

الاستقرار السياسي كهدف قومي

في

العالم المعاصر

هشام محمود الأنداحي

الاستقرار السياسي كهدف قومي

في العالم المعاصر

مشارم محمود الأفداحي

الإهداء إلى

مكتبة الإسكندرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" ادخلو مصر آمين "

" رب اجعل هذا البلد آمناً "

صدق الله العظيم

سيرة ذاتية

١. باحث في العلوم السياسية والدبلوماسية :

- ليسانس أداب قسم إجتماع كلية الأداب - جامعة الأسكندرية - دبلوم الدراسات العليا في الدراسات السياسية ١٩٩٥ من المعهد الدبلوماسى بقسم الإقتصاد والعلوم السياسية كلية التجارة - جامعة الأسكندرية .
- دبلوم الدراسات العليا في سياسات الشرف للأوسط ١٩٩٧ المعهد الدبلوماسى بقسم الإقتصاد والعلوم السياسية كلية التجارة - جامعة الأسكندرية .
- شهادة تقدير من نقابة المهن الإجتماعية بجمهورية مصر العربية .
- شكر وتقدير من رابطة الإجتماعيين الطيبين بجمهورية مصر العربية .

محتويات الكتاب

الباب الأول :

الفصل الأول : الهدف القومي .

الفصل الثاني : المصلحة القومية .

الباب الثاني :

الفصل الأول : سيادة الدولة .

الفصل الثاني : الأمن القومي .

الفصل الثالث : التجانس القومي والوحدة الوطنية .

الفصل الرابع : وحدة الشعور القومي .

الفصل الخامس : القوة العسكرية .

الفصل السادس : الديمقراطية .

الفصل السابع : التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

مدخل :

تخيم التوترات والصراعات الداخلية على كثير من دول العالم بحيث يمكن القول أن هذه التوترات أصبحت بمثابة ظاهرة سياسية عالمية تهدد الاستقرار السياسى فى تلك الدول بل وتهدد كيان المجتمع الدولى والاستقرار الدولى.

وإذا نظرنا الى منابع أو أسباب تلك التوترات فسوف نلاحظ أنها قد ترجع الى إختلافات عرقية أو ميساسية أو بيولوجية أو غيرها وإذا كان الاستقرار السياسى هدف أصيل لكل نظم الحكم فى الحقبات التاريخية السابقة فإنه أضحي بمثابة هدف ضرورى ومطلب ملح فى عالمنا المعاصر.

فالصراعات السياسية داخل بعض الدول لاتقل خطورة عن الصراعات الدولية لما لها من أثار سيئة على المستوى البشرى والمستوى العسكرى والأمنى والاقتصادى .

من هنا أصبح الاستقرار السياسى بمثابة هدف قومى ودول على حد السواء نظرا لارتباطه بالأمن القومى والدولى ولما له من تأثير على كيان المجتمع ومستقبل المجتمع الدولى .

وإذا كان التجانس القومى **National harmony** يعد إحدى الخصائص الكيفية التى تراكمت على المجتمع السياسى فى العصر الحديث فأضحى يوصف بأنه الدولة القومية. فإن هذا التجانس يتحقق للعناصر البشرية فى الدول الحديثة من خلال وحدة الأصل أو وحدة اللغة أو وحدة الدين أو حتى بوحدة المصالح المشتركة وما تهاء له من وحدة المصير...

والتجانس القومى عو عامل من عوامل قوة الدولة والاطار الحقيقى للوحدة الوطنية... والذى جعل الدولة فى العصر الحديث تمثل دولة الآمال والأهداف القومية . أنها دولة التراث القومى وإذا كان المجتمع البشرى فى الدولة الحديثة متجانس فإن ذلك من شأنه أن يؤدى الى ترسيخ الوحدة الوطنية بين عناصره الأمر الذى يؤدى الى تماسك بنية الدولة تقاديا لعوامل الضعف

والتفكك والتي كانت من أسباب فناء الامبراطوريات العظمى في الحقب التاريخية السابقة على أن هناك وجها آخر لقضية التجانس القومي ونعني العوامل المهددة للاستقرار السياسي والوحدة الوطنية - فلقد شكل التباين العرقي في كثير من الدول مشكلة تهدد الاستقرار فيها بحيث أصبح هذا التباين بمثابة ظاهرة اجتماعية سياسية وأحد أسباب عدم الاستقرار ولقد أفرز هذا التباين العرقي حركات سياسية عرقية...

وهي حركات منظمة تنشأ في اطار جماعات عرقية غير مهيمنة وغالبا ماتكون أقلية ويكون لهذه الحركات برامج عمل واضحة تنطوي على ماتصبو اليه من أهداف مثل تحقيق المساواة السياسية والاجتماعية مع الجماعات الأخرى وقد تكون من أهدافها أيضا تحقيق الحكم الذاتي لجماعاتها فضلا عن أن ثمة حركات قد تستهدف السلطة في مجتمعاتها ...

وفي سبيل تحقيق أهدافها تلجأ الحركات العرقية الى استخدام وسائل تتراوح بين الوسائل السلمية والوسائل المرتكزة الى القوة والعنف .

ويموج عالمنا المعاصر بالعديد من الحركات العرقية والتي كان لها آثارا سلبية على استقرار وتماسك المجتمع الذي يشملها من جهة وأثاراً دولية تهدد الاستقرار الدولي من جهة أخرى..

وجدير بالذكر أن من أهم هذه الحركات ... حركة التأميل سريلانكا - حركة السيخ وحركة جامور وكشمير في الهند والحركة العرقية في الاتحاد السوفيتي السابق - الحركة الكردية في كل من تركيا والعراق وايران - حركة الموارنة وحركة الدروز وحركة الشيعة في لبنان - حركة جارانج في السودان..... وغيرها.

ومن جهة أخرى فإن هناك عوامل تمثل ركائز ضرورية للاستقرار السياسي يجب في مقدمتها سيادة الدولة وتعتبر السيادة إحدى الخصائص المميزة للدولة في العصر الحديث وتشير السيادة إلى القدرة الفعلية على الانفراد بإصدار القرار السياسي في الدولة وعلى ذلك فإن سيادة هذا الشكل مرادفة للقوة العليا النهائية فليست لها حدود قانونية والدولة في العصر الحديث تمارس سيادتها أما من خلال القوة أو من خلال إرادة الأمة أو باستخدامهما معا .

إن السيادة إذا تعنى الإنفراد بإصدار القرار السياسي في داخل الدول ورفض الإمتثال لأية سلطة تأثيرها من الخارج وعلى ذلك تمثل السيادة إحدى الركائز الأساسية في الدولة الحديثة. وإذا كنا قد تحدثنا عن التجانس القومي كأحد عوامل قوة الدولة فإنه يعد أيضا أحد ركائز الاستقرار السياسي كما أسلفنا.

ويعد الأمن القومي أحد أهم عوامل قوة الدولة والاستقرار فيها. وتعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القوم بأنه قدرة الأمة على حماية مقدراتها وقيمها الداخلية من التهديدات الخارجية. وقد ربط روبرت - ماكنمارا بين التنمية الشاملة والأمن القومي على أساس أنهما شيء واحد .

وإذا كان كثير من الباحثين قد ركزوا على الجانبين العسكري في تعريفهم للأمن القومي ... ألا انه لايفوتنا أن نشير إلى أن لمفهوم الأمن القومي منظورات أخرى أهمها المنظور السياسي والمنظور الاجتماعي

ويجابه الأمن القومي المعاصر كثير من التحديات أهمها الصراعات الدولية ومشكلات الحدود بالإضافة إلى صراعات الحركات العرقية داخل بعض الدول .

وتأتي وحده الشعور القومي كأحد عوامل الاستقرار السياسي وقوة الدولة في العصر الحديث لما يمثله هذا الشعور من تماسك لبنیان المجتمع الحديث ولما يمثله من الالتفات حول الأهداف القومية للدولة حيث يسود كل أمه شعور جماعي يعرف بالشعور القومي والذي يرتبط بالوعي القومي للأمة وهو شعور يؤلف بين أعضاء الجماعة ويستهدف تحقيق تطلعاتها وأهدافها القومية ويشمل الشعور القومي الاحساس الكامن في نفوس أبناء الأمة الذي ينطوى على حبها والولاء لها . والتمسك بهويتها والارتباط بتاريخها وثيقا لديها وأعرافها وقيمها .

ويلاحظ أن الشعور القومي يبلغ ذروته ف أوقات الأزمات **Crisis** والحروب والكوارث وتمثل مظاهر الشعور القومي في التباهي بأجداد الأمة وانتصارها على مر الحقبات التاريخية والتغنى بإسهاماتها في تطور الحضارة البشرية .

وتقليد أعمال زعمائها وأبطالها **Human Civilization** والمبدعين من أبنائها والولاء التام لكل قضايا الأمة .

ويؤدي الشعور القومي بمضمونه المتقدم دورا بارزا في خلق الوحدة القومية والوطنية

. Nationality Unity

وإذا كانت السيادة والأمن القومي والتجانس القومي ووحدة الشعور القومي تمثل الركائز المعنية بالاستقرار السياسي والوحدة الوطنية.

فإن هناك ركائز أخرى مادية يجيء في مقدمتها القوة العسكرية والتي نعد مصدر أساسيا من مصادر قوة الدولة على مر العصور وعاملا من عوامل إستقرارها ..

والقوة العسكرية هي أداة السلطة السياسية لحماية شرعية النظام السياسي القائم وللدفاع عن الكيان الأقليمي وسلامة أراضيه في داخل الدولة ولتحقيق أمنها في نطاق المجال الدولي.

وإذا كانت العلاقات الدولية هي دائما علاقات قوى تستند الى المصالح القومية للدول فان القوة العسكرية نتيجة لذلك هي القوة التي تحدد موقع الدول على سلم تدرج القوى في النسق الدولي ومكانتها وهيبتها بين وحدات البيئة الدولية.

وتعد الديمقراطية **Democracy** أحد عوامل الاستقرار القومي في الدولة الحديثة .

والديمقراطية بمعناها العام تعني طريقة أو أسلوب في الحياة يعتقد كل فرد من خلاله أن لديه حرية المشاركة في قيم المجتمع أما المعنى المحدود للديمقراطية فانه يتحدث عن فرصة أعضاء المجتمع في المشاركة بحرية في اتخاذ القرارات السياسية الحاسمة التي تمس أموراً حيّاتهم .

ولقد تطور استخدام المصطلح الى أن أصبح يشير الى الترتيبات التنظيمية التي تسمح بحرية مشاركة أعضاء المجتمع في عملية ضبط ومراقبة السلطة العليا.

والديمقراطية نسق سياسي قائم على مبدأ ممارسة الحكم من خلال موافقة المحكومين وتقبلهم له ذلك أن الحكومة في النظام الديمقراطي تستمد شرعيتها من إرادة غالبية أعباء المجتمع .

والديمقراطية وان كانت نظام للحكم يقوم على مبدأ المساواة السياسية والقانونية ويكفل الحقوق والحريات الا أنها أيضا تشير الى مذهب فلسفي يعني أن الأمة هي مصدر السلطة والقوة .

وعلى ذلك نستطيع القول بأن الديمقراطية السياسية كنظام للحكم وكمذهب فلسفي أيضا هي إحدى دعائم الاستقرار السياسي والأمن القومي في الدولة المعاصرة .

أيضا تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عامل مؤثر قوى وقوة من قوى الدولة
والتي يتأثر بها الاستقرار القومى وتشير التجارب التنموية للدول المتقدمة أن عملية التنمية تقتضى
توافر عنصر أساسى لا يمكن تجاهلها ألا وهو عنصر " الارادة التنموية " وتلك الارادة التى يجب أن
تشمل فئات المجتمع ككل ويقتضى توافر ارادة التنمية تغيير جدرى فى الأفكار والمعتقدات
والاتجاهات والسلوكيات السائدة فى المجتمع.

كما تقتضى تغييرا فى العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ولعل السوى بأبعاد
وخصائص حالة التخلف الاقتصادى " فى الدول النامية " وضرورة التخلص منه بالأساليب اللازمة
يعتبر صلب الارادة التنموية فى أى مجتمع.

وليس هناك شك فى أن تأخر تجارب التنمية للدول النامية فى حقبة الخمسينات وما بعدها من
القرن العشرين انما يرجع الى عدة مبررات وحقائق كان من أهمها غياب ارادة التنمية الحقيقية فى
هذه المجتمعات من اتضح معه غياب استراتيجية واضحة المعالم للتنمية فى تلك المجتمعات مما أضر
بشكل أو بآخر على الاستقرار القومى لتلك المجتمعات .

ولقد ترتب على غياب استراتيجية واضحة المعالم للتنمية فى تلك المجتمعات نتيجتان
أساسيتان مرتبطتان تمام الارتباط .

أما النتيجة الأولى فهى أن سياسات التنمية طالما انما لاتتبع من كل واحد لاتخدم غرضا
واحدا فلا بد وأن تتسم بالتناقض والتخبط . والنتيجة الثانية أنه يصعب تجميع وتعبئة شعوب
المجتمعات النامية حول قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن ثم تصبح مجرد شعارات
ترفع دون مضمون حقيقى واقعى ...

لأن التنمية لا يمكن لمواجهتها بدون إقناع الشعوب بضرورة ما ثم أنه في حالة عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم للتنمية يصبح التنظيم السياسي خاليا من المضمون ويتحول الى شبه ادارة حكومية بيروقراطية غير قادرة على قيادة الجماهير نحو عملية التغيير **Change** بل وتفقد الجماهير ثقتها به ومن هنا تأتي سلبيتها.

وعلى ذلك يمكن القول بأن عملية التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يجب أن تسير وفق أسلوب علمي يأخذ في جانبه كافة الأبعاد لتلك العملية -- حتى يمكن أن تكون التنمية السليمة والصحيحة عامل من عوامل الاستقرار القومي للمجتمع في الدولة المعاصرة .

وعلى كل ماسبق ارتكز تحليلنا على رؤية لعوامل الاستقرار القومي .

بداية من تعريف الهدف القومي ثم أهم أهداف القومية ثم فصل عن المصلحة القومية

. National interest

ثم تحدثنا عن العوامل المعنوية للاستقرار القومي فخصصنا فصل مستقل لسيادة الدولة .

اتبعناه بفصل مستقل عن الأمن القومي ... ثم تحدثنا عن التجانس القومي والوحدة الوطنية ثم عالجنا الوجه الآخر لقضية التجانس القومي ونعني أننا ألقينا الضوء على العوامل التي تهدد الاستقرار القومي ومنها الحركات السياسية والعرقية بعد ذلك قمنا بتحليل شامل للعوامل المادية للاستقرار القومي في مجتمعات الدول المعاصرة .

فخصصنا فصل مستقل للقوة العسكرية كأحد ركائز الاستقرار القومي والعصر

الحديث .

ثم تحدثنا عن الديمقراطية كأحد عوامل الاستقرار أيضا في الدولة المعاصرة .

وفي نهاية تحليلنا قدمنا رؤية عامة عن التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كعامل من

عوامل قوة الدولة بل وأحد ركائز الاستقرار القومي.

يبقى بعد ذلك أن نشكر كل باحث أو دكتور كان له إسهام في هذا المجال من خلال

تحليلاته أو مراجعة .

لأن الاستقرار القومي أصبح مطلبا هاما وهدفا قوميا لا يمكن التنازل عنه بسهولة لأنه يمس

امن وأمان المجتمع الدولي ككل .

وإنه لعمل متواضع أرجو أن يمثل إضافة الى المكتبة العربية .

هشام محود الأقداحي

الاسكندرية في مارس ٢٠٠٥

الجلد الاول

الفصل الأول الهدف القومى

المفهوم القومي

يعد مفهوم الهدف القومي من أكثر المفاهيم السياسية إرتباطاً بمفهوم المصلحة القومية العليا للدولة وعلى أساس أنها تمثل مجمل لأهداف الدولة في مجال العلاقات الخارجية وتعكس أيضاً الغايات والطموح حيات القومية التي تسعى الدولة الى تحقيقها .

من هذا المنطلق يرتبط الهدف القومي بمفهوم المصلحة القومية **National interest** وعلى ذلك يكون الهدف القومي هو الوضع أو المكانة التي تنشدها الدولة في مجالات العلاقات الدولية إستناداً الى تخصيص القدر الضروري من الإمكانيات أو عوامل القوة المتاحة ... بالإضافة الى عامل التخطيط والجهد المنظم والتي يستلزمها تحقيق الهدف القومي .

وعلى ذلك يمكن القول أن الهدف القومي هو مفهوم تكتيكي لا يستند فقط الى عنصر الرغبة أو أو الطموح القومي وإنما يجب توفر عنصر القدرة الذاتية أو بمعنى آخر ضرورة حصر الإمكانيات المتوفرة لتحقيق ذلك الهدف .

وإنطلاقاً من هذا التصور لطبيعة الهدف القومي يتعين على الدول أن تقوم بتحديد أهدافها القومية في ضوء مواردها وقدرتها الحقيقية أو إمكانياتها الفعلية المتاحة والتي تعكس عوامل للقوة فيها .

وعلى جانب آخر فإذا كانت السياسة الخارجية الدولة تعنى برنامج عمل الدولة في المجال الخارجى فإن نجاح السياسة الخارجية لأيه دولة يعتمد أيضاً و إلى حد كبير على مدى التناسب بين قدراتها الفعلية وبين ما تتوخاه من أهداف ولكن على الرغم من تعدد الرغبات والطموحات التي تنشدها الشعوب وفي ظل محدودية أو قلة القدرات الفعلية أو الإمكانيات المتاحة للدولة فإن ثمة تحد رئيسى يواجه متخذى القرار قوامها ضرورة المفاضلة بين هذه الرغبات أو تحديد الأولويات في شأن الأهداف القومية الخارجية للدولة .

وبناء على ذلك فإن ثمة عوامل عديدة تتحكم في تحديد أولويات الأهداف القومية منها ما
تتصل بالمتغيرات والأوضاع السياسية والإقتصادية ، ومنها ما يتصل بالعوامل الإجتماعية .
ومنها يتعلق بشخصيته متخذ القرار ذاته " نمط القيادة " .

• عوامل القوة القومية - (الامكانات والقدرات) المتاحة • :

إن ثمة قضية يثار حولها الجدل بين المهتمين بالعلاقات الدولية وتحليل السياسات الخارجية
تتعلق بعلاقة الهدف القومي بقوة الدولة وما إذا كانت القوة ذاتها تعد هدفاً تسعى الدول الى تحقيقه
أم أنها مجرد وسيلة أو أداة لتحقيق الأهداف القومية .

وقد تباینك الآراء في هذا الشأن :-

يرى - موارنثو - ان القوة تمثل الهدف المباشر الذي تسعى الدول الى تحقيقه - اما أنولد
ولفرز - فيرى أن القوة هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أو بعض منها .
وقد يكون مرد الخلاف بين الاتجاهين الى عدم الإتفاق على مدلول محدد لمفهوم القوة - فإذا
كان المقصود بالقوة القومية هو أن تكون الدولة في حالة من الشعور بالأمن والقدرة على حماية
سيادتها وإستقلالها السياسي وتوفير الرفاهية بما يكفل لها المنفعة والإزدهار ، فإن القوة وفقاً لهذا
المدلول يمكن إعتبارها هدفاً مرجواً لذاته .

وهناك تأكيد على أن نجاح السياسة الخارجية - للدولة يتوقف على أن ترسم وتخطط في
ضوء الإمكانيات الفعلية المتاحة للدولة وإختيار الأهداف القومية المرجو تحقيقها بدقة ، وأيضاً إختيار
الأساليب التي تكفل تحقيق هذه الأهداف بنجاح .

ومن جهة أخرى فإن موقع الدولة على سلم تدرج القوة الدولي هو الذي يمكن الدولة من
تحديد السياسات الخارجية التي تتناسب مع قدراتها سواء من حيث المحافظة على الوضع الدولي

ومن جهة أخرى فإن موقع الدولة على سلم تدرج القوة الدولى هو الذى يمكن الدولة من تحديد السياسات الخارجية التى تتناسب مع قدراتها سواء من حيث المحافظة على الوضع الدولى السائد ، أو تغير ذلك الوضع بما يتفق مع مصالحها القومية وتحقيق أهدافها وتجدر الإشارة فى هذا الصدد الى عدة حقائق هامة .

إن الإندفاع وراء تبنى أهداف قومية ذات نزعات توسيعيه أو عدوانية تثير عداء الدول الأخرى خاصة إذا لم يكن لدى الدولة من القدرة .

اما إذا كان المقصود بالقوة العوامل أو المراكز الطبيعية والاجتماعية المهيئة لقدرة الدولة كالموارد الاقتصادية أو الموقع الجغرافى أو درجة الإمتداد العسكرى وكفاءة جهازها **Diplomatic** الدبلوماسى فيمكن فى هذه الحالة إعتبار القوة وسيلة لتحقيق أهداف أبعد **Foreign political** .

وهناك تأكيد على نجاح السياسة الخارجية - للدولة يتوقف على أن ترسم وتخطط فى ضوء الإمكانيات الفعلية المتاحة للدولة وإختيار الأهداف القومية بدقة وإيضاً لإختيار الأساليب التى لتحقيق هذه الأهداف بنجاح .

أو تغيير ذلك الوضع بما يتفق مع مصالحها القومية وتحقيق أهدافها و لتجدوا الإشارة فى هذا الصدد الى عدة حقائق هامة .

إن العنصر الإدارة الإنسانية دوراً كبيراً فى إمكانية الإستفادة من عوامل القوة المتاحة بالدولة وفى تحويلها الى قوة مؤثرة فى العلاقات الدولية .

تمثل الإيدولوجية نسقاً فكرياً تعتنقه جماعة ما وتسعى الى تنظيم المجتمع على أساسه في كافة قطاعات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

وتعد الإيدولوجية على هذا النحو من أهم العوامل الثقافية المحددة ، للسلوك الفردي والجماعي باعتبارها الإطار الذي يحدد الغايات والتي يسعى الفرد أو الجماعة الى تحقيقها وعلى ذلك تتلون السياسة الخارجية للدولة بلون الايدولوجية التي تسودها. وتتوافق السياسات الخارجية للدول التي تدين بنفس الإيدولوجيات أو القيم العليا بينما تزداد احتمالات الصدام بين الدول التي تعتنق إيدولوجيات متضادة .

غير أنه لا ينبغي التسليم بهذه الحقيقة بصورة مطلقة فقد تحدث إنقسامات حادة بين دول تدين بنفس الإيدولوجية إذا ما كان ثمة تناقص في مصالحها الوطنية ومثال ذلك الخلاف السوفيتي - الصيني .

هذا وقد لعبت الإيدولوجية دوراً بارزاً في العلاقات الدولية خلال النسق الدولي ثنائي القطبين أو ما يعرف بالحرب الباردة بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي .

حيث إنقسم العالم في تلك الحقبة الى كتلتين هي الكتلة العربية الرأسمالية ، والكتلة الشرقية الشيوعية وكانتا كتلتين متعادلتين إيلوجيياً .

وقد مثلت الأيدولوجية أبرز الأدوات المستخدمة في إطار سياسات الإستقطاب الدولي ومثلت الإيدولوجية عنصراً مؤثراً في السياسات الخارجية للدول .. ومن أمثلة ذلك .

١- الخلاف الصيني - السوفيتي حول تفسير الأيدولوجية الشيوعية فيما يتصل بمحتمة الصراع مع الدول الرأسمالية أو التعايش السلمى معها .

٢- الحروب الدينية بين البروتستانت والكاثوليك في أوروبا في العصور الوسطى .

٣- أثر الأيدولوجية النازية الداعية الى ميطرة الجنس الأرى على بقية الأجناس ، والدرعة التوسعية النازية تجاه شرق أوروبا وقد مثلت الأيدولوجية النازية مفهوماً منحرفاً للمصلحة القومية الألمانية .

كما تقدم حيث إرتكزت تلك الأيدولوجية الى الإيمان المطلق بالتفوق العنصرى للشعب النازى وسمو الجنس الأرى .

ولقد قامت السياسة الخارجية الألمانية وفقاً للأيدولوجية النازية على عدة ركائز وكما تقدم ذكرها .

☒ العمل على التوسع الإقليمى تجاه المجال الإقليمى الأورو أسوى " شرق أوروبا" .

☒ تحطيم القيود التى فرضت على الدولة الألمانية بمقتضى معاهدة فرساي .

☒ وحدة الجنس الأرى الألمانى فى جميع أنحاء العالم وإقامة ألمانيا العظمى .

ومن أهم الأمثلة أيضاً على تآثر السياسة الخارجية للدول بالإيدولوجية السائدة تحول مواقف الدول الأوربية الى مواقف العداء الدائم الى روسيا القيصرية بعد ان تحولت الى روسيا الشيوعية فى أعقاب الثورة البلشفية ١٩١٧ م .

اما الصراع الأيدولوجى بين المعسكر الرأسمالى الغربى وبين المعسكر الشيوعى الشرقى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فيعد من اهم وأوضح الأمثلة على مدى تأثير الأيدولوجية على السياسة الخارجية للدولة ولقد اطلق على النسق الدولى فى ذلك الوقت النسق الدولى ثنائى القطبية نسبة الى القطب الغربى والممثل فى الولايات المتحدة الأمريكية والقطب الشرقى والممثل فى الإتحاد السوفيتى السابق ... ولقد كان لهذا النسق عدة خصائص أو ملامح كان من أهمها :

○ نسق ثنائى القطبية أى قائم على قطبين رئيسيين هما القطب الغربى والقطب الشرقى

متوازنان فى القوى ويقرران بتفوقهما المتوازن صورة النسق العالمى .

○ نسق دولى متعادى إيدولوجياً أى أنه ينقسم الى كتلتين , Communism Block

Capitalism Block أيدلوجيتين هما الكتلة الرأسمالية ، والكتلة الشيوعية تنصف

العلاقات الدولية بينهما بالتصارع وتقوم السياسة الخارجية لكل منهما على سياسة

الاستقطاب الدولى .

○ نسق غير متجانس أيدولوجياً بتأ على ما تقدم ويقوم على تدرج هرمى للقوة لأعضاؤه .

٣- نمط الزعامة :

لا يمكن تجاهل أهمية دور الزعامة السياسية فيما يتعلق بتوجيه السياسة الخارجية للدولة من

خلال تحديد الأهداف القومية واختيار أساليب تنفيذها .

ولعل ما يؤكد على صحة ذلك التصور أن التغير فى أنماط الزعامة والقيادات السياسية

الحاكمة ينتج عنه فى أحيان كثيرة تغيرات هامة وتحولات جذرية فى توجهات السياسة الخارجية

للدولة ويبرز دور القيادة السياسية فى التأثير على السياسة الخارجية للدولة فى النظم السياسية

الديكتاتورية والشمولية والى يقل بل ينعدم فيها دور المؤسسات السياسية الرسمية فى رسم وتخطيط

السياسة الخارجية للدولة Foreign political .

وذلك على عكس الحال فى النظم الديمقراطية والى تتسم سياستها الخارجية بالإستمرارية

والثبات النسبى .

كذلك فإن للعامل الشخصى - شخصية القائد السياسى دوراً بارزاً فى توجيه السياسة

الخارجية للدولة التى يمثلها .

ويتضح ذلك في حالة - القيادة الكارزمية ويمثل غط الزعامة الكارزمية احد أبرز صور الزعامة والتي تعبر عن نموذج معين للسلطة أطلق عليها - السلطة الكارزمية والتي تكسب خصائصها من الصفات الفريدة أو البطولية أو الإلهامية للشخصية الاقند أو الزعيم .

ويشير مصطلح الكاريسما - Charisma الى الإلهام الإلهي أو النعمة الإلهية - كما تقدم عنه الحديث عن الواع السلطة .

هذا المصطلح الذى يشير الى شخصية خارقة تمتلك قدرات نفسية وإنسانية فريدة .. حيث تتمتع القيادة الكاريزمية عادة بالشعور بالآلام الجماعة وتطلعاً كما تمثل في سلوكها روح الجماعة ... ومن هنا تمثل هذه القيادة العليا تجسيد الملامح الأساسية للشخصية القومية ... ومن ناحية أخرى تعمل هذه القيادة كقوة ثورية تطرح قيماً جديدة غير تقليدية تكون عادة كرد فعل لأزمة سياسية .. وتحاول هذه القيادة أن توحد الجماهير حولها وإقناعهم بقيمة ومبادئ وسلوك معين تجاه قضية قومية ما ونتيجة لذلك ترسم الجماهير لقائدها صورة على أنه رجل قوى وملهم وحكيم ذو فضائل وصفات خاصة وهو الوحيد الاقندر على ان يحقق للجماعة اهدافها من خلال قدرته على حل المشاكل والأزمات ... Crisis.

وى الواقع فإن تلك الصورة التى يتخيلها اعضاء الجماعة او الدولة للقائد هى فى الحقيقة مصدر قوته بعض النظر عن مدى إتساقها مع الواقع .

فالقيادة الكاريزمية Charismatic leadership ظاهرة إجتماعية تنشأ عن العلاقة بين القائد والجماهير فلا توجد قيادة كاريزمية دون إعتراف الجماهير وإقناعها بشخصيتها .

وجدير بالذكر أن من اشهر النماذج الكاريزمية نفوذ او تأثير مطلقاً على السياسة الخارجية في العصر الحديث .. الماهتماغاندى فى الهند - هتلر فى ألمانيا لنازية - ستالين فى الاتحاد السوفيتى السابق - تيتو فى يوغسلافيا - سوكارنو فى أندونيسيا - جمال عبد الناصر فى مصر - دييجول فى فرنسا - مانسى تونج فى الصين - موسوليني فى إيطاليا.

وثمة نوع آخر من الزعامة الغير سوية وهى الزعامة الديكتاتورية والتي تعنى تسلط قائد معين على الحكم فى ظروف معينة قد تكون عارضة، والحق أن ظاهرة الديكتاتورية هى ظاهرة سياسية قديمة قدم قدر الحكم .. والتاريخ مليئ بالقيادات الديكتاتورية التى ورطت شعوبها فى أزمات سياسية **Political crisis** وحروب عديدة .

يبد ان ارتكاز القيادة الديكتاتورية إلى حزب سياسى منظم يتفرد بالحياة السياسية يمثل ظاهرة جديدة **Phenomenon** من الظواهر السياسية التى شهدتها القرن العشرين .. ولعل ظهور الحزب النازى بقيادة هتلر فى ألمانيا والحزب الفاشى **Fascisti** بقيادة موسوليني فى إيطاليا، والحزب الشيوعى بقيادة ستالين فى الاتحاد السوفيتى اوضح امثلة على ذلك ولا تشترك الأحزاب الديكتاتورية السابقة فى فلسفة واحدة وانما تتباين فلسفة كل حزب **Part** عن الآخر.

فالخزب النازى بقيادة هتلر كان يقوم على فلسفة أويديولوجية سمو الجنس الآزى والتفوق العنصرى لسلالة الشعب الالماني وضرورة التوسع الاقليمى نحو شرق اوروبا بالإضافة الى توحيد الالمان فى اتحاد العالم واقامة ألمانيا العظمى.

اما الحزب السوفيتى الشيوعى فكان يقوم على الايديولوجية الماركسية التى نادى بضرورة سيطرة الطبقة العاملة على عوامل الانتاج فى المجتمع وانطلقت الفلسفة الماركسية فى ذلك من وجود

صراع تاريخي بين طبقتي البروليتاريا **Proletarian** والطبقة العاملة " والبورجوازية **Bourgeoisie** " طبقة الملاك " .

والواقع أن التباين بين الحزب النازي والحزب الشيوعي لم يقتصر على اختلاف فلسفة كل منهما وإنما تعدى ذلك إلى الدور والهدف الذي ينشده كل منهما فالاحزاب الشيوعية كانت ادوات البروليتاريا لضرب سيطرة البرجوازية، بينما الاحزاب النازية والفاشية كانت أداة الطبقة البورجوازية الرأسمالية نحو المحافظة على السلطة **Authority** وايدولوجية الدولة.

على ان نظام الحزب الواحد لا يعنى بالضرورة ان يكون حكمه دائماً شمولياً وذلك حال حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه كمال أتاتورك وحكم تركيا من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٤٦ . فقد كان هذا الحزب ينشد تحقيق ديمقراطية غربية نيابية .

على أية حال فما نريد التأكيد عليه، أن النظم الشمولية هي فط غير مستقيم من نظم الحكم التي ظهرت في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى وكان أبرزها كما تقدم – النظام النازي المتهلر في ألمانيا والنظام الفاشي الموسوليني في إيطاليا، والنظام الشيوعي السوفييتي في روسيا.

وكانت تلك الانظمة السياسية تشترك جميعها في خصائص رئيسية تتمثل في الارتكاز إلى حزب واحد يحتكر النظام السياسي في مجتمعه، وقيام الحزب الواحد على ايدولوجية معينة باعتبارها الأيدولوجية الرسمية للدولة وفرض هذه الأيدولوجية على كافة اعضاء المجتمع بل والترويج لها خارج ذلك المجتمع .

من هنا تأتي الخاصة الهامة لتلك النظم وهى قيامها على مبدأ الخوف . وهكذا تتمتع النظم الشمولية بواجهات دستورية وشعارات ايديولوجية توحى بأنها ديمقراطية بيد أنها فى الواقع تنتهى الى الحكم الطاغى الذى يسيطر على كافة الاجهزة الرسمية للدولة ويحركها كيفما يشاء.

٢- العوامل الثقافية والشخصية القومية :

ويقصد بالعوامل الثقافية تلك العوامل الاجتماعية والتاريخية والنفسية التى تشتمل على نسق القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد والأعراف والأخلاق والقانون واساليب الحياة وكل القدرات التى يكتسبها الانسان بصفته عضو فى المجتمع وتمتلك كل امة تراثاً ثقافياً يميزها عن بعضها البعض استناداً الى عوامل الاصل المشترك والتاريخ الواحد وكذلك اللغة والدين .

وعلى الرغم من التطور التكنولوجى الملموس الذى يطفئ على الحضارات البشرية عبر العصور، الا انها لا تتخلى عن قيمها ومعاييرها الاجتماعية وأنماط حياتها، وتبنى مقومات الثقافة منها والتى تجسد استمرار التراث الثقافى للامة والحفاظة عليه من جهة والى محاولات نشر ثقافتها فى بعض الاحيان الى المجتمعات الاخرى من جهة ثانية.

وتعتبر العوامل الثقافية على هذا النحو وكذلك عنصر الشخصية القومية من أهم محددات السلوك على المستوى الاجتماعى، ومن ثم من العوامل الهامة الموجهة للسلوك السياسى أيضاً.

ويقصد بالشخصية القومية **National Personal** ذلك النمط العام من أنماط الشخصية والتى تجمع الخصائص والسمات التى يشترك فيها غالبية سكان الدولة.

وعلى اساس ان مواطنى اى دولة يشتركون فى خصائص سيكولوجية تجعل لهم تكويناً نفسياً

مميزاً .. وعلى ذلك فإن النخبة السياسية والتى تقوم بعملية صنع القرار السياسى **Political**

Decision فى دولة ما تتأثر بحكم انتمائها الى شعب الدولة بنفس الخصائص النفسية وببنفس

مقومات الشخصية القومية .

وانطلاقاً من ان السياسة الخارجية لأى دولة تستهدف التأثير فى السلوك الخارجى للدول الأخرى واردة شعوبها من خلال التأثير فى محددات هذا السلوك .

فإن الفهم الصحيح والعقيق السياسية الخارجية للدولة يتعين ان يأخذ فى الاعتبار أثر الشخصية القومية كاحدى محددات السلوك الخارجى للدولة .

حيث أن دراسة مقومات الشخصية القومية **National Personal** لشعب ما تتيح امكانية التنبؤ بردود أفعال هذا الشعب أو بردود أفعال اصحاب القرار فيه .

ثم ان دراسة الخصائص النفسية لشعب ما يساعد على اختيار الاسلوب المناسب للتعامل معه فيما يتصل بأساليب السياسة الخارجية. هذا على المستوى الجماعى أما على المستوى الفردى فيمكن ذلك من خلال دراسة شخصية متخذ القرار ذاته والتركيز على أهم المقومات النفسية لشخصية حتى يكون فى استطاعة بعض الدول التنبؤ بردود أفعاله .

غير انه لا يمكن الاعتماد على دراسة وتحليل السمات والخصائص السيكولوجية الثابتة فقط فى تفسير السياسات الخارجية للدول بل يتعين الأخذ فى الاعتبار امكانية تغير سمات الشخصية القومية على المدى الطويل نتيجة للتجارب التاريخية التى يتميز بها شعب معين .

فلقد تحولت السويد من دولة عدوانية فى أوروبا فى الماضى إلى دولة داعية للسلام

Pacifism فى العصر الحديث .

وأبضا فلقد ادت هزيمة ألمانيا فى الحربين العالميتين وكذلك هزيمة اليابان فى الحرب الثانية إلى

طمس الروح العسكرية عند الشعبين.

ولقد اهتم علم النفس الاجتماعى بدراسة موضوع الخصائص النفسية للشخصية القومية، ومن أوضح هذه الدراسات تلك التى قام بها عالم النفس الفرنسى " الندرية سيجفرويد " عن مجموعة الخصائص المشتركة العامة للشخصية القومية عند بعض الشعوب وتوصلت الدراسة الى :

ان الشخصية القومية البريطانية مثلاً تتسم بالطاعة والانضباط والرعة المحافظة والعناد والشعور بالمسئولية وأن الشخصية القومية الأمريكية تتسم بروح المنافسة والشعور بالسمو والقوة، والتفكير المادى والقدرة على توجيه الأحداث أما الشخصية القومية الفرنسية والايطالية فتتسم بالتفكير العقلانى والكبرياء والعاطفة والارتباط بالأرض والاسرة والحرص على المال .

0- الرأى العام Public opinion :

على الرغم من اختلاف الباحثين حول تحديد مفهوم عام لمضمون الرأى العام إلا أن معظم هؤلاء يروا أن الرأى العام هو محصلة افكار والاتجاهات ومعتقدات الجماعة تجاه موضوع معين بالاضافة الى ان الرأى العام يمكن أن يكون تعبيراً عن بعض التيارات الفكرية والسياسية فى المجتمع تجاه قضايا معينة.

وفى دراسة اجراها والتر ليمان **walter lippirman** اكد على ان علمية تكوين الرأى العام تتأثر بدرجة كبيرة بالبيئة الإنسانية بجوانبها الثقافية والاجتماعية وأن افكار ومعتقدات الافراد السياسية تتكون الى حد كبير من خلال القيم والمعايير والأعراف والخبرات المكتسبة وكافة عمليات التنشئة السياسية **Political socialization** .

وفى مؤلفة " الرأى العام والحرب النفسية " عرف مختار الهامى الرأى العام **Public opinion** بأنه الرأى السائد بين اغلبية الشعب الواعية فى فترة معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يستخدم النقاش حولها وتعكس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الانسانية الاساسية .

وقد أجمع كثير من الباحثين على أن الرأى العام — يمثل ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد ومرتبطة بالمتجمع بما فيه من نظم ومؤسسات مختلفة تؤثر بدورها على تكوين اتجاهات الأفراد منذ مرحلة التنشئة الاجتماعية Socialization ومن أهم هذه المؤسسات الاجتماعية الأسرة — والمؤسسة المدرسية ، والمؤسسة الدينية .

أما بالنسبة للابعد التى ترتبط بما عملية تكوين الرأى العام Public opinion

كظاهرة اجتماعية فهي :

١- البعد التاريخى :

حيث تمثل ظاهرة الرأى العام تعبيراً عن تطور معين لجماعة ارتبطت باقليم محدد فى فترة زمنية معينة خاضت تجارب عديدة، وهذا المعنى يعبر الرأى العام عن التابع الزمنى للوقائع التاريخية.

٢- البعد السياسى :

طبقاً لهذا البعد قد يصير الرأى العام بمثابة رد فعل تجاه أزمة معينة.

٣- البعد السيكولوجى :

ويعبر هذا البعد عن الروح المعنوية التى تصاحب الرأى العام ودرجة الوعى العام بالأزمة أو القضية .

٤- البعد الاقتصادى :

ويعنى ذلك تأثر عملية تكوين الرأى العام بعمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك — خاصة فى أوقات الكساد .

والرأى العام فى الدولة لا يعكس رأى جماعة متجانسة فكرياً وإنما ينبغى التمييز بين:

١- رأى عامة الجمهور :

وهو نوع من الرأى العام يعكس عدم دراية كافية بموضوعات السياسة الخارجية ومن ثم يسهل توجيه اتجاهات هذا الرأى من قبل الفئات الأخرى.

٢- رأى الجمهور النابذ *Attentive public* :

وهو رأى الفئة المثقفة المتابعة لتطورات الاحداث والمواقف الدولية وآثارها وانعكاساتها الدولية ومن ثم تكون لديهم القدرة على بناء تصورات محددة أو اتجاهات منسقة حول قضايا السياسة الخارجية بصفة خاصة .

٣- رأى الصفوة " فادة الرأى " *opinion Elites* :

هى الفئة الأكثر تأثيراً فى توجهات الرأى العام حيث أنهم على دراية متعمقة بموضوعات السياسة الخارجية، فضلاً عن أنهم عادة ما يشغلون مواقع وظيفية قيادية عليا تتيح لهم مخاطبة الجماهير والتأثير فى آرائهم وتشكيل اتجاهاتهم .

وعلى جانب آخر يرتبط الرأى العام بمسألة المشاركة السياسية وهو ما يفسر اختلاف تأثير الرأى العام على عملية صنع القرارات فيما بين الدول الديمقراطية من جهة والدول الديكتاتورية من جهة أخرى .

ففى ظل النظم السياسية ذات الحكم الاستبدادى عادة ما يكون الرأى العام رأياً ضعيفاً ومتقادماً أى تابعاً لصانع القرار السياسى ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الامسية التعليمية وعدم توفر المعلومات الصحيحة حول السياسات العامة ومن ثم يصح الشعب مجرد أداة فى يد صانع القرار الذى يقوم بتوجيهه واقناعه بوجهة النظر الرسمية للحكومة من خلال وسائل الاعلام المركزية

. Centralism, communication

غير أن التطورات السياسية والاجتماعية فائقة السرعة التي يشهدها العالم قد ساعدت على نمو درجات الوعي السياسى وقد ساعد ايضا على ذلك تطور تكنولوجيا الاتصالات مما جعل للرأى العام **Public opinion** في الدول النامية تأثيراً واضحاً على عملية صنع القرار الخارجى وعملية رسم السياسة العامة للدولة بما فيها تحديد الأهداف القومية العليا .

أما في ظل النظم السياسية الديمقراطية فإن الرأى العام يشكل قيداً على البدائل المطروحة أمام متخذ القرار ومن أمثلة ذلك تصاعد حدة انتماء الرأى العام الأمريكى للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الخسائر الأمريكية المفجعة في حرب فيتنام مما أدى إلى تجنب القيادة السياسية المزيد من التصعيد والتورط في هذا الصراع **Conflict** .

وقد يكون للرأى العام في الدول الديمقراطية دوراً أكثر ايجابية يتمثل في تحديد توجهات السياسة الخارجية ومن أمثلة ذلك " توجهات الرأى العام في بريطانيا الراضة للحرب خلال الدلائينات هي التي حملت الحكومة البريطانية على تبني سياسات التهدئة أو المهادلة في مواجهة تطورات هتلر .

وقد يتمثل دور الرأى العام في دعم موقف احكومة تجاه قرار خارجى معين ويتضح ذلك خلال اوقات الأزمات ومن أمثلة ذلك " الروح المعنوية العالية لدى الشعب البريطانى ومساندته لسياسات المواجهة ضد هتلر - مثلت دعماً كبيراً لمواقف الحكومة البريطانية .

لكن بصفة عامة فإن المساندة الشعبية من جانب الرأى العام للحكومات في اوقات الأزمات عادة ما تتراجع أو تنخفض تدريجياً مع طول فترة الازمة خاصة إذا كانت المصالح التى تدافع عنها الدولة غير حيوية بالفعل .

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنه في بعض الأحيان قد يرغب بعض متخذي القرار في تعبئة الرأي العام خلفهم وتحويل اهتمامه عن المشكلات الداخلية وذلك من خلال افتعال بعض الأزمات الداخلية Interior أو الخارجية Foreign ليتخذوا منها مبرراً لاتخاذ قرارات معينة.

أهم الأهداف القومية

تتدرج الأهداف القومية (الشائعة في السياسات الخارجية للدول) كما يلي :

١- دعم قدرات الدولة من القوة :

تمثل تنمية ودعم قوى الدولة المختلفة عنصراً رئيسياً في ردع الدول الأخرى عن محاولة المساس بمصالحها.

وإذا علمنا أن موقع الدولة على سلم تدرج القوة الدولي هو الذي يمكن الدولة من اختيار نوعية السياسات الخارجية الملائمة لقدراتها لنتضح لنا مدى أهمية تنمية قدرات الدولة على هذا النحو .

٢- حياض الكيان الإقليمي والعبادة الوطنية للدولة :

إن الدفاع عن سيادة الدولة وكيانها الإقليمي يمثل الهدف القومي الأول في السياسة الخارجية Foreign political لاية دولة .

أذ أنه يشتمل على كل ما يهيئ لبقاء واستمرارية الدولة وتعتبر المحافظة على سلامة الكيان الإقليمي للدولة هدفاً حيويًا تعمل الدولة على تحقيقه بكل ما تسمح قدراتها وطاقاتها المختلفة حتى لو استدعى الأمر الدخول في صراعات مسلحة، دفاعاً عن بقاء الدولة وكيانها القومي.

٣- الدفاع عن ايدولوجيت الدولة :

قد تجعل الدولة من الدفاع عن قيمها ومعتقداتها الايديولوجية هدفاً قومياً ينبغي ادراجه في برنامج السياسة الخارجية للدولة وتعمل الدولة على حماية هذه الايديولوجية من محاولات الغزو الايديولوجي المضاد، كما أنها قد تتعدى ذلك الى محاولات الترويج لهذه الايديولوجية ونشرها على المستوى الدولي انطلاقاً من أن ذلك الهدف يساهم في دعم مكانة الدولة لدى الدولة التي تعتنق نفس ايدولوجيتها بما يهيئ لقدر أكبر من الموافق بين مصالح وأهداف الدولة التي تعتنق نفس القيم والمبادئ.

كذلك فقد يرتبط هذا الهدف بصورة وثيقة باعتبارات امنية واستراتيجية على النحو الذي يتضح من حرص الاتحاد السوفيتي السابق على ربط دول اوربا تاشرقية بالايديولوجية الماركسية لكي يتخذ منها خطأ دفاعياً أو حزاماً آمناً وواقعياً له .

وقد لعبت الأيدولوجية **Ideology** دوراً بارزاً في العلاقات الدولية **International relationship** وفي السياسات الخارجية للدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والقسم العالم الى كتلتين متعاديتين ايدولوجياً هما الايديولوجية الغربية الرأسمالية، والأيديولوجية الشرقية الماركسية .. حيث اتسمت الخلافات بين المعسكرين الشرقي والغربي واخذت كل من الدولتين القطبيتين في اللجوء الى سياسة الاستقطاب الدولي.

٤- رفع مستويات الرفاهية الاقتصادية **Economic welfare** :

عادة ما ينظر الى ارتفاع المستوى الاقتصادي للدولة كمؤشر لنفوذ وقوة الدولة في المجال الدولي ، اذ انه يتيح لها دعم قوتها العسكرية كما يمكنها من التأثير في العلاقات الدولية من خلال الاداة الاقتصادية بما يخدم مصالحها.

غير ان ثمة من يرون أن تركيز الدولة على دعم قدراتها العسكرية عادة ما يكون على

حساب مستوى الرفاهية الاقتصادية **Welfare** التي يتمتع بها شعبها .

على اية حال يمثل ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية **Economic welfare** للدولة

هدفاً قومياً لا يقل أهمية عن أهدافاً قومية أخرى وعلى أساس ان الاداة الاقتصادية هي احدى

أدوات السياسة الخارجية المؤثرة في العلاقات الدولية **International Relation ship**.

الفصل الثاني
المصلحة القومية
National Interest

المصلحة القومية والدولة القومية :

لعل مفهوم المصلحة القومية من أكثر المفاهيم السياسية التي ثار حولها الجدل وذلك لاتساع وشمول مضمون هذا المفهوم .

فدما فريق من الباحثين في العلاقات الدولية قدم تفسيراً للمصلحة القومية من خلال مضمون هذه المصلحة والذي يعنى سعى الدول الى تحقيق اهدافها في المجال الخارجى، وبناءً على ذلك تكون المصلحة القومية هى محصلة أهداف الدولة في المجال الدولى .. تلك الأهداف التى تتضمن على سبيل المثال حماية وسلامة الكيان الاقليمى للدولة وسيادتها - والحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقلال السياسى فضلاً عن تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى وحماية التراث الثقافى والدفاع عن الهوية الثقافية للدولة .

ويعد مفهوم المصلحة القومية من المفاهيم الأساسية في دراسة العلاقات الدولية وفي تحليل السياسات الخارجية للدول .

وإذا كان مفهوم المصلحة القومية يعكس الغايات العامة طويلة الامد التى تسعى الدولة الى تحقيقها . فان بعض المشتغلين بعلم العلاقات الدولية يعرفون الاخيرة بأنها العمليات التى من خلالها تسعى الدول الى موازنة مصالحها القومية مع المصالح القومية للدول الأخرى على أساس ان مفهوم المصلحة القومية هو أحد المفاهيم الرئيسية في العلاقات الدولية .

هذا ويمكن القول بأن مفهوم المصلحة القومية قد تطور عبر الحقبات التاريخية ففى بداية العصور الحديثة كانت المصلحة الوطنية مرتبطة بارادة الأمير او بمصلحة الملك صاحب السيادة .

غير انه مع تطور مفهوم الدولة في القرن التاسع عشر وارتباط السيادة بالدولة وبالامة،

أصبحت المصلحة القومية **National Interest** هي المعبرة عن المصلحة العليا للدولة.

وتركزت عدة تصنيفات للمصالح القومية للدولة تبعاً لعدة معايير ومن أبرزها

التصنيفات :

١- التصنيف الأول :

يميز بين المصالح المادية كالتوسع الاقليمي مثلاً وبين المصالح الأدبية والمعنوية، كحماية الثقافة

الوطنية.

٢- التصنيف الثاني :

يميز بين المصالح الحيوية وهي تمثل الحد الأدنى والضروري من المصالح القومية التي لا يمكن

للدولة أن تتنازل عن حمايتها دون أن تعرض أمنها وتمامها للخطر.

ومن ضمن هذه المصالح الحيوية الأمن القومي وسلامة الكيان الاقليمي للدولة وحماية السيادة

الوطنية باعتبار ان هذه المصالح تمثل ركيزة اساسية لبقاء الدولة واستمرارها .

والمصالح الثانوية أو الغير حيوية وهي تشتمل على مصالح اخرى تسعى الدولة الى

بلوغها..

ويمكن التأكيد على ان المصلحة القومية هي المحرك للسياسات الخارجية للدولة ، غير انه

على الرغم من كون تعارض المصالح القومية للدول يعد من الخصائص التي تتسم بها ديناميكية

العلاقات الدولية فإنه من غير الممكن القول بالتعارض المطلق للمصالح القومية وايضا التطابق المطلق

لهذه المصالح .

لعادة ما تكون العلاقات الدولية قائمة على أساس التقارب أو التباعد بين المصالح القومية للدول. لذلك فإنه نظراً للطبيعة الديناميكية " الحركية " التى تتسم بها العلاقات الدولية، ونظراً لتغير الأوضاع الدولية وتغير مواقع الدول على سلم تدرج القوة الدولى ، فإن ثمة امكانية لتغير المصالح القومية للدول أو تبدلها .. مما ينعكس بصورة مباشرة على العلاقات من تلك الدول .

ولعل ما تقدم يؤكد على ان علاقات التحالف الدولية هى علاقات عارضة أو مؤقتة ومرهونة بظروف ومتغيرات دولية معينة وان مضمون المصلحة القومية متغير بتغير النظم السياسية ايضا وان نظرة سريعة فى تاريخ نشأة الحركات القومية فى القرن التاسع عشر وفى تصور فلسفاتنا للمصلحة القومية يقنع بصحة هذا القول.. حيث أن تصور مضمون المصلحة القومية لدى الدول القومية كان ولا يزال يتشكل على هدى من تجارب قومية معينة وفى ضوء القوة الفعلية للوحدة السياسية **Political unity** .

ففى الفترة بين عامى ١٨٧١ - ١٩٣٩ كان الفرنسيون يمثلون المصلحة القومية بمجال القارة الأوروبية - فى فكرة الامن دون سيادة القوة **Power Policy** ولقد املت عليهم هذا التصور ظروف معينة هى خشية القوة الألمانية النازية على اثر انتصاراتها ** عام ١٩٧١ وهى تتمثل فى اعقاب الحرب العالمية الأولى فى توقع الانتقام الألمانى من ناحية، أو مع الخسائر الجسيمة فى الأنفس التى تحملها الشعب الفرنسى فى تلك الحرب من ناحية أخرى.

ولقد تغير مضمون المصلحة القومية الأمريكية بتغير الظروف التاريخية والدولية أيضا ولقد اتضح ذلك من خلال تغير السياسة الخارجية الأمريكية على المستوى الدولى .

ففيما مضى وحيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية في غنى عن القارة الأوروبية لسوفرة
مواردها الذاتية كانت المصلحة القومية تتمثل للأمريكان في سياسة العزلة . ولكن ظروف ومتغيرات
الحربين العالميتين الأولى والثانية قد أقتعت هائياً الولايات المتحدة الأمريكية بأن سياسة العزلة لم تعد
تستجيب الى مصلحتها القومية وانما المشاركة الايجابية في المشاكل العالمية أصبحت من مقتضيات
هذه المصلحة Interest .

وعلى مستوى الوطن العربي يمثل تحول مصر عن الارتباط بالاتحاد السوفيتي السابق وتقاربها
مع الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً آخر على تبدل المصالح القومية تبعاً لتبدل الظروف
والتغيرات الدولية.

وعلى جانب آخر لا يمكن تجاهل الدور الأساسى الذى قام به بعض القادة الزعماء
السياسيين في فلسفة مضمون المصلحة القومية في مجتمعاتهم مرتكزين في ذلك إما الى تجارب تاريخية
سابقة أو حتى وجهات نظر شخصية .. فلقد قدم - هتلر - مفهوماً ** للمصلحة القومية الألمانية
تمثل في نظرية " المجال الحيوى " والتي تنادى بغزو الأقاليم والمستعمرات الجديدة في شرق أوروبا
طبقاً لتعاليم الأيديولوجية النازية التي تركز الى الايمان بالتفوق العنصرى للشعب النازى وسمو
الجنس الآزى.

ولقد قامت السياسة الخارجية الألمانية التي اقتضتها مصلحتها القومية وفي اطار الايديولوجية

النازية على عدة ركائز تم ذكرها كما تقدم وهي :

- أ - ضرورة العمل على التوسع الاقليمي تجاه شرق أوروبا .
- ب - تحطيم القيود التي فرضت على ألمانيا بمقتضى معاهدة فرساي.
- ج- وحدة الجنس الألمانى في جميع انحاء العالم واقامة ألمانيا العظمى .

ومما يؤكد ايضا على الدور الهام للزعماء والقادة السياسيين في تشكيل مضمون المصلحة القومية لدولهم ما قام به كل من رئيس وزراء الهند نهرو والرئيس جمال عبد الناصر والرئيس الغاني تكروما والرئيس اليوغسلافي تيتو من تشكيل حركة عدم الانحياز بدءاً من مؤتمر باندونج في ابريل ١٩٥٤ وذلك بناءً على ما اقتضته المصالح القومية لشعوبهم.

حيث اتفق زعماء الحركة الاربعة على ان المصلحة القومية لشعوب العالم الثالث تستوجب

اقامة حركة أو منظمة دولية تقوم على عدة مبادئ أو أهداف اساسية هي :

١- اتباع دول الحركة لسياسة **Nonalignment policy** عدم الانحياز وسياسة التعايش السلمي .

٢- تأييد ودعم حركات التحرر الوطني .

٣- عدم الارتباط بصراعات القوى العظمى .

٤- مناوئة الأحلاف العسكرية .

٥- مقاومة الاستعمار بشقي صوره.

ولقد مرت حركة عدم الانحياز **Nonalignment policy** منذ نشأتها بعدة مراحل هي :

المرحلة الأولى :

وتتخذ من مؤتمر بلجراد عام ١٩٦١ وحتى مؤتمر لوزاكا عام ١٩٧٠ . وكانت هذه الفترة

تمثل تحدياً لوجود الحركة وبقيائها حتى نجح مؤتمر لوزاكا في ترسيخ مبادئ الحركة وتنظيم اساليبها.

المرحلة الثانية :

وتتعد من مؤتمر لوزاكا ١٩٧٠ وحتى مؤتمر هافانا ١٩٧٩ وبدأت خلال هذه المرحلة اهتمام الحركة بالبعد الاقتصادى وتبلور ذلك فى مؤتمر الجزائر عام ١٩٧٣ والذى طالب فيه باقامة نظام اقتصادى عالمى جديد يراعى متطلبات واحتياجات الدول النامية .

المرحلة الثالثة :

وتبدأ من مؤتمر هافانا عام ١٩٧٩ وحتى مؤتمر نيودلهى عام ١٩٨٣ واتضح فى هذه المرحلة ظهور الصراعات السياسية حول زعامة الحركة وخاصة بعد غياب مؤسسيها الأوائل والفتح المجال امام جيل جديد لم تكن توجهاته السياسية قد اختبرت بعد كما عانت الحركة من ظاهرة الاستقطاب الدولى نظراً لتضارب التيارات المعتدل والراديكالى بها.

المرحلة الرابعة :

وتتعد تلك المرحلة من قمة نيودلهى عام ١٩٨٣ وحتى قمة جاكركتا عام ١٩٩٢ وقد بدأت الحركة خلالها تسعى الى تطوير آليات عملها وان ظهر خلال تلك المرحلة التصادم بين التيار الرافض لتطوير الحركة وبين التيار المعتدل الداعى لتطويرها .

المرحلة الخامسة :

وتبدأ من مؤتمر جاكركتا ١٩٩٢ وهى المرحلة التى سعت فيها الحركة بشكل جدى من اجل التكيف مع الواقع الدولى الجديد واستعادة دورها على الساحة الدولية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء عصر الحرب الباردة وظهور نظام عالمى جديد.

ويمكن التأكيد على أن المصلحة القومية لدول الحركة كانت الدافع الاساسى لقرارات ونتائج مؤتمرات حركة عدم الانحياز السابقة.

فعلى سبيل المثال جاء مؤتمر الحركة بالجزائر عام ١٩٧٣ يحمل صورة أكثر وضوحاً حول القضايا الاقتصادية حيث صدر عن المؤتمر اعلان اقتصادى قدم تقييماً للاستراتيجية الدولية للتنمية. والواقع ان اهتمام الحركة بالقضايا والمتغيرات الاقتصادية بدأ يأخذ منحى جديد خلال تلك القمة وجاء ذلك فى مطالبتها بنظام اقتصادى عالمى جديد وبما يتفق مع ظروفها ومتطلباتها وبمعنى أكثر وضوحاً بما يتفق مع مصلحتها القومية .

وتمشيا مع هذا الاتجاه تطورت ابعاد الحركة ، فبالنسبة للبعد السياسى سعت الحركة الى الاستقلال السياسى وعدم تشجيع التكتلات السياسية ومناوئة الاحلاف العسكرية بهدف تخفيف حدة التوتر على الساحة الدولية فيما يتعلق بالبعد العسكرى للحركة.

وعلى الرغم من المشكلات العديدة التى واجهتها وعانت منها حركة عدم الانحياز على مر تاريخها مثل تزايد المشكلات الداخلية لدى كثير من اعضائها مثل المشاكل الاقتصادية " الديون - انخفاض مستوى الناتج القومى وغيرها .. " ومشاكل الديمقراطية والتعددية السياسية . وأيضا التفاوت الكبير بين مستويات نمو دول الحركة، وتفاقم المنازعات فيما بينها فى احيان كثيرة .

نقول على الرغم من كل ذلك الا انه فى الاجتماع الوزارى الذى عقد فى اكرا فى عام ١٩٩١ ظهر تيار معتدل دعا الى تطوير آلية عمل الحركة بما يكسبها فاعلية أكثر فى اطار العلاقات الدولية وكان أبرز آليات التطوير اقتراح مصر بدمج الحركة دون الغائها مع مجموعة السبعة والسبعون وذلك بهدف خلق تكتل واحد مشترك للتحرك من خلال مجموعة اوسع نطاقاً.

وكانت وجهة النظر المصرية ان اندماج المجموعتين لتحقيق المصلحة القومية للدول الاعضاء من خلال تشكيل جبهة أو تكتل سياسى واقتصادى واحد لدول العالم النامى ينوط به التنسيق بين

سياسات الدول الاعضاء، اضافة الى التنسيق بين برامج التعاون الاقتصادى **Nonalignment countries** لدول عدم الانحياز، وبرنامج عمل مجموعة السبعة والسبعون بما يؤدى فى نهاية الامر الى تجنب الازدواجية فى الجهود المبذولة بين الحركة والمجموعة.

وفى اطار الجهود المبذولة ايضا لتطوير وتحديث حركة عدم الانحياز أنشأت مجموعة الخمس عشرة، وهى بمثابة مجموعة فرعية منبثقة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة السبع والسبعون.

وقد تأسست هذه المجموعة الفرعية اثر مبادرة تقدمها رئيس جمهورية " بيرو " الآن هارميا عام ١٩٨٧ وذلك لخلق تجمع اصغر لبعض دول العالم الثالث تتشابه فى الانظمة السياسية والهيكل الاقتصادية، وهى ما أطلق عليها ايضا مجموعة دول الجنوب " ففى اجتماع دول عدم الانحياز فى بلجراد عام ١٩٨٩ تم اعلان اقامة المجموعة .. وقد تضمنت المجموعة فى عضويتها : خمس دول افريقية هى : مصر والجزائر والسنغال ونيجيريا وزيمبابوى.

وسك دول من امريكا الجنوبيت هى :

البرازيل - جاميكا - فزويلا - الارجنتين - بيرو - المكسيك " السحبت عام ١٩٩٤ "

وثلاث دول آسيويت هى :

ماليزيا - اندونيسيا - الهند " بالاضافة الى الدولة التى تتولى رئاسة حركة عدم الانحياز.

وتتبقى اهداف مجموعة الخمس عشرة من اهداف حركة عدم الانحياز ومجموعة السبع والسبعون .

ومن اهم اهدافها :

تعزيز تعاون دول الجنوب واجراء حوار بين دول المجموعة وبين دول السبع الصناعية الكبرى .. وذلك تمثيلاً مع المصالح السياسية والاقتصادية القومية للدول اعضاء المجموعة.

ولنحسب نعتقد ان افكار ومحاولات تطوير آليات عمل حركة عدم الانحياز على النحو المتقدم انما تعكس وعياً بالتحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه شعوب الدول النامية .. وتعكس ايضاً وعياً بالمصالح القومية لدول الحركة **Movement** .

الجلد الثاني

الفصل الأول

سيادة الدولة

سيادة الدولة :

تعتبر السيادة احدى الخصائص المميزة للدولة في العصر الحديث وهى مفهوم قانونى يصف واقع سياسى معين .

وكان المفكر الفرنسى جان بودان أول من اهتم بهذا المفهوم وكان يعنى به القوة العليا التى تترجم ارادة الدولة الى صيغ قانونية نافذة المفعول .. وطالما السيادة مرادفة للقوة المطلقة النهائية فليست هناك حدود قانونية لها.

ويعنى آخر فإن السيادة تشير إلى القدرة الفعلية على التفرد باصدار القرار السياسى فى الدولة ومن ثم القدرة على احتكار ادوات الاكراه المادى فى الدولة بصفة شرعية وعلى رفض الامتثال لاية سلطة تأتىها من الخارج .

واذا كانت السيادة كمفهوم قانونى منظم احدى خصائص الدولة القومية المعاصرة، فإن هذا المفهوم كان من خصائص المجتمع السياسى بصرف النظر عن صوره التاريخية وان لم يصاغ بطريقة قانونية منظمة .

فلقد اتسمت الامبراطوريات القديمة بصفة السيادة المرتبطة بالملوك والامراء أو ما يطلق عليه السيادة الملكية كواقع سياسى فى حقبة تاريخية معينة.

على أن الدولة فى العصر الحديث تمارس سيادتها أو سلطتها العامة إما من خلال القسوة أو ارادة الأمة أو باستخدامها معاً - أما طبيعة ممارسة هذه السلطة فهى ترجع اساساً إلى بناء الدولة ومدى التضج السياسى لأفراد الشعب فى الحكم المطلق المستبد تميل الطبقة الحاكمة الى استخدام القوة وتأكيد دورها.

ولكن في الدول الديمقراطية التي يتم فيها اختيار الطبقة الحاكمة من خلال الانتخاب، يضعف دور القوة الى حد ما ويظهر دور القانون كمعبر عن الارادة العامة للمجتمع وقد حدد لنا - بودان - صفات السيادة بأنها أولاً دائمة وثانياً انها لا تفوض وثالثاً لا يمكن التصرف فيها ولا تخضع للتقادم . والصفة الأصلية للسيادة هي سلطة وضع القوانين.

وهناك صلاحيات أخرى للسيادة كسلطة اعلان الحرب وعقد معاهدات السلام - وصك العملة .

وعلى أية حال فقد حظى مفهوم السيادة باهتمام واضح في كتابات كثير من المفكرين فعلى حين أن هوبز ، وبثام ، وأوستن قدموا نظرية قانونية للسيادة، نجد أن روسو وهيجل وبوز الكيست يحللون هذا المفهوم من وجهة النظر الفلسفية.

خصائص السيادة :

أ - ان السيادة في الدولة كما تناوها وجهة النظر القانونية هي سيادة مطلقة لا تحدّها حدود ولا توجد في الدولة قوة تعلو تلك القوة ذات السيادة .

ومع ذلك فيبدو ان وجهة النظر القانونية هذه لم تستوعب بعض الوقائع السياسية فلقد اشار - سير هنري مين - الى العادات والتقاليد الاجتماعية باعتبارها قيود هامة تفرض على السيادة ومعنى ذلك أن هناك قيوداً على سيادة الدولة المعاصرة أهمها مبدأ سيادة القانون الذي تحولت الدولة بمقتضاة من دولة استبدادية الى دولة قانونية.

ب - ان سيادة الدولة دائمة ومستمرة وإى تغير في حكومة الدولة لا يعنى اخلالا باستمرار سيادة الدولة.

ج - سيادة الدولة عامة وشاملة والمقصود بذلك انما تغطي كافة الهيئات والافراد في نطاق الدولة.

د - السيادة خاصة ملازمة لوجود الدولة.

هـ - أن سيادة الدولة غير قابلة للتقسيم أو التجزئة ومعنى ذلك أنه في دولة واحدة ليس هناك مجال سوى لسلطة عليا واحدة أي أن شكل التنظيم القانوني لهذه الدولة.

تصنيف سيادة الدول :

يرى بعض المفكرين، أن هناك تصنيفاً للسيادة يفرق بين السيادة القانونية - والسيادة السياسية.

وتشير السيادة بالمعنى الاول الى احتكار جماعة من الافراد للسلطة العليا في الدولة تمكنهم من اصدار الاوامر وتنفيذ القوانين هؤلاء هم أصحاب السيادة القانونية.

أما السيادة السياسية فهي تعنى أولئك الذين لديهم حق الانتخاب والتصويت - أو القاعدة الشعبية التي تتم بواسطتها اختيار اصحاب السيادة القانونية .

والواقع ان مفهوم السيادة السياسية لا يزال غير مكتمل فهو يستبعد أفراداً وجماعات قد لا يكونون لهم حق التصويت ولكنهم يؤثرون على عملية وضع السياسة العامة.. وان كانت بعض الدول المعاصرة بدأت تدرك ذلك وتعالجه.

وعلى اية حال ، فإن الحكومة الرشيدة هي تلك التي تطور علاقة وثيقة بين السيادة القانونية والسيادة السياسية فالنظام الديمقراطي المباشر يستند الى روابط وثيقة بين السيادة القانونية والسيادة السياسية، وذلك أن القانون في هذا النظام هو التعبير المباشر عن إرادة الجماهير وبذلك تخفى مشكلة الصراع بين السيادة السياسية والسيادة القانونية .

ولكن في النظام الديمقراطي النيابي ، الذي أصبح واسع الانتشار في العصر الحديث تكتسب العلاقة بين السيادة القانونية والسيادة السياسية أهمية خاصة، فالأخيرة هي التي تختار الأولى، وتصبح السيادة القانونية هي الاداة التي تنفذ ارادة السيادة السياسية .

ويصنف آخرون السيادة الى السيادة الداخلية والسيادة الخارجية على أساس أن السيادة الداخلية تشير إلى القوة العليا داخل الدولة والتي لها حق اصدار القوانين وتنظيم العلاقات بين الافراد والجماعات .

أما السيادة الخارجية فتعني تلك الحقوق المكفولة للدولة في المجال الدولي الخارجي مثل حقها في عقد الموائيق والمعاهدات مع الدول الاخرى وفقاً لقواعد القانون الدولي العام.. ويرى البعض أن هناك مظاهر سيادية للدولة خارج اقليمها مثل مقار البعثات الدبلوماسية والحقيية الدبلوماسية والسيادة الخارجية تقوم على فكرة استقلال الدولة السياسي اى عدم تبعيتها لاي وحدات سياسية اخرى .

واذا كان القانون الدولي يتضمن القواعد المحددة لعلاقة الدولة بالدول الاخرى فإن البعض يرى أن هذا القانون لا يضع أية قيود على سيادة الدولة، ذلك ان شرعية القانون الدولي ترجع الى ان الدول ذات السيادة قد اقرته واعترفت بشرعيته ويقول " اوسن " طالما ان اعضاء المجتمع الدولي هي الدول صاحبة السيادة، فنحن لا نستطيع أن ندعى أن القانون الدولي له سلطة تفوق سيادة الدولة.

وعلى العكس من وجهة النظر هذه يذهب - كيلسن - **Kelson** - الى ان القانون الدولي يعلو سيادة الدولة ويقيدهما.

ويقول أن هذه حقيقة فرضتها الظروف الدولية المعاصرة التي أكدت العلاقات المتساوية بين الدول.. ويرى - لاسكى - أنه من الضروري أن تنظم العلاقات المتبادلة بين الدول، والقانون الدولي هو مجموعة القواعد التي تنظم الصلات المتبادلة بين الدول وهذه المجموعة من القواعد مفروضة على الأفراد الذين يعيشون في المجتمع .

ويستطرد - لاسكى - في نقض وجهة النظر التي تنكر على القانون الدولي صفة الزام الدول.. ويذهب الى أن هناك عدة حقائق ينبغي أن تكون واضحة فمن الملاحظ أولاً أن الدولة الناشئة لا تستطيع أن تختار بين قواعد القانون الدولي، بل تجد نفسها مقيدة بهذه القواعد فلقد خلق العرف الدولي والمعاهدات في الواقع الدولي مجموعة من المبادئ الدولية الثابتة التي تحدد تصرفات الدول في علاقاتها المتبادلة ..

ومن الملاحظ ثانياً أن صفة السيادة صفة تاريخية نشأت عقب انهيار نظام الاقطاع في العصور الوسطى .

وعلى أية حال هناك من المفكرين من حاول التوفيق بين خصوصية سيادة الدول، وبين أولوية القانون الدولي .

فقد لاحظ هؤلاء أن القانون الدولي هو قانون وطني ما دامت قوة نفاذه تتوقف على قبول الدولة له .

الفصل الثاني

الامن القومي

مفهوم الامن القومى :

يرجع تاريخ استخدام مصطلح الامن القومى **National security** الى نهاية الحرب العالمية الثانية حينما انشئت الولايات المتحدة الامريكية مجلس الأمن القومى الأمريكى عام ١٩٤٧ . ومنذ ذلك التاريخ انتشر مفهوم الامن القومى وشاع استخدامه فى العلوم السياسية والوطنية.

وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الامن القومى الا انه مفهوم اتسم بالغموض ولم يتبلور لكى يصبح ميداناً علمياً مستقلاً يعبر عن نظرية علمية ذات منهج واضح المعالم. ومما يدل على ذلك انه ليس هناك اجماعاً حتى الآن حول المقصود بظاهرة الأمن القومى وقد يرجع ذلك الى تعدد الجوانب المتعلقة بالظاهرة محل البحث.

فموسوعة العلوم الاجتماعية تعرف الأمن القومى بأنه قدرة الامة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية .

ويرى كل من - بركويتزويوبرك - أن الأمن يعنى حماية الدولة من الخطر الخارجى.

أما - روبرت ماكنمارا - فلقد ربط بين التنمية الشاملة والامن القومى على اساس انهما شئ واحد.

واذا كان كثير من الباحثين ركزوا على الجانب العسكرى فى تعريفهم للأمن القومى ومنهم دكتور / حامد ربيع الا انه قد وجهت انتقادات عديدة الى المنظور العسكرى للأمن القومى على أساس ان هناك منظورات أخرى عديدة ينبغى النظر منها الى موضوع الأمن القومى.

ولا يجب التركيز فقط على المنظور العسكري رغم ما له من أهمية عظمى في حماية الكيان
الاقليمى للدولة وحماية سيادتها الوطنية .

المفاهيم العربية للأمن القومى :

اهتم بن خلدون - ببعض قضايا الأمن في الحقبة التاريخية التى عاش فيها - فلقد حدد المفكر
العربى بن خلدون في مرلفه " المقدمة " اسباب الحروب وأنواعها .. مما يدل على أنه أعطى أهمية
كبيرة لشئون الدفاع البناءالعسكرى في تحقيق الامن في المجتمع .

أما الاهتمام العربى بمفهوم الامن القومى في العصر الحديث فيعود الى السبعينات من هذا
القرن وخاصة بعد تفجر الصراع العربى / الاسرائيلى والواقع انه بخصوص المشروعات التى قدمت
لتعديل ميثاق بجامعة الدول العربية يلاحظ أن كافة تلك المشروعات أشارت وبوضوح الى مفهوم -
الأمن القومى العربى .

ففى المادة الاولى من المشروع المقدم لتعديل الميثاق ورد انه من بين أهداف الجامعة " ضمان
الامن القومى العربى " واعتبار كل عدوان على احدى الدول العربية عدواناً عليها جميعاً " .
ولقد ورد في البيان الختامى لمؤتمر القمة العربى غير العادى بالجزائر عام ١٩٨٨ أن المؤتمر
أكد العزم على حماية الامن القومى وصيانة الأرض العربية وأكد المؤتمر إيمانه بأن الأمن القومى
العربى وحده لا يتجزأ .

ومن الملاحظ ان الاهتمام الاكاديمى بمسألة الامن القومى خاصة قد تأخر كثيراً وربما يعود
السبب في ذلك الى احتكار المؤسسة العسكرية العربية لكل ما يتعلق بالأمن الوطنى. كما أنه يبدو
ان الاكاديميين انفسهم قد أثروا عدم طرق مجال الأمن لما يشكله من حساسية للقيادات السياسية
ومع ذلك وجدت محاولات محدودة وان كانت جادة من جانب بعض المفكرين والعلماء العرب
لوضع رؤى علمية للأمن القومى National Security .

كما ظهرت دوريات ومجلات علمية تنظر للأمن القومي العربي نظرة خاصة بل وظهرت مراكز للبحوث والدراسات الاستراتيجية في عدد من الأقطار العربية .

على انه كان هناك اسبابا عديدة كانت بمثابة تحديات للأمن القومي هي التي أظهرت جيل جديد من الباحثين والمهتمين لشئون الأمن القومي ومن هذه التحديات.

ما آلت اليه أحوال الوطن العربي من تشرزم وعدم اتفاق واختلافات سياسية حادة مما هيئ الفرصة لاحتمالات تعرض بعض الأقطار العربية لخطر التهديدات الخارجية أو تلك التابعة من البيئة الداخلية لهذه الأقطار .

ولقد شهد الوطن العربي في بداية الثمانينات الحرب العراقية الايرانية تلك الحرب التي كان لها اوجهم العواقب وكذلك افدح الخسائر العسكرية والاقتصادية والبشرية على الدولتين وكانت هذه الحرب مصدراً من مصادر تهديد الامن القومي العربي لحوالى ثمان اعوام.

ومن جهة أخرى كان ضرب اسرائيل المفاعل النووي العراقي بمثابة تهديداً خطيراً للأمن القومي العربي .. وكذلك الأمر بالنسبة للغزو الاسرائيلي للجنوب اللبناني عام ١٩٨٢ وضرب اسرائيل لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام ١٩٨٦ .

وعلى جانب آخر مثلت مشكلات الحدود العربية / العربية أحد التحديات الخطيرة التي واجهت الأمن القومي العربي.

فمع انتهاء الحرب العالمية الأولى اصبحت الدول العربية مقسمة الى وحدات سياسية محدود مصطنعة رسمتها الدول الاستعمارية وادى ذلك الى تمسك كل دولة بحدودها وأصبح العالم العربي مفتت الى كيانات سياسية مصطنعة.

ولقد ظهر اتجاه للتعاون السياسى بين الدول العربية في ثلاثينات هذا القرن وتمثل هذا الاتجاه في عقد بعض الدول العربية معاهدات لتسوية الخلافات الحدودية بين السعودية والعراق والاردن واليمن .

ومعاهدة **Treatment** الاخوة والتحالف بين العراق والسعودية واليمن - ومعاهدة الطائف عام ١٩٤٣ بين السعودية واليمن .

ولقد وجهت انتقادات عديدة لتلك المعاهدات لانها لم تكن تمثل خطوات أكيدة نحو الوحدة العربية ولاها أكدت لفكرة الدولة القومية ولم تتم برغبة من القوميين العرب بقدر ما كانت بمثابة مساهمة استعمارية .

ولقد شهدت المنطقة العربية تصاعد ظاهرة الصراعات العربية / العربية في فترة مبكرة من التاريخ العربي الحديث وكان للفترة من ١٩٤٥ - ١٩٩٤ ملامح رئيسية كان أهمها :

أن الصراعات العربية / العربية تتخذ اتجاهات صاعدة وهابطة بطريقة تكاد تكون دورية وان الصراعات العربية / العربية تنسم بصفة الشمولية .

وان الصراعات العربية / العربية تزع الى التحول الى صراعات اقليمية قد تتطور الى منازعات دولية .

وان آليات التسوية العربية للصراعات التى تنور في المنطقة العربية آليات ضعيفة فلقد واجهت الجامعة العربية صعوبات كبيرة في التدخل لتسوية الصراعات وذلك بفعل القيود الموجودة في ميثاق الجامعة وعموماً لقد استخدمت الدول العربية وسائل مختلفة لادارة صراعاتها الحدودية مع الدول الأخرى معظمها وسائل دبلوماسية وهناك عدد كبير من الخلافات حول الحدود بين الدول

العربية بحيث يمكن القول ان كل دول عربية تقريباً تعتبر طرفاً في نزاع حدودى أو اكثر مع دولة أخرى مما يعتبر خطراً ولو محدوداً بالأمن القومى للدولتين المتنازعتين بل وللأمن القومى العربى .. حيث أن هذه الخلافات الحدودية تؤدى غالباً الى نزاعات عسكرية بعد ان تفشل الوسائل الدبلوماسية في حلها مما يكون له أثراً بشكل أو بآخر على العلاقات بين الدول العربية.

وتعد ظاهرة تنامى التطرف العرقى أو ما يطلق عليها " الحركات العرقية " أحد التصديتات الخطيرة التى تواجه الأمن القومى فى الدولة الحديثة .. والحركة العرقية هى حركة سياسية اجتماعية منظمة تنشأ فى اطار جماعة عرقية غير مهيمنة غالباً ما تكون أقلية ويكون لهذه الحركة برنامج عمل واضح يشتمل على اهداف محددة مثل تحقيق المساواة السياسية والاجتماعية مع الجماعات الاخرى فى المجتمع وقد يكون ايضا تحقيق نوع من الحكم الاستقلالى " الذاتى " لجماعتها.. ذلك فضلاً عن أن ثمة حركات قد تستهدف السلطة فى مجتمعتها.

غير أن معظم الحركات العرقية يكون هدفها الانفصال عن المجتمع السياسى الذى يشملها، والقامة دولة مستقلة تعبر عن همتها. وفى سبيل تحقيق أهدافها تلجأ الحركات العرقية الى استخدام وسائل تتراوح بين الوسائل السلمية المشروعة والوسائل المرتكزة الى القوة والعنف.

ويموج عالمنا المعاصر بالعديد من الحركات العرقية والتى كان لها آثاراً سلبية على الامن القومى للمجتمع التى تعيش فيه من خلال تهديدها لاستقرار وعماسك ذلك المجتمع فضلاً عن بعض الآثار الدولية التى تهدد استقرار العالم.

وعلى هذا النحو تمثل ظاهرة تنامى التطرف العرقى احد العوامل المهددة للتجانس القومى.

وجدير بالذكر أن من أهم الحركات العرقية في عالمنا المعاصر:

- أ - الحركة العرقية بجنوب السودان بقيادة جون جارانج .
 - ب - الحركة البربرية في الجزائر .
 - ج - الحركة الكردية في كل من تركيا والعراق وإيران.
 - د - حركة مسلمو جامو وكشمير بالهند.
 - هـ - حركة مسلمي البوسنة والهرسك في يوغسلافيا.
 - و - حركة صرب البوسنة والهرسك في يوغسلافيا.
- ويمكننا أن نلقى الضوء على الصراعات العرقية في الهند كإحدى الدول ذات الحركات العرقية المهددة للاستقرار والأمن القومي في ذلك البلد.

فلقد تمثلت أولى الحركات العرقية **Ethnic Movement** التي شهدتها الدول الهندية في تلك الحركة الانفصالية التي تمخضت جهودها عن قيام دولة باكستان المستقلة عام ١٩٤٧ .. وقد تمخض الصراع الدامي الذي شهدته الهند آنذاك بين قوات تلك الحركة وقوات الحكومة الهندية عن مصرع ما يقرب من مائتان وخمسون ألف شخص، كما أدى هذا الصراع الى تشريد ما يقرب من اثني عشر مليوناً آخرين.

أما في وقتنا الراهن فان الهند تشهد العديد من الصراعات العرقية التي تأتي كنتيجة لكونها دولة تنطوي على تنوع عرقي هائل وتمثل أخطر هذه الصراعات في:

- أ - الصراع العرقي **Ethnic conflict** بين المسلمين والهندوس وهو صراع دامي ما يكاد يتوقف لفترة حتى يشتعل من جديد، ولعل من أبرز المصادمات التي تمت بين المسلمين والهندوس تلك المصادمات الدامية التي إندلعت على إثر قيام مسلمين هندوس بتدمير مسجد للمسلمين في ولاية أوتار براديش - خلال شهر ديسمبر ١٩٩٢ وقد أسفرت تلك المصادمات التي امتدت الى كافة أرجاء الدولة الهندية عن مصرع ألفا شخص حسب التقديرات الرسمية".

ب - الصراع بين الانفصاليين السيخ وقوات الحكومة الهندية في إقليم - البنجاب - Punjab

وقد تمخض هذا الصراع الدامى خلال الفترة من عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩٢ عن مصرع زهاء عشرين ألف شخص وتجدر الإشارة الى أن عمليات الاغتيال تمثل إحدى الوسائل الهامة التي يلجأ اليها الانفصاليون السيخ ولعل أبرز الاغتيالات التي قاموا بتدبيرها تتمثل في اغتيال رئيسة وزراء الهند السابقة " أندير غاندى " في ٣١ أكتوبر عام ١٩٨٤ والذي جاء كرر فعل من جانب السيخ على قيام القوات الهندية باقتحام معبدتهم الذهبى في مدينة - أمر يتسار - مع بداية شهر يوليو ١٩٨٤ ، وهو الاقتحام الذى أسفر عن مصرع مايقرب من ألف شخص من الجانبين كذلك لقد دبر السيخ عملية اغتيال رئيس الوزراء وزعيم المعارضة الهندى السابق راجيف غاندى في ٢١ مايو ١٩٩١ .

ج - الصراع بين ميشليات الحركة الانفصالية لمسلمى جاموا وكشمير وقوات الحكومة الهندية . وتضم هذه الحركة نحو ثلاثين حزبا انفصاليا يطلق عليها مجتمعة " مؤتمراحرية لعموم التنظيمات الانفصالية بكشمير " وقد تمخض هذا الصراع خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٢ عن مصرع نحو خمسة آلاف شخص من الجانبين فضلا عن نزوح مايقرب من مائة وعشرون ألف شخص أغلبهم من الهندوس عن كشمير وتشتهم بين الولايات الهندية .

تعقيب " المفهوم الشامل للأمن القومى " :

وبعد ان إستعرضنا تطور استخدام مفهوم الأمن القومى والنظورات المختلفة التى عالجتها

أستخدامه .

وبعد دراسة التحديات التي تواجه قضية الأمن القومي المعاصر سواء المتعلقة بالتزاعسات الحدودية من الدول أو تلك المتعلقة بظاهرة تناسي التطرف العرقي أو ما يطلق عليها الحركات العرقية والاثار السلبية التي تتركها على كافة قطاعات المجتمع **Nationality security** نصل الى المفهوم الشامل للأمن القومي والذي يعنى " القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في مواجهة التهديدات في السلم والحرب مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف القومية المخططة " .

وفي إطار هذا المفهوم فإن للأمن القومي أبعادا مختلفة تتمثل في :-

البعد السياسي :

ويعنى الحفاظ على الكيان السياسى للدولة .

البعد الإقتصادي :

ويهدف الى تحقيق التقدم والرفاهية للمواطنين.

البعد الإجتماعي :

ويهدف الى توفير الأمن الاجتماعى من خلال تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

البعد العسكري :

ويعنى مواجهة التهديدات وتأمين المصالح والدفاع عنها.

البعد المعنوي :

ويتوخى تأمين الفكر والمعتقدات والحفاظ على التراث الثقافى .

ومنه جملة أخرى هناك عدة ركائز ينبغي أن يقوم عليها الأمن القومي :

- إدراك التهديدات الدخلية والخارجية .
- رسم إستراتيجية تنمية قوى الدولة .
- توفير القدرة على مواجهة التهديدات .
- إعداد خطط وإجراءات مواجهة التهديدات .
- مراعاة المتغيرات الدولية .

وفي ختام عرضنا عن الأمن القومي لا يفوتنا أن نشير إلى تلك العلاقة التكاملية بين الأمن القومي - والإستراتيجية القومية .. "National Strategy" فإذا كان مفهوم الإستراتيجية القومية يعنى من وجهة النظر العسكرية الأمريكية - حشد كافة قوى الدولة (إقتصادية - سياسية - عسكرية - وثقافية ... لتحقيق الأهداف القومية .. وإذا كان مفهوم الأمن القومي يعنى القدرة التى تتمكن بها الدولة من تأمين إنطلاق مصادر قوتها فى كافة الميادين وفى مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية وإنطلاقاً من أن كلا المفهومين يهدفان الى تحقيق الأهداف القومية فإن كلا المفهومين أيضاً يرتبطان فى علامة تكاملية تتبع من الغايات القومية للدولة

الفصل الثالث

التجانس القومي والوحدة الوطنية

التجانس القومى والوحدة الوطنية :

أن التجانس القومى يعد إحدى الخصائص الكيفية التى تراكمت على المجتمع السياسى فى العصر الحديث فأضحى يوصف بأنه الدولة القومية التى يتحقق لعناصرها البشرية التجانس القومى من خلال وحدة الأصل او وحدة اللغة او وحدة الدين ... أو حتى وحدة المصالح المشتركة وما قى له من وحدة المصير ... كما قدمنا من قبل وبمعنى آخر فإن المجتمع البشرى فى الدولة الحديثة متجانس على نحو يهئ لترسيخ الوحدة الوطنية بين عناصره الأمر الذى يؤدى الى تماسك ببيان الدولة تفادياً لعوامل الصحف والتفكك والتى كانت سبباً من أسباب فناء الإمبراطوريات العظمى فى الحقب التاريخية السابقة .

والتجانس القومى هو عامل من عوامل قوة الدولة والإطار الحقيقى للوحدة الوطنية الذى جعل من الدولة القومية التى راحت تسود التنظيم السياسى للمجتمعات الإنسانية منذ القرن التاسع عشر فى اوربا باعتبارها الصورة المثلى لتلك التنظيمات .

والتي لم تعد تمثل دولة الأمن التقليدية القديمة ، وإنما هى دولة الآمال والأهداف القومية ، والتي بدت للداعين إليها فى القرن التاسع عشر أرقى صور التنظيم السياسى فى الداخل وأقسدها على تحقيق قوة الوحدة السياسية فى الخارج من خلال التجانس القومى .

العوامل المهيئة للوحدة الوطنية والتجانس القومى :

أولاً الأصل العرقى ،

تشكل وحدة الأصل العرقى الركيزة الأساسية فى بلورة الكيان القومى فى رأى كثير من المهتمين بالمسألة القومية وأنه بدون التجانس العرقى فى تركيب الأمة تفقد المقومات الأخرى فعاليتها

.. ويميز أنصار الأصل العرقي المشترك في القومية بين الدول التي تفتقر الى هذا الأصل العرقي المشترك في القومية بين الدول التي تفتقر الى هذا الأصل الواحد وبين الأمة التي تركز الى السلالة الواحدة .

فالفيلسوف الألماني - فيخته **Fichte** - مثلاً يؤكد على نقاء الجنس الماني وأصله .. ولقد تعدى الإيمان بنقاء الجنس الألماني الفلاسفة والكتاب الألمان الى السياسيين حيث أعلنت المانيا النازية في عهد ادولف هتلر - عن تأييدها وتجميعها لعامل الأصل الواحد للأمة الألمانية .

ومع أن الشواهد التاريخية قد تدل على وجود أصل مشترك لبعض القوميات على الأقل في احدى المراحل التاريخية المبكرة إلا أن الأحداث المتتالية في العالم توضح بجلاء وجود هجرات متتالية نتيجة الفقر أو التجارة أو الأسباب دينية أو عسكرية أو إجتماعية أخرى ومن النتائج المترتبة على تلك الهجرات إختلاط الدم السلالات العرقية مما ينفي الى حد كبير الإدعاء بوجود نقاء كامل لبعض الأجناس البشرية في الوقت الحالي .

والجماعة البشرية التي تشترك في بعض الصفات الحسمة الوراثية من الناحية البيولوجية يطلق عليها السلالة العرقية .. والتي قد تتضمن صفات مثل حجم أو شكل الرأس ، ولون العينين أو لون الشعر ولون البشرة و قصر القامة وشكل الأنف .

وغالباً ما تقطن السلالة العرقية منطقة جغرافية معينة وينحدرون من أصول قرابية واحدة .

ويختص (علم الأنثروبولوجيا) الإنسان البدائي بدراسة تطور الجماعات البدائية الأولى من خلال تحليل موضوع السلالات البشرية وما يرتبط به من تحديد الأسس والمقاييس التي يركز إليها العلم في تصنيف الجماعات البشرية العرقية .

والجدير بالذكر أن أشهر السلالات البشرية الكبرى في التاريخ السلالة القوقازية والسلالة المغولية ، والسلالة الزنجية .

وتتصف السلالة المغولية على سبيل المثال باللون الأصفر المتدرج الى البني والشعر الأسود وقصر القامة و الرأس العريضة .

ومن وجهة النظر السوسولوجية قد تؤدي الاختلافات الجسدية أو الفيزيائية وتحت ظروف معينة الى نوع من الوعي بالسلالة وإلى الاعتقاد الذي لا أساس له بالسمو أو الدنو العنصري أو العرقي .

وعلى أية حال لا يمكن التأكيد على وجود مميزات بيولوجية واحدة لجنس معين نظراً لاختلاط الأجناس والثقافات عبر العصور ويصعب القول بأن هناك جنساً تقياً ومتميزاً عن غيره ... في عالمنا المعاصر وما يبرهن على ذلك أن الأبحاث العلمية التي قام بها علماء الأنثروبولوجيا تؤكد أنه لا توجد أمة واحدة على وجه الأرض تنحدر من أصل عرقي واحد ، وإنما تكونت الأمم من اختلاط الأعراق والأجناس على مر الحقب التاريخية وإرتباطاً بموضوع التحليل الذي نحن بصددته وتقصد الأصل المشترك وتوخياً للدقة بفرق بعض الباحثين - ومنهم أستاذنا الدكتور / أحمد وهبان بين الجماعة السلالية والجماعة العرقية تفادياً للخلط بينهما والذي لم يتداركه كثير من الباحثين في مجال الدراسات الإجتماعي .

فالجماعة العرقية هي جماعة بشرية متميزة ببعض الخصائص السكانية وتوحدتهم ذاتية قومية معينة أو يرتبط أفراد هذه الجماعة بروابط فيزيقية بيولوجية معينة وروابط ثقافية مشتركة وكذلك التاريخ والذكريات وتجمع بينهم صلة القرابة ويتحدثون لغة أو لهجة واحدة ولهم إمتنائهم الديني

وعلى ذلك يتضح من التعريف أن الجماعة العرقية لا تعنى بالضرورة تلك الجماعة التي ينحدر أفرادها من ذات الأصل أو تلك التي يشترك أفرادها في سمات فيزيقية واحدة ، وإنما الجماعة العرقية هي تلك التي تمتد لتشتمل الأفراد الذين يرتبطون بروابط إجتماعية وثقافية كوحدة اللغة والثقافة والعادات والتقاليد ... وإذن فإن مقومات الذاتية العرقية ليست بالضرورة مقومات فيزيقية بيولوجية ...

وتأسيساً على ذلك يبدو الفارق بين الجماعة العرقية والجماعة السلالية **racial group** والتي لا تعنى أكثر من جماعة بشرية ينحدر أفرادها من سلالة واحدة أو اصل مشترك ويمتلكون ملامح بيولوجية سلالية مشتركة ومميزة فحسب وإذن فالجماعة السلالية لا تعدد أن تكون نوعاً من أنواع الجماعات العرقية .

ثانياً ، التاريخ المشترك ،

يمثل عنصر التاريخ الواحد عاملاً أساسياً في تكوين الظاهرة القومية كظاهرة إجتماعية سياسية ، وذلك بأن القومية لم تظهر فجأة بل كان لها مقدمات ومراحل تاريخية مختلفة وعبر مستقرة من حيث التوحد والتفكك ، والتقدم والتخلف والهيمنة والتبعية والتوسع والانحسار .

وعلى ذلك فإن القومية من الناحية التاريخية هي نتاج تفاعل عوامل واحداث سياسية وإجتماعية وإقتصادية بل وفكرية ونفسية تراكمت على مر العصور ... وأدت الى إندماج بعض الجماعات وإنصهارها حتى تشكلت هويتها وتميزت عن غيرها من حيث تراثها وإثقافتها ... فالكثير من القوميات الحديثة والمعاصرة هي إمتداد تاريخي حضارات قديمة لعبت دوراً متميزاً في التاريخ

الإنسان تلك القوميات تؤكد دائماً على أصالتها التاريخية وتميزها عن التجارب التاريخية الأخرى للأمم الأمر الذى يؤكد على أهميته عنصر التاريخ المشترك بالنسبة للأمم فى عالمنا

إن إعتزاز الأمم والقوميات بتاريخها يتضح من خلال الإهتمام بالذكريات التاريخية الخالدة والمناسبات الوطنية التى تلهب المشاعر القومية وتجسد الفخر بالماضى

إذا كان البعض يقلل من التاريخ المشترك كعنصر هام من عناصر القومية إلا أن واقع الحال يشير الى الدولة التى تفقر الى التاريخ العريق تحاول بشئ الوسائل أن تحو عنها صفة " دولة بسلا تاريخ " عن طريق البحث عن تاريخ يولد الإعتزاز لدى أبناء أقليمها .

ولا يقتصر دور التاريخ المشترك على إظهار اصالة الأمة وتميزها إذ أن هناك تأثيراً واضحاً له على توجيه الأهداف القومية فكثيراً ما يعتمد القوميون على دراسة أجداد وتجارب الأحداث التاريخية حتى يمكن الاستفادة منها فى تحقيق ما تصبو اليه أمتهم من الأهداف وآلامال القومية : ويعتبر التاريخ القومى أحد أهم العوامل المتعلقة بإثارة الشعور بالوحدة القومية ، كما أن من شأنه ان يؤكد الإلتواء والولاء الى الكيان القومى للأمة .

وتعد الحروب من اقوى الأحداث فى تاريخ الأمم دعماً للشعور القومى ، ذلك بأن الحروب تمثل نوعاً من الأزمات أو الحن القومية التى من شأنها أن توحد الشعور القومى على نحو يهئ لصلابة الأمة فى مجابهة الأخطار الخارجية .

وإرتباطا بما تقدم تحصر الدول المختلفة على تدريس أحداث التاريخ القومى لما له من أثراً إيجابية على الترابط القومى ...

ثالثاً ، وحدة الدين

على مر العصور التاريخية القديمة كان للديانة التي يدين بها أبناء الأمة دوراً بارزاً كعامل مهى الوحدة القومية وعاملاً مؤثراً في حفظ كيان الأمم وفي الهاب المشاعر القومية ... ولقد برز تأثير العامل القومي بالحروب الدينية في القرن السادس عشر وإتضح ذلك في خريطة الأقاليم المسيحية التي جسدت والأول مرة هيمنة العناصر القومية مثل الإقليم و اللغة والصل العرقى

ولقد كان حركة الإصلاح الدينى أثراً هاماً في إنقسام الكنيسة الى مذهبين دينيين هما المذهب الكاثوليكي والمذهب البروتستانتى وكمثال على دور الدين في قبة الوحدة الوطنية نجد أن سكان أيرلندا استطاعوا أن يتمسكوا بهويتهم الدينية و ان يحافظوا على كيانهم القومى ولقد لعب الدين دوراً بارزاً في تقسيم شبه القارة الهندية الى دولتين الهند وباكستان .. وذلك بأن كلا من الديانة الهندوسية والإسلامية كانتا تتخلا حضارة وثقافة و نظاماً للحياة يختلف جذرياً عن الآخر ومن ثم لم يكن من اليسر تدارك الاختلاف بين العقيدتين الدينتين إلا من خلال قيام دولتين تمثل كل منهما القيم والتعاليم والمعتقدات التي تدبى بها .

كذلك فهناك الدور الذى يلعبه الدين فى المخططات السياسية للعقيدة اليهودية وهو الدور الذى تبلور فى إنشاء دولة إسرائيل إرتكازاً الى وحدة الدين .

وبالرغم من الدور الذى لعبه الدين فى نشوء وإثارة المشاعر القومية إلا ان بعض الباحثين يقلل من أهمية العامل الدينى مقارنة بالأهمية التى تحظى بها عناصر أخرى للقومية مثل اللغة الواحدة والتاريخ المشترك ومرجع التقليل من أهمية عامل الدين يعود الى الآثار السلبية التى تركها الصراعات والحروب الدينية على وحدة الدولة .. فالأمة التى تتعدد فيها الديانات ليست أفضل من الأمم التى تتعدد فيها أقليات عرقية متنازعة تؤثر بشكل او بآخر على درجة الاستقرار أو الوحدة الوطنية .

الا أن المتمعن في الاحداث العالمية في عالمنا المعاصر يلاحظ أن للعامل الديني تأثير كبير على درجة استقرار الأمة . فالحركة القومية في ايرلندا تعكس الى حد ما صراع المذهب الكاثوليكي الايرلندي ضد المذهب البروتستانتي البريطاني .. والصراع بين ارمينيا واذربيجان في الاتحاد السوفياتي السابق يعكس بدوره صراع بعض الجماعات المسيحية والاسلامية المتعصبة . ومع ذلك لايمكن القول بأنه وراء كل الحركات القومية في العالم عوامل دينية .. فالحركات القومية ضد الاستعمار في كل من الصين والهند مثلاً لم تأخذ طابعاً دينياً على غرار ما حدث في حالة انفصال باكستان الاسلامية عن الهند .

في رأينا ان الدين يمكن أن يكون عاملاً أساسياً في حفظ كيان الأمة وفي مساندة الاهداف القومية بل ويكون عاملاً هاماً مهيئاً للوحدة الوطنية في حالة اذا ما تم التأكيد على القيم والتعاليم الدينية التي تحض على التسامح والتعاون ونبد العنف . لأن كل الأديان تنادى بقيم سامية تدعو الى التكافل والاخاء والمساواه الاجتماعية والعدل ..

وأبغاً ، الأخلاص كعامل مهم للذخائر القومية .

وكما تقدم عند الحديث عن اركان الدولة الحديثة ، يعتبر الأقليم الجغرافي ركناً أساسياً من اركان قيام الدولة القومية .

فالاقليم هو الإطار القانوني الذي تمارس فيه الدول سيادتها وعليه يؤكد الباحثين ان الاقليم يعد دعامة رئيسية لكل ايدولوجية قومية حديثة .. وعلى الرغم أن طبيعة الأقليم الطبوغرافية أو الاستراتيجية أو الاقتصادية قد تختلف من اقليم لآخر ، ألا أن الاقليم يظل عنصراً مهيئاً لتجانس و توحيد من يرتبطون به من خلال الرغبة المشتركة في العيش الآمن عليه على اعتبار أن اولئك الذين

يقتطون نفس الاقليم يجاهون نفس المشكلات والتحديات .. وتتقارب أهدافهم وآمالهم الى حد كبير .. الأمر الذى من شأنه أن يخلق نوعاً من الانصهار والتجانس بينهم .. كذلك فالذين يقتطون نفس الاقليم غالباً ما يكون لهم نفس الأنشطة أو على الأقل تتقارب الأنشطة الاقتصادية التى يقومون بها نظراً لاعتمادهم على نفس الموارد .. وان كانت الدولة القومية الحديثة فى القرن الواحد والعشرين بدأت تعتمد على تنوع وتحديث مجالات اقتصادياتها ولم تعد تعتمد على الموارد الاقتصادية الخاصة بها .

وفضلاً عما تقدم فإن الاقليم يؤدي دوراً هاماً فى تشكيل الطابع القومى للطبائع والخصائص النفسية تتباين من بيئة جغرافية الى بيئة جغرافية أخرى ، فهى فى البلاد الحارة مغايرة لتلك السائدة فى البلاد الباردة .

وهى فى المناطق الجبلية مختلفة عنها فى الصحارى والوديان .. وينطبق ذلك أيضاً على انماط حياة الناس وسلوكياتهم ، وعاداتهم او قيمهم فتختلف من بيئة الى أخرى .

ان ارتباط الجماعة البشرية باقليم معين يحفظ لها كيانها وذاتيتها على نحو يهيئ لتماسكها ووحدةها ، وعلى العكس من ذلك فإن عدم استقرار الجماعة فى اقليم معين وتفرقها بين اماكن شتى يؤدي على ضعف قوة الدولة والتجانس القومى هو أحد عوامل قوة الدولة فى المجال الاجتماعى حيث يؤدي ذلك التجانس الى الوحدة الوطنية ، التى تجعل من ارتباط الجماعة البشرية بالاقليم على هذا النحو عامل من عوامل ادراك الجماعة لذاتها ازاء ما عداها من الجماعات التى ترتبط بأقاليم اخرى . وعلى أية حال فإنه ليس لأحد أن ينكر الأهمية الكبرى لوحدة الاقليم من دور بارز فى خلق التماثل فى مصالح واهداف قاطنى الاقليم ، وعلى نحو يهيئ لخلق الرغبة المشتركة فى الحياة الواحدة .. تلك الرغبة التى تعد كما قدمنا العامل المنشئ للوحدة القومية .

ولعل من ابرز الأمثلة على دور العامل الجغرافي كعامل مهى للوحدة القومية تلك الطبيعة الجبلية لمناطق البلقان الاوروبية والتي كانت ذات تأثير واضح في تشكيل القوميات القائمة في تلك المنطقة .

وهناك بعض الجزر البحرية المكونة لبعض الدول مثل اليابان واندونيسيا وكوبا . لها اهمية سياسية دولية نظراً لمواقعها البحرية الإستراتيجية ، وهو ما يجعل سكانها مدركين لذاتهم ومتجانسين الى درجة عالية كانت سبباً مباشراً في قيام قوميات تلك الدول . ومن الامثلة الاخرى على أهمية الاقليم كعامل مهى للوحدة القومية أن مرتفعات " الحبشة " أنقذت من الغزو الاستعماري ، حتى عام ١٩٣٥ من خلال توحيد القبائل الحبشية ضد الغزو الغربي . وعلى جانب آخر مثلت الايديولوجية النازية المتعاطمة كمبرر للتوسعات الاقليمية للحكم الالماني بقيادة هتلر .

وارتكزت النازية الى الايمان بالتفوق العنصري للشعب الالماني وبحقبة في الزعامة على أساس المحافظة على نقاء العنصر الالماني الآرى من خلال تجنب الاختلاط بالعناصر البشرية الدنيصة الاسلامية .

ولقد توصلت الايديولوجية النازية الى مفاهيم متطورة حول الفرد واجتمع فالفرد ليس غاية وانما هو وسيلة لغاية أسمى هي الدولة لان روح التضحية والبطولة وانكار الذات هي المبادئ المتقدمة لتجانس القومي في الايديولوجية النازية .

وتقوم السياسة الخارجية الألمانية في إطار الأيديولوجية النازية على عدة وعائم أو رؤائل:

١- تحطيم القيود التي فرضت على المانيا بمقتضى معاهدة فرساي .

٢- وحدة الألمان في جميع أنحاء العالم (إقامة المانيا العظمى).

٣- وجود امتداد جغرافى لابد ان يدخل فى نطاق دائرة النفوذ الالمانية وهو ما يطلق عليه نظرية الجبال الحيوى ، والتي كانت تستهدف اضافة اراضى ومستعمرات جديدة فى شرق اوروبا لاستيعاب الفائض البشرى الالماني .

ولقد برزت نظرية الجبال الحيوى فى برامج هتلر ونوه عنها فى كتابه " كفاحى " حين اوضح ان ثمة وسائل لرفع مستوى الشعب الالماني منها كسب اراضى جديدة و المزيد من التعمير فى داخل الدولة الالمانية .

وكان هتلر يتلمس فى الجبال الحيوى " الاقاليم الجديدة " فى شرق اوربا بما تحتوية من سهول شاسعة ، وان هذا الجبال يشكل بذاته مصدر للقوة .

ولقد خطب هتلر فى العسكرين فى نهاية الحرب العالمية الثانية على ١٩٣٩ قائلا ان لا يسعى للعدل فقط وانما للنصر ، وانه سيحاول بكل الطرق ان يستولى على الاراضى فى شرق اوروبا بل وسيطر على القارة الاوروبية .

وارتباطاً بأيديولوجية سمو الجنس الارى حاول هتلر التوسع الاقليمى على حساب الشعوب الضعيفة ، والذى قال عنهم " ما وجدوا الا ليكونوا عبيداً "

وبنظرية الجبال الحيوى هذه بسندىها الجغرافى والبيولوجى " العنصرى " ارتبطت فكرة هتلر على الحرب ، فالحرب عنده الا قانون الاختيار الذى يهيى البقاء للاصلح والاقوى !

وعلى اية حال يمكن القول ان وحدة الاقليم الجغرافى - ولا نقول التوسعات الاقليمية - يمكن ان تكون عاملاً مهيئاً للتجانس القومى كما راينا على النحو السابق .

خاتماً : اللغة المشتركة كعامل وهو النابض الفومو.

تمثل اللغة الواحدة من ابرز عوامل الوحدة القومية ، على اساس انها وسيلة التفاهم والتخاطب بين سكان الاقليم ومن ثم يمكن إلى حد كبير تميز مجتمع على اخر عن طريق اللغة واللغة كوسيلة التخاطب قديمة قدم الانسان نفسه فلقد استطاعت الحضارات البشرية القديمة ان تكتشف اداه للتخاطب عن طريق الرموز أولاً ثم عن طريق الكتابة والتخاطب فيما بعد فاللغة هى اذن اداه للاتصال يمكن عن طريقها تمييز جماعة عن اخرى .

ويركز الكثير الكثير من الباحثين على اهمية عنصر اللغة كمعيار اساسى للقومية .

واللغة كأداة للتخاطب والتلاحم بين اعضاء الجماعة ، ويمكن ان تكون ايضا تجسيد لوجود ماضى مشترك واصل واحد .

فالشعوب الاسترالية والنيوزلندية والامريكية مثلا تتكلم اللغة الانجليزية ويرجع اصلها إلى جنس واحد انتشر في هذه الدول عن طريق الهجرات المتتالية عبر العصور .

ويمكن القول ايضا ان دول امريكا اللاتينية التى تتكلم اللغات الاسبانية والبرتغالية ترجع إلى اصل واحد انتقل إلى هذه الارض من شبة جزيرة ايبيريا بعد اكتشاف العالم الجديد .

ويقلل فريق اخر من الباحثين من اهمية عنصر اللغة كمعيار اساسى لتحديد الانتماء القومى على اعتبار ان هناك عوامل اخرى لا تقل اهمية عن عنصر اللغة في تحديد انتماءات الافراد القومية فالكثير من الامم يتكلم ابناؤها اكثر من لغة واحدة فالامة السويسرية مثلا يتكلم ابناؤها خمس لغات من بينها الالمانية والفرنسية واليطالية ، ان اختلاف لغات ابناء القومية الواحدة لم يمنع من قيام

دولة قومية واحدة في سويسرا الامر الذى يعنى ان عامل اللغة ليس العامل الاهم في تحديد انتماءات الافراد القومية ان كان لا يمكن انكاره او تجاهلة ... ولكن لا يجب من ناحية اخرى التعصب لعامل اللغة فقط وتجاهل او انكار عناصر اخرى لا تقل اهمية عن عنصر اللغة مثل عامل الاصل المشترك ،او الدين ...او الاقليم ومنع ذلك تظل اللغة هى نعمة التجانس بين افراد التجمع البشرى كما انها تؤدى إلى حفظ التراث القومى المتمثل فى الادب والاخلاقيات والقيم والتقاليد والافكار – على نحو يهئ إلى خلق شعور بالتلاحم والتجانس والتجاوب بين عنصر المجتمع الواحد .

ومن جانب اخر فإن اللغة تعد بمثابة اداة لربط الاجيال المختلفة إذ من ثنائها ليتعرف الافراد على التراث الفكرى للامة .

فضلا عن ذلك فان اللغة المشتركة من شأنها خلق نوع من الثقافة القومية المشتركة ومن شأن التجانس اللغوى ان يهئ لحق نوع من التجانس الثقافى بما لذلك من اثار بالغة على الطابع القومى وكذا التكوين الاجتماعى والسياسى للامة ونظرا للدور البالغ الاهمية الذى تؤديه اللغة كعامل مهئ للوحدة القومية نجد ان بعض الانظمة السياسية تلجأ إلى احياء لغات قديمة إذا كان مسن شأن ذلك ترسيخ التجانس القومى بين سكان دولها ولعل اوضح الامثلة على ذلك سعى الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة إلى احياء اللغة العبرية مستهدفة من وراء ذلك صهر المهاجرين اليهود الجدد في بوتقه اسرائيلية قومية واحدة .

وباستقراء التاريخ يلاحظ ان الحركات القومية التى ظهرت فى اوربا فى القرن التاسع عشر قد اعتمدت على وحدة اللغة كمبرر قوى للمطالبة ، بالانفصال عن غيرها وتكوين دولة مستقلة تقتصر على المتحدثين بلغة واحدة .

كذلك فإن مؤتمرات الصلح التي عقدت في اعقاب الحربين العالميتين اعتمدت على اللغة كمعيار لتحديد الجماعة التي تمنح حق تقرير المصير .

وليس هناك شك في افتقاد التجمع البشرى لوحدة اللغة هو امر له عواقب سلبية على وحدة التضامن والاندماج القومى .

وعلى سبيل المثال فقد ادى وجود جزء لا يستهان به من سكان كندا يتكلم الفرنسية إلى حدوث ازدواجية ثقافية وحضارية تتمثل بارتباط الكنديين الفرنسيين بالتراث الحضارى الفرنسى .. وهذه الازدواجية تمثل عاملا قد يغذى النزاعات الانفصالية فى كندا .

حيث يعتقد الكنديون الفرنسيون ان لهم قومية متميزة تبرر مطالبهم بدولة مستقلة وكمثال اخر، توجد فى الهند نحو اربع عشرة لغة بالاضافة إلى مئات اللهجات مما يجعل من الصعوبة امكانية التفاهم بين افراد ذلك المجتمع ويهدد التجانس القومى وبالتالي الوحدة الوطنية داخل الدولة .

وفضلا عن ان اللغة المشتركة تؤدي إلى الاندماج والتجاوب بين افراد القومية الواحدة فإنها تزيد من التقارب بين القوميات التي تتحدث نفس اللغة من خلال التفاهم المشترك ومن أمثلة ذلك ان اللغة الانجليزية هي لغة عالمية يتحدث بها " كلغة رسمية " عديد من الشعوب فى بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وجنوب افريقيا وغيرها .

وتأسيساً على كل ما تقدم -- تمثل اللغة المشتركة عاملاً من أبرز العوامل المهنية للوحدة القومية .

ماداماً ، وحدة النسق الاجتماعي " الثقافة المشتركة "

يشير النسق الاجتماعي إلى شبكة العلاقات الاجتماعية و اغاطها والادوار والمراكز والتفاعلات بينهما في ظل التنظيم الاجتماعي فلكل قومية من القوميات النسق الاجتماعي والثقافي المميز لها اما الثقافة كاحدى مظاهر النسق الاجتماعي فيعرفها " تايلور " بانها " ذلك المركب الذي يشتمل على المعارف والعقيدة والفن والاخلاق والقانون والعادات وكل القدرات التي يكتسبها الانسان كعضو في المجتمع .

وبصفة عامة فإن ثقافة الامة المميّزة لها تعنى مجموعة القيم والعادات والتقاليد والمعارف والخبرات المكتسبة واساليب الحياه وتمتلك الامم تراثا ثقافياً يميزها عن بعضها البعض استناداً إلى عوامل التاريخ المشترك والدين واللغة والمعرفة وبالرغم من تطور الحضارات البشرية عبر العصور والتركيز على الجوانب المادية للحياة المعاصرة ، الا انها لا تتخلى عن قيمتها ومعاييرها الاجتماعية وعاداتها وتقاليدها وشتى مقومات الثقافة فيها والتي يجسد استمرار التراث الثقافي للأمة والحفاظة عليه من جهه والى محاولات تنشر تقاليدها وثقافتها إلى المجتمعات الاخرى من جهة اخرى .

فلقد سعت الدول الاستعمارية مثلاً إلى نشر ثقافتها المتميزة إلى مستعمراتها ، وهكذا عرف العالم ظاهرة او عملية التبعية الثقافية إلى الحد الذي تبنت معه بعض الدول النامية لغات الدول الاستعمارية مثل الفرنسية والانجليزية والاسبانية

ولكن يلاحظ من ناحية اخرى ان خضوع امم اخرى للاستعمار لم يشن عزيمتها عن المحافظة على عناصر ثقافتها المشتركة التي هي في كثير من الاحيان اعرق واسمي من تراث وثقافة الدول الاستعمارية ويقلل بعض الباحثين من اهمية الثقافية المشتركة كعامل مهى للتجانس القومي على

اعتبار ان العالم المعاصر يعيش حالة من التقارب والتفاهم الثقافى الناتج عن التطور المذهل فى وسائل الاتصال والاعلام وفى تطور وسائل النقل الدولى التى جعلت من العالم قرية كونية صغيرة يتاثر كل من فيها بالآخر بدرجة أو بأخرى .

انه الاتجاه العالمى او الظاهرة العالمية التى تقلل بطبيعة الحال من اهمية القومية وعناصرها المختلفة على اعتبار ان عالم اليوم المتداخل ثقافيا غير عالم الامس متعدد الثقافات .

ومع كل ذلك ومهما تداخلت وتقاربت الثقافات العالمية فإنه لا يمكن بأى حال التقليل من وجود الثقافات المتعددة والمتميزة حضاريا والتى تعتبر واجهة لكل امه من الامم .

كذلك يمكن القول بان الامم التى تفرط فى هويتها الثقافية والحضارية وتبنى ثقافة مختلفة عن ثقافتها المميزة تضع نفسها فى ما يطلق عليه من ازمه الهوية الثقافية او الاغتراب الثقافى .

وتقدم اليابان نموذج الدول المتقدمة تكنولوجيا ، والتى احتفظت بتراتها وثقافتها وهويتها كنموذج يؤكد لعدم صدق الفرضية التى تعتبر الثقافة غير الاوربية نمطاً غير صالح ومناسب لتحقيق التقدم والرفاهية لدول العالم الثالث وعلى ذلك يمثل النموذج الثقافى اليابانى مثلاً حياً على ان الثقافة الموحدة لاهاء الامة عاملاً قوياً فى هئية التجانس القومى و الوحدة الوطنية للامة ودليلا على قوة الدولة فى المجال الدولى .

العوامل التى تهدد التجانس القومى والوحدة الوطنيت

ظاهرة الحركات السياسية العرقية كمصدر متعدد للاستقرار القومى

وبعد ان تعرضنا بشئ من التفصيل ، إلى أهم المقومات التى تمى للتجانس القومى من وحدة الاقليم ، والاصل المشترك ، واللغة المشتركة

وبعد ان توصلنا إلى نتيجة هامة مؤادها ان التجانس القومى هو احدى الخصائص الكيفية التى تراكمت على المجتمع السياسى فى العصر الحديث فأضحى يوصف بانه الدولة القومية التى راحت تسود التنظيم السياسى للمجتمعات الانسانية منذ القرن التاسع عشر باعتبارها الصورة المثلى لتلك التنظيمات نحاول ان تقدم تحليلا للوجه الاخر لقضية التجانس القومى فى العصر الحديث فلقد برزت مشكلة التباين العرقى فى كثير من الدول حتى اصبحت بمثابة ظاهرة اجتماعية سياسية تعرض لها بالدراسة والتحليل كثير من الباحثين كل من جانب تخصصه .

على ان بداية ينبغى توضيح بعض المفاهيم الاساسية التى تتقارب فى اذهان اكثير بين المشتغلين بالدراسات الاجتماعية بخصوص هذه القضية .

الجماعة العرقية :هى جماعة بشرية يرتبط افرادها بروابط بيولوجية " كوحدة السلالة او وحدة الاصل "او روابط ثقافية " كوحدة اللغة والدين "

والجماعة العرقية هى ايضا كيان بشرى له اطاره الثقافة والحضارى المتمثل فى الهوية الثقافية المميزة ويشعر هذا الكيان البشرى بذاتيه ازاء الجماعات الاخرى .

والجماعة العرقية تعنى ايضا تجمع بشرى له اسلوب حياة مميز يرتبط افرادة بروابط الانتماء القومى من روابط سلالية واخرى ثقافية مثل القيم والمعايير ونسق الاعتقادات والعادات والتقاليد .

وفضلا عن ما تقدم فإن افراد الجماعة العرقية واعين بمقومات ذاتيتهم العرقية على نحو يهىء لحس شعور بوحدة الهوية بداخل نطاق الجماعة وهو شعور يتبع من التقارب فى الخصائص الفكرية للجماعة و توفر روح الجماعة بين افرادها بما يهىء لتعاونهم الامر الذى يؤدى بدوره إلى الولاء والانتماء للجماعة وبالتالي تماسكها ووحدةها.

ويتولد الوعي العرقي لدى افراد الجماعة من ثانيا تفاعلها مع الجماعات العرقية الاخرى التي تشاركها ذات المجتمع .

بـ- الاقلية :

جماعة بشرية ، عرقية لها قومية متميزة وذاتية ثقافية معينة تكون في وضع غير مسيطر في المجتمع وتشعر بالتمييز ضدها وعدة المساوة مع غيرها من الجماعات في ذات المجتمع. والاقلية هي جماعة عرقية لها هوية معينة تعيش تحت سلطة جماعة قومية اخرى. وهي جماعة تتمتع بجنسية الدولة الا انها تختلف من حيث اللغة او الديانة او الجنس عن باقي سكان الدولة.

وتعنى ايضا ، مجموعة بشرية تختلف عن الاغلبية في مجتمعتها بصدد واحدا او اكثر من مقومات السلالة او اللغة او الدين

او هي كيان بشري يعبر عن وحده انتماء اعضاؤه لاشتراكهم في خاصية او اكثر لا تكون في الجماعات الاخرى او الاغلبية في المجتمع .

ويرى بعض الباحثين ان الاقلية - طبقاً لمعيار الوضع السياسى والاجتماعى هي جماعة عرقية تشعر بالضعف والتجاهل السياسى والظلم الاجتماعى .

وفي عام ١٩٨٥ قدمت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات بالامم المتحدة تعريفاً للاقليمية على اساس انها "جماعة من المواطنين في دولة مما يشكلون اقلية عددية ويكونون في وضع غير مسيطر في هذه الدولة ولهم خصائص عرقية او دينية او لغوية تختلف عن خصائص اغلبية السكان ، ويكون لديهم شعور بالتضامن فيما بينهم يشجعه وجود ارادة جماعية في البقاء كجماعة

متميزة ، وهدفهم تحقيق المساواة مع الاغلبية في الواقع وفي القانون وعلى ما تقدم لا يفوتنا ونحن نتحدث عن الاقليات ان نذكر اهم تلك الجماعات التي تعاني من التمييز والتجاهل وتدهور اوضاعها ، في كافة قطاعات المجتمع .

— الاقلية الاسلامية في ولاية جاموركشمير بالهند .

— الاقلية البربرية في الجزائر

— الاقلية الاسلامية في اثيوبيا

— الاقلية الزنجية في جنوب السودان

— الاقلية الاسلامية في جمهورية الشيشان .

مفهوم الحركة العرقية :

حركة سياسية اجتماعية منظمة تنشأ في اطار جماعة عرقية غير مهيمنة غالبا ما تكون اقلية ويكون لهذه الحركة برنامج عمل واضح ينطوي على ما تصبو اليه من اهداف مثل تحقيق مبدأ المساواة السياسية والاجتماعية مع الجماعات الاخرى وقد يكون من اهدافها ايضا تحقيق الحكم الذاتي لجماعتها ذلك فضلا عن ان ثمة حركات تستهدف السلطة في مجتمعاتها .

غير ان معظم الحركات العرقية يكون هدفها الانفصال عن المجتمع السياسي الذي يشملها واقامة دولة مستقلة تعبر عن هويتها وفي سبيل تحقيق اهدافها تلجأ الحركات العرقية إلى استخدام وسائل تتراوح بين الوسائل السلمية والوسائل المرتكزة إلى القوة والضعف .

وبموجب عالمنا المعاصر بالعديد من الحركات العرقية والتي كان لها اثار سلبية على استقرار وتماسك المجتمع الذي يشملها من جهة واثار دولية تهدد الاستقرار العالمي من جهة اخرى .

ويمكننا أن نذكر بعض هذه الحركات على النحو التالي :

- حركة السيخ وحركة جامو وكشمير في الهند
- حركة التاميل في سريلانكا
- الحركات العرقية في الاتحاد السوفيتي السابق .
- الحركة الكردية في كل من تركيا او العراق وايران
- الحركة الموارنة وحركة الدرروز وحركة الشيعة في لبنان
- حركة مسملي البوسنة والمهرسك في يوغسلافيا
- الحركة الكرواتية في يوغسلافيا
- الحركة البربرية في الجزائر
- حركة جون جارنج بجنوب السودان

الإثار الدولية للحركات العرقية

نبحه عامة

وكما قدمنا فإن الحركات العرقية اصبحت ظاهرة سياسية دولية لها اثار على مستوى

العلاقات الدولية وعلى استقرارا ومن المجتمع الدولي .

ولعل من ابرز الحركات العرقية التي كان لها اثار دولية هامة في عصرنا - الحركة العرقية في

اقليم جامدو وكشمير بالهند تلك الحركة التي نتج عنها دخول كل من الهند وباكستان في عدة

حروب اظهرها حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٥٦ .

ولا تزال التوترات بين الجانبين تظهر من وقت إلى آخر حيث تتهم كل من الهند وباكستان الأخرى بتحريك قواتها على الحدود المشتركة ... بالإضافة إلى بعض المناوشات العسكرية المحدودة على تلك الحدود ... ، ولقد بذلت محاولات دبلوماسية من كثير من الجهات الدولية لاحتواء تلك التوترات سواء جهات عربية أو اجنبية .

وإذا كان من أهم خصائص الحركات العرقية غلبة الطابع الانفصالي على الحركة بالإضافة إلى استخدام العنف المسلح فإن هاتان الخاصيتان ينطبقان أيضا على الحركة العرقية لجنوب السودان. إذ يسعى الجنوبيين إلى الانفصال بمنطقتهم عن شمال السودان وإقامة دولة جنوبية مستقلة ولقد باتت الحرب الأهلية تمثل إحدى الظواهر الدائمة في المجتمع السوداني إذ ظلت هذه الحرب زهادا أكثر من ثلاثين عاما من الفترة ١٩٥٥ - ١٩٩٦ .

ورغم أننا نلقى الضوء في عجالة على الحركة العرقية في جنوب السودان فإلا لا يفوتنا أن نؤكد على ما لهذه الحركة من آثار دولية إذ كان من شأنها في الماضي أن توترت العلاقات بين السودان وإثيوبيا خلال فترة حكم الامبراطور الاثيوبي هيلاسلاسي ، وكذا فترة حكم الرئيس الاثيوبي ما نجستو هيلاماريا .

إذ كان من الزعيمين الاثيوبيين يقدم من خلال فترة حكمه - دعماً للحركة الانفصالية في جنوب السودان الأمر الذي حدا بالحكومة السودانية إلى تقديم الدعم لحركة تحرير إريتريا حتى تنفصل عن إثيوبيا ..

غير أن العلاقات بين السودان وإثيوبيا قد تحسنت إلى حد كبير بسقوط ما نجستو في إثيوبيا عام ١٩٩١ واعتلاء - زيناوي - سدة الحكم في أديس أبابا .

غير انه قد تمخضت آثاراً دولية جديدة للحرب الاهلية السودانية في منتصف التسعينات ،حيث تدهورت العلاقات بين السودان وأغندا اذ تتهم الحكومة السودانية نظيرتها الاوغندية بتقديم دعم كبير الى قوات جون جارنج في الجنوب السودانى فضلا عن ارسال قوات أو غندية للقتال الى جانب قوات الجهة الشعبية لتحرير السودان.

و سرعان ما تبادلت الحكومتان التصريحات العدائية والاتهامات ، والى الحد الذى وصل فيه التوتر بينهما الى ذروته عام ١٩٩٦ بشروع كل دولة منها بحشد قواتها المسلحة على الحدود المشتركة .

النزاع بين حركتى القبارصت الاثرالك والقبارصت اليونانيين والاثار الاقليميى والدوليى

الفترة من ١٩٦٠_١٩٩٠

منذ استقلال جزيرة قبرص عن بريطانيا فى عام ١٩٦٠ ضمت الجزيرة طائفتين عرقيتين احدهما الطائفة اليونانية وتمثل نحو اربعة احماس سكان الجزيرة - أما الطائفة الاخرى والى تمثل اأقلية السكانية فهى الطائفة التركية .. وقد حاولت كل من الطائفتين الانفراد بالسيطرة على الجزيرة ونتج عن ذلك عدة صراعات مسلحة بين الطائفتين مما انعكس على سياسة الدولتين الام بالنسبة لكل منها فلقد توترت العلاقات بين تركيا واليونان الى الحد الذى وصلت فيه الامور الى قيام عدة مواجهات عسكرية بين الدولتين حول الجزيرة القبرصية .

وقد راح النزاع بين الدولتين يمثل تحدياً أمام دول حلف الأطلسى حيث أن الدولتين يمثلان أعضاء فى الحلف ويشكلان معاً الجهة الجنوبية له.

وكانت الجزيرة القبرصية قد وقعت تحت الاحتلال التركي عام ١٥٧١ وظلت محنله حتى عام ١٨٧٨ عندما باعها السلطان العثماني لبريطانيا .

وتعهدت بريطانيا بصيانة حقوق الجالية التركية .. وحرصت على الابقاء على قبرص كقاعدة عسكرية لها ذات موقع استراتيجي حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ومع بداية عام ١٩٥٥ بدأ القبارصة اليونانيون كفاحاً مسلحاً من أجل الاستقلال عن بريطانيا ونشأت - منظمة - Eoka ايوكا- من اجل تحقيق هذا الهدف .

ومع تصاعد الصراع بين الطائفتين راحت بريطانيا تبحث عن حل وسط يضمن لهل مصالحها في الجزيرة وتعطى القبارصة استقلالهم في الوقت نفسه ففي عام ١٩٥٥ أيضاًدعت بريطانيا كل من تركيا واليونان الى مؤتمر ثلاثي .. لكن انعقاد المؤتمر أظهر اختلافاً عميقاً بين وجهتي النظر التركية واليونانية .. حيث راحت اليونان تطالب بضم قبرص الى اليونان وهو ما اسمنه يبدأ -الايونيزيس أما تركيا فقد طالبت بتقسيم الجزيرة وهكذا فشل المؤتمر . في إيجاد حل للمسألة القبرصية، وقررت بريطانيا الابقاء على الجزيرة في قبضتها.

ومع توتر الوضع دعت بريطانيا كل من تركيا واليونان الى التفاوض من جديد حول مستقبل الجزيرة.

وبالفعل وافقت الدول الثلاث في عام ١٩٥٩ على وثيقتي زيوريخ ولندن وبمقتضى هاتين الاتفاقتين حصلت قبرص على استقلالها في مقابل احتفاظ بريطانيا بقاعدتين عسكريتين على أرض الجزيرة وتعهدت الدول الثلاث بصيانة استقلال الدولة القبرصية وأوجبت الاتفاقيتين على الدول الثلاث عدم الاعتراف لا بمبدأ الايونيزيس ولا بمبدأ التقسيم . والحق ان هاتين الاتفاقتين كانا في صالح الجانب التركي ،ذلك بأن مبدأ ضم الجزيرة الى اليونان كان أقرب الى مقتضيات العدالة نظرا لان الطائفة اليونانية في قبرص كانت تشكل ما يربو على أربعة أخماس سكان الجزيرة.

ولم تقتصر مكاسب تركيا على ما تقدم وحسب وانما امتدت لتشمل الدستور الذى تضمنته الاتفاقيتين فقد انطوى الدستور على تحيز فى بعض بنوده لصالح الاتراك وتركيا ومن أهم مظاهر هذا التحيز ان الدستور أعطى لنائب الرئيس الحق فى الاعتراض على القرارات التى تتعلق بالشئون الخارجية والدفاع والامن وهذا يعنى عملاً قدرة نائب الرئيس على عرقلة أى سياسات قد لا تتواءم مع مصالح الطائفة التركية القبرصية وهكذا يتضح أن الدستور أعطى القبارصة الاتراك سلطات تنفيذية هامة وعلى نحو لا يتناسب مع عددها .

والدستور كما وضح لنا حمل فى طياته بذور الصراع بين الطائفتين ما دعا الرئيس القبرصى "مكارىوس" الى المطالبة بتعديل الدستور بيد أن نائب الرئيس رفض مقترحات الرئيس اذا أمثالا تلتقى مع مصالح القبارصة الاتراك ... وظهر التناقض واضحاً بين موقفى الطائفتين القبرصيتين ازاء اتفاقيتي زيوريخ ولندن ...

واذا كانت اليونان قد رضحت لهاتين الاتفاقيتين فانما فعلت ذلك نتيجة للضغوط الأمريكية .

وازاء تمسك كل من الطائفتين بموقفه اندلعت أعمال العنف وتجمعت نذر الحرب بين تركيا واليونان مما جعل الولايات المتحدة تسارع لاحتواء الموقف وللتوفيق بين حليفتهما ... ومع ذلك استمرت الاشتباكات بين الطائفتين وقد عقدت الولايات المتحدة الى تهديد تركيا اذا اقدمت على ارسال قواتها الى قبرص لان ذلك يمكن قد يودى الى تدخل سوفيتى فى المنطقة وعلى اى حال فان الضغط الأمريكى على تركيا قد اثنائها عن فكرة التدخل فى قبرص الى ان اتفقت اطراف الازمة على نشر قوات تابعة للامم المتحدة لحفظ السلام فى الجزيرة ومن ناحية أخرى فان الضغوط الأمريكية على تركيا كان لها أسوأ النار على العلاقات الأمريكية - التركية .

حيث اعتبر الاتراك ان موقف امريكا متحيز لليونان ، وأظهرت تركيا سياسة أكثر استقلالية
بمناى عن الدول الغربية.

ومن اهم مظاهر هذه السياسة التركية الجديدة قرار تركيا بعدم الاشتراك في القوة متعددة
الاطراف التابعة لحلف شمال الاطلنطي - ورفض تركيا الاستجابة لمطلب الولايات المتحدة بمنع
زراعة نبات الخشخاش وبدأت تركيا في مدا جسور التقارب مع الاتحاد السوفيتي وأيضاً شرعت في
تحسين علاقاتها مع الدول العربية وعلى ذلك بان الاتراك لم يكونوا ليكثرثوا سوى بمصالحهم
القومية في هذا الصدد .

ومنذ أنتهاء الازمة الاولى بين اليونان وتركيا عام ١٩٦٤ ظلت الاوضاع هادئة بين البلدين
وحتى مطلع السبعينيات .

ولكن بحلول عام ١٩٧٢ تجددت مشكلة تحديد المياة الاقليمية بين الدولتين حول بحرا ايجة
بعد اكتشاف النفط فيه .

وهكذا عاد التوتر ليخيم على العلاقات بين الدولتين من جديد خاصة مع ظهور منظمة
مناونة للرئيس القبرصى مكاريوس هى منظمة **Eoka** وكان الهدف الرئيسى لها هو الاطاحة
بالرئيس مكاريوس وتحقيق مبدأ الأيتوزيس وكانت هذه المنظمة تلقى تأييد ودعم الحكومة العسكرية
اليونانية .

أما تركيا فكانت تؤيد بقاء مكاريوس في السلطة .. ولقد شهدت السنوات الاولى من
السبعينات تصاعد أنشطة تلك المنظمة حيث قامت بأغتيال شخصيات عامة مؤيدة للرئيس
مكاريوس واختطاف وزير داخلته وإزاء هذه الأعمال ارسل مكاريوس مذكرة احتجاج عنيفة

للحكومة اليونانية طالب فيها بسحب الضابط اليونانيين العاملين في الحزب الوطني القبرصى لكن سرعان ما جاء رد من الحكومة اليونانية على مذكرة مكاريوس عملياً حيث قام قادة الحرس الوطنى القبرصى من اعضاء منظمة أيوكا Eoka بانقلاب أطاح بمكاريوس .

ولقد أثار هذا الانقلاب استياء تركيا على نحو جعلها تشرع في تعبئة قواتها استعداداً للتدخل في قبرص .

وازاء هذا الوضع ارسل الرئيس الأمريكى نيكسون مبعوثاً الى تركيا لتهدئة الحكومة التركية - بيد ان تركيا اتذرت بالتدخل اذا لم تتم اعادة مكاريوس .. وفى اليوم التالى بدأت القوات التركية فى غزو قبرص ، وسرعان ما أعلنت اليونان هى الأخرى التعبئة العامة وبدأت الحرب بين الدولتين . وفى هذه الظروف اصدر مجلس الأمن قراراً بوقف إطلاق النار وقامت أمريكا ببعض الجهود الدبلوماسية .. وفى يوليو ١٩٧٤ بدأت فى جنيف مفاوضات ثلاثية بين بريطانيا وتركيا واليونان الا أن المفاوضات سرعات ما انهارت اذ رفض الجانبان التركى واليونانى المقترحات البريطانية . وبأنغيار اجتماع جنيف اندلع القتال من جديد فى قبرص وتمكنت القوات التركية من احتلال ٤٠% من مساحة الجزيرة . وهكذا حصلت تركيا على مطالبها بالقوة واعلنت قيام الدولة القبرصية الاتحادية .

ولقد أحدثت الحرب التركية اليونانية تغييراً كبيراً على الأوضاع السياسية فى اليونان سواء بالنسبة للسياسة الخارجية أو السياسة الداخلية .. فعلى مستوى الاخيرة انهارت الحكومة العسكرية اليونانية ، أما على مستوى السياسة الخارجية فقد انتهجت اليونان سياسة استقلالية ازاء حلف الأطلسى .

وبالنسبة للموقف التركي تجاه الأزمة فقد استمرت تركيا في انتهاج سياسة استقلالية تجاه شمال الاطلنطى أيضاً وفي اطار ذلك أعلنت تركيا قيام الدولة القبرصية الاتحادية ، واتخذت تركيا قرارات كان لها اسوأ الأثر على علاقتها بالولايات المتحدة كان منها الغاء الاتفاقيات العسكرية معها واغلاق القواعد العسكرية الامريكية في تركيا .. وطلبت تركيا أيضاً بعدم اخضاع تذييدها بالأسلحة الامريكية بموافقة الكونغرس مما اعتبرته الولايات المتحدة تدخلاً في شؤنها الداخلية .

وفي تقييمنا للموقف الامريكي من الدولتين على اثر الحرب عام ١٩٧٤ يلاحظ أنه موقف لم يكن متمشياً مع اعتبارات التحالف فلقد كان الموقف الامريكي مهادناً لتركيا ومتحيزاً لها .

وذلك بسبب الموقف الاستراتيجي العالم لتركيا .

وفي عام ١٩٧٨ شهدت العلاقات الأمريكية التركية تحسناً واسفر ذلك عن توقيع اتفاقية للتعاون العسكري والاقتصادي بين الدولتين .. وفي عام ١٩٨٠ قدمت السوق الأوروبية مساعدات اقتصادية ضخمة لتركيا لتخطي الازمة الاقتصادية التركية .

وفي الوقت الذي بدأت فيه محاولات ضم تركيا من جديد الى حلف الاطلنطى ظهرت مطالبات بضرورة اعادة اليونان الى الحلف أيضاً .

وبالفعل رحبت اليونان بضمها الى الجهاز العسكري لحلف الاطلنطى ، وفي مقابل ذلك حصلت الولايات المتحدة على تسهيلات عسكرية في اليونان وبدأت الولايات المتحدة في اغراق المساعدات العسكرية والاقتصادية على اليونان .. غير أن السياسة اليونانية الجديدة كانت تلقى معارضة شعبية شديدة انعكست على نتائج الانتخابات اليونانية حيث أسفرت الانتخابات عن فوز الحزب الاشتراكي بزعامة بابا نديرو وكانت الخطوط الرئيسية لبرنامج هذا الحزب تستهدف سحب

اليونان من حلف شمال الاطلنطي واغلاق القواعد العسكرية الامريكية في اليونان وعلى الرغم من انه لم ينسحب باليونان من الحلف الا ان توجهات سياسته كانت مستقلة وفي اطار هذه السيامية الاستقلالية الغد اليونان العديد من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية مع الولايات المتحدة وعلى جانب آخر عملت اليونان على تدعيم علاقتها مع دول حلف وارسو وبعض الدول العربية مثل سوريا وليبيا ..

أما على صعيد العلاقات مع تركيا فقد ظلت أجواء التوتر تخيم على هذه العلاقات حتى عام ١٩٨٨ .. رغم الجهود الدبلوماسية التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة دي كويلار وبعض المبادرات الدولية لتسوية النزاع .. وحتى ما بعد منتصف التسعينات تم عقد عدة لقاءات بين كل من زعيم القبارصة الاثراك دنكناش وزعيم القبارصة اليونانين ، ولم تسفر اللقاءات عن تقدم ملحوظ بشأن المشكلة القبرصية ولكن مع حلول الالفية الثانية وعلى ما يبدو أنه تم تجميد الموقف كما هو عليه وترك مسألة حل المشكلة الى الاجيال المقبلة .

على انه في ختام عرضنا للأثار الدولية للحركات العرقية كعامل مهدد للتجانس القومي والاستقرار الدولي ، يمكننا أن نؤكد على الحقيقة التاريخية الى مؤداها أنه لاسبيل الى وحدة وطنية واستقرار سياسى في مجتمع قائم على التجمع الاجبارى المفروض على شعوب غير متجانسة قومياً .. وان بذور الصراعات العرقية تظل قائمة طالما وجدت الحركات العرقية في مجتمع ما .

الفصل الرابع

وحدة الشعور القومي

وحدة الشعور القومي

وسيود كل أمة شعور جماعي يعرف بالشعور القومي " الوعي القومي " وهو نوع من شعور الجماعة يؤلف بين أعضائها ويستهدف تحقيق تطلعاتها القومية . ويشمل الشعور القومي الإحساس الكامن في نفوس أبناء الأمة و الذي ينطوى على حبها والولاء لها والتمسك بهويتها والتحدث بلغتها والإرتباط بتاريخها وبتقاليدها وأعرافها وقيمتها ..

ويلاحظ أن الشعور القومي يبلغ ذروته في أوقات الأزمات **crisis** والحروب والكوارث الطبيعية .

وتتمثل مظاهر الشعور القومي في التباهي بأمجاد الأمة وإنتصاراتها على مر الحقبات التاريخية والتغنى بأسهاماتها في تطور الحضارة البشرية **human civilization** وتخليد أعمال الزعماء والأبطال والمهويين والمبدعين من أبنائها .

وأيضاً لعل من أهم مظاهر الشعور القومي تفضيل المنتجات الزراعية والصناعية القومية الخاصة بالأمة على ماعداها .

والتحيز لأبناء الأمة ضد ما هو أجنبي بالإضافة الى الولاء التام لكل القضايا القومية والالمام بها وفهم ابعادها والعمل على المساهمة في حلها والتضحية في سبيلها .

ويودى الشعور القومي بمضمونه المتقدم دوراً بارزاً في خلق الوحدة القومية ،ذلك بأن انعقاد ارادة كافة القوى الوطنية جميعاً وتصميم على تلك الوحدة بدافع من ذلك الشعور . هو الذى حقق الوحدات السياسية القومية الكبرى في القرن التاسع عشر مثل الوحدة الألمانية والوحدة الايطالية .

انه اذا مبدأ القوميات الذى ظهر فى القرن التاسع عشر فى أوروبا والذى حينما طبق أنتهى

لدى الفلسفة الغربية الى وحدات سياسية هى على امثل صوره للتنظيم فى الداخل بفضل قيامها على الوحدة القومية الكاملة من ثم على التقاء على المستوى الشعورى بين القوميين بما يؤدى اليه من تفان وتضحية من اجل تحقيق المصلحة القومية ،ومن ثم أجل الدولة ذلك بأن الدولة القومية لم تعد مجرد دولة الأمن التقليدية القديمة وانما هى دولة الأمال والتطلعات القومية .

وعلى جانب آخر استخدمت القومية من قبل الدول الأوروبية فى النصف الاخير من القرن التاسع عشر – استخدموا خاطئاً انحرف بها عن مسارها الطبيعى حيث استغلت لتحقيق أهداف الدول الاستبدادية والتوسعية ، فنتيجة لسوء استغلال القومية من قبل النظم السياسية الأوروبية تحولت نظم الحكم فى هذه الدول الى نظم حكم استبدادية توسعية يتوفر لديها القوة العسكرية والتأييد القومى والشرعية السياسية الناتجة عن استخدام العامل القومى بالاضافة الى توفر الامكانيات المادية ...

وعلى ذلك بان الدول الأوروبية أساءت استخدام مفاهيم " رومو "من احترام الارادة الشعبية – عن طريق استغلال المشاعر القومية لخدمة الأغراض والطموحات الشخصية للفئات الحاكمة وليس لخدمة المصلحة الوطنية العامة للدولة ككل .

فمقابليد الحكم فى الدول الأوروبية فى القرن التاسع عشر لم تكن بيد القوميين الحقيقيين ولكنها كانت بين فئات تدعى القومية وتمارس فى الواقع أعمال تعكس مصالحها الخاصة وتجاهل المشاعر القومية . ومن جهة اخرى فان العامل القومى كان قوة دافعة ورئيسية وراء نجاح حركات التحرر فى دول العالم الثالث التى نالت معظمها استقلالها فى فترة الخمسينيات والستينات من هذا

القرن فالعامل القومى الى جانب عوامل اقتصادية يجسد قوة سياسية تستخدمها النظم السياسية بفعالية نقصد البقاء وتدعيم استمراريتها. ومن ثم فان القادة السياسيين الذين لديهم القدرة على الهاب المشاعر القومية لشعوبهم قادرون بطبيعة الحال على دعم رصيدهم من التأييد الشعبى اللازم لتعزيز شرعيتهم السياسية حتى في أطار ظروف دولية تعلى من شأن مبدأ العالمية الذى يتناقض مع المذهب القومى **nationalism** .

ولا يقتصر استخدام النظم السياسية للعامل القومى في المجال السياسى ولكنه يمتد ليطغى بدوره المجال الاقتصادى نظراً للعلاقة الوثيقة بين القومية من ناحية وتحقيق الاسراع بعملية التنمية من ناحية أخرى . فالقادة السياسيون يستخدمون الشعارات التى تلهب حماس المشاعر القومية للأفراد في دعم الاقتصاد على اعتبار ان التقدم الصناعى يحتاج الى تضحيات جسيمة من قبل القوميين الذين لا يتأخرون عن التضحية مهما كانت غالية .

ان الدول القومية تصبح اذن كياناً بدين له الجميع بالولاء والطاعة وبالتالي يندل الأفراد ذوى المشاعر القومية القوية كل ما يمكن من تضحيات والام من اجل الرقى والتقدم وتدعيم سمعة دولهم

في النظام الدولى **international organization** .

اذن فتقدم الدول القومية يتوقف الى حد كبير على تلاحم أفراد الشعب الذين من المفترض ان يعملوا ككتلة واحدة منسجمة ومتجانسة -**harmony** وبالرغم من ان تحول الدول القومية من مرحلة التخلف الى مرحلة التصنيع هى مرحلة معقدة وشائكة وتحتاج الى امكانيات مادية وبشرية باهظة الا ان قوة الشعور القومى بين الأفراد تعتبر الوسيلة الأهم في انجاح عملية التحول الى التصنيع .

وبناء على كل ذلك يمكن القول أن الشعور القومى يمكن أن يكون أحد عوامل تقدم الدولة

القومية .

الفصل الخامس

القوة العسكرية

القوة العسكرية

تعد القوة العسكرية مصدراً أساسياً من مصادر قوة الدولة على مر العصور تلك هي حقيقة تاريخية خالدة .

والقوة العسكرية ركيزة من ركائز الاستقرار السياسي والأمن القومي وهي أداة السلطة السياسية لحماية شرعية النظام السياسي القائم وللدفاع عن الكيان الإقليمي وسلامة أراضيه في داخل الدولة ولتحقيق أمنها في نطاق المجال الدولي .

وإذا كانت العلاقات الدولية هي دائماً علاقات قوى تستند إلى المصالح القومية للدول فإن القوة العسكرية نتيجة لذلك هي التي تحدد موقع الدولة على سلم تدرج القوى في النسق الدولي ومكانتها وهبتها بين وحدات البيئة الدولية .

وتأكيداً على أهمية الدور الحيوي الذي تقوم به القوة العسكرية على المستوى المحلي في نطاق الدولة وعلى المستوى الدولي .

يرادف بعض الباحثين بين القوة العسكرية والاستراتيجية وعلى أساس أن الاستراتيجية تعني في مدلولها التقليدي - فن قيادة الحرب ، وهي الخطة العامة التي ترسم لإدارة الحرب تحقيقاً للأهداف العامة التي تحددها السياسة الخارجية للدولة أما التكتيك - فهو خطة مصغرة توضع لإدارة معركة واحدة فقط بأكثر قدر من الفعالية ... بمعنى أن التكتيك يعتبر بمثابة الجزأ من الاستراتيجية التي تمثل "الكل" .

وإذا كانت القوة المسلحة على هذا النحو تعني المعنى الضيق للاستراتيجية فإن المدلول العام للاستراتيجية يعني توظيف القدرات والامكانيات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها لتحقيق الأهداف القومية للدولة . وهو ما يعرف بالاستراتيجية الشاملة أو القومية والتي تعني أيضاً تنسيق قدرات الدولة ومن أجل تحقيق الهدف السياسي للحرب والذي تحدده السلطة العليا في الدولة .

ويشير "ليدل هارت" الى نفس المعنى تقريبا حينما أكد على ان الاستراتيجية العليا للدولة
تعنى حصر كافة القدرات الاقتصادية والبشرية واستغلالها في دعم القوات المسلحة.... أما -أندرية
بوفر- فلقد عرف الاستراتيجية الشاملة بأنها " الفن المنطقي لاستخدام القوى لتحقيق الارادات"
واذا كان لكل قوة من قوى الدولة استراتيجية تخصيصية سواء عسكرية أو اقتصادية أو خارجية ...
فانطلاقاً من ذلك يمكن القول ببناء على كل مل تقدم ان الاستراتيجية الشاملة هى مجموع
الاستراتيجيات التخصصية للدولة .

واذا كان هذا هو المفهوم العام للاستراتيجية ،فان هناك المفهوم الخاص للاستراتيجية والذي
سبقت الاشارة اليه والذي يرادف فيه بعض الباحثين بين الاستراتيجية والقوة المسلحة الى الحد الذى
يفرق فيه هؤلاء بين ما يسمى الاستراتيجية المباشرة والاستراتيجية الغير المباشرة على النحو

التالى :

١- ويقصد بالاستراتيجية المباشرة :

الاعتماد على استخدام القوة المسلحة في مواجهة الخصم من خلال الهجوم المباشر بهدف
ارغامه على الخضوع لتحقيقاً للأهداف السياسية .

وفي هذه الحالة يكون استخدام القوة العسكرية من خلال المواجهة المباشرة بين القوى
التصارعة ، كما تحسم النتيجة على مسرح العمليات الحربية .

٢- أما الاستراتيجية غير المباشرة :

فتعنى الاقتراب غير المباشر من الخصم، ويتم اللجوء الى هذا الاسلوب اذا كان أحد الخصوم
غير واثق تماماً من قدراته أو من امكانية تغلبه على خصمه في مواجهة عسكرية مباشرة ومن ثم يعمل

على الاقتراب من خصمه من اتجاهات لا يتوقعها بصورة غير مباشرة ، بهدف تفتيت قوة الخصم المادية والمعنوية والاخلال بتوازنه.

ولقد تزايدت أهمية الاستراتيجية غير المباشرة نتيجة تنامي القدرات التدميرية للأسلحة النووية بصورة هائلة وتزايد مخاطر المواجهات المباشرة .

كما أنها تستخدم في حالة الصراعات بين قوى غير متكافئة على نحو ما يحدث في حروب التحرير ولقد لجأت دول مثل كوبا والصين وفيتنام الى هذه الاستراتيجية في حروبها النووية ومن بين الصور التطبيقية لهذه الاستراتيجية اسلوب حروب العصابات أو الحروب غير النظامية والتي تعتمد على الانتشار والتفوية والخداع وتضليل العدو وتوريطه في معارك جانبية عديدة تستنزف قوة . ومن الامثلة التطبيقية لحرب العصابات المواجهة بين القوات الفيتنامية والفرنسية في حرب الهند الصينية عام ١٩٥٤ وأيضاً المواجهة بين القوات الفيتنامية وقوات الولايات المتحدة الامريكية في حرب فيتنام ١٩٦٤ .

الاستراتيجية والدبلوماسية

والاستراتيجية والدبلوماسية هما وجهان متكاملان لفن السياسة تبعا لنظرية "وحدة السياسة الخارجية" وعلى أساسا ان السياسة هي فن ادارة التعامل مع الدول الاخرى على مقتضى مصالحها القومية .

فطبقا للمصلحة الوطنية فان السياسة تلجأ الى الدبلوماسية في زمن السلم وهي مع ذلك لاستبعد ثنائيا فكرة الحرب... وكذلك الحال أثناء الحرب فان السياسة لاستبعد ثنائيا الوسائل الدبلوماسية وهكذا تتكامل كلا من الدبلوماسية والاستراتيجية كوجهين للسياسة الخارجية....

وعلى ذلك يمكن القول ان الاستراتيجية التي تعنى الاكراه وفرض الارادة والدبلوماسية التي تعنى الاقتناع هما وسيلتين لهدف واحد هو اخضاع الاخرين تحقيقا للمصلحة الوطنية .

ويرى **Remon-Aron** - ريمون آرون - أن نقطة البدء في دراسة العلاقات الدولية يجب أن تكون من مفهوم وحدة السياسة الخارجية بوجهها البديلين وعلى أساس أن واقع البيئة الدولية هو واقع تعدد مصادر القوى وتصارعها في غيبة سلطة أعلى ... وإذا كانت الاستراتيجية هي إحدى محددات السياسة الخارجية أو إداة من أدواتها فإن كلا من الاستراتيجية والدبلوماسية رغم اختلافهما من حيث الأسلوب إلا أنهما متطابقتان من حيث الغاية أو الهدف السياسي .

وانطلاقاً مما سبق يتعين النظر الى كل من الدبلوماسية والاستراتيجية باعتبارهما تكوّنان متصلين **-continuum-** تتحرك على امتداده الدول ذات المصالح المتعارضة سعياً لفرص إرداقها على ماعداها تحقيقاً لمصالحها الوطنية .

فحين تكون هذه المصالح قليلة الأهمية أو ثانوية يمكن حل الخلافات المتعلقة بها بالطرق السلمية حيث يسهل على الدول المتعارضة تقديم بعض التنازلات بشأنها بهدف التوصل الى حلول وسط أما اذا تعلق الامر بالمصالح الحيوية للدول والتي لا يمكن التفريط فيها كالبقاء أو الامن مثلاً وعجزت الطرق السلمية " الدبلوماسية " بشئ صورها عن تسوية هذه الخلافات فحينئذ تفضل الدول اللجوء الى البديل الاخر وهو الخيار العسكري استخلاصاً لحقوقها وحماية مصالحها .

وفي إطار هذا التصور يمكننا أن نؤكد على صدق التعريف الذي قدمه -كلاركيفتر - للحرب على أنها استمرار للسياسة ولكن بوسيلة أخرى هي القوة والعنف ..

وانطلاقاً من كون الحرب وسيلة وليست هدفاً في حد ذاتها يتعين أن يكون اللجوء إليها في إطار التقييم الصحيح لحسابات المكسب والخسارة التي يقوم بها متخذوا القرار الخارجي وصانعوها السياسات الخارجية للدول بهدف التوصل الى اختيار أفضل هذه الادوات فعالية في تحقيق الاهداف الخارجية للدولة التي تكفل صيانة حقوقها وحماية مصالحها الوطنية وتنطلق أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في رسم السياسة الخارجية أو تنفيذها للدولة من عدة اعتبارات :

أن تنفيذ السياسة الخارجية للدولة قد يستلزم اللجوء الى الاداة العسكرية مما يقتضى اخذ رأى العسكريين في الاعتبار عند اتخاذ القرار الخارجي ضماناً لزيادة فعالية هذا القرار ولضمان نجاح السياسة الخارجية في تحقيق أهدافها... مثال ذلك أن تنفيذ سياسة الاحتواء الامريكية لدرء المد الشيوعي أدى الى انشاء حلف الاطلنطي عام ١٩٤٩ وأن الابقاء على نظم الحكم الموالية في بعض الدول الاخرى قد يستلزم القيام بتدخلات عسكرية في بعض المناطق من العالم ومن امثلتها التدخل العسكري الامريكي في فيتنام في الستينات والتدخل العسكري السوفيتي في المجر ١٩٥٦ والتواجد الامريكي التاريخي في منطقة الخليج العربي .

ويلعب العسكريون دوراً بارزاً في الجوانب ذات الطابع الفني أو التكنولوجي مثل مباحث التسليح ، ومفاوضات نزع السلاح مما يتيح لهؤلاء دوراً كبيراً في التأثير على السياسة الخارجية للدولة ... وبصفة عامة يمكن القول أنه كلما كانت موضوعات الامن القومي أو ما يتصل بها من قضايا ذات طابع عسكري هي المستحوذة على اهتمامات الدولة في المجال الخارجي كلما تزايد دور العسكريين في توجيه السياسة الخارجية والتأثير ويرى البعض ان العسكريين ربما يسعون الى توجيه السياسة الخارجية للدولة التي ينتمون إليها بما يتفق مع مصالحهم باعتبارهم يمثلون جماعة مصلحة في

هذه الحالة على النحو الذى يكفل دعم مكانتهم أو نفوذهم فى التأثير على عملية صنع القرار فى الدولة الى حد ما . ويكون ذلك عندما يضخم هؤلاء من شأن الاخطار أو التهديدات الاستراتيجية التى تتعرض لها الدولة وذلك بهدف زيادة الاتفاق العسكرى تأميناً للنظام السياسى وللدولة على حد سواء

هناك بعض الاعتبارات العسكرية أو الاستراتيجية قد تحتم على الدولة انتهاز سياحات خارجية أو اتخاذ مواقف خارجية معينة لا سيما فيها يتعلق بموضوعات التحالف والقواعد العسكرية والاهمية الاستراتيجية لبعض المواقع الدوليه فضلاً عن بعض التهديدات أو الاخطار التى قد تتعرض لها الدولة . ومن أمثلة ذلك :

ان أهمية بعض مواقع المرور البحرية أو البرية كجبل طارق فى أسبانيا وقناة السويس فى مصر – ومضيقى البوسفور والدردنيل فى تركيا – والخليج العربى ... حتمت على الولايات المتحدة الامريكية ان تعمل على تطوير وتحسين علاقاتها مع تلك الدول .

وأن التهديد الاستراتيجى الذى مثله الاتحاد السوفيتى لأوروبا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حتم على الولايات المتحدة الامريكية أيضاً التحول من سياسة العزلة وتبنى سياسة الاحتواء بهدف التصدى للمد الشيوعى السوفيتى فى اوروبا وعلى جانب آخر تعد الاداه العسكرية اكثر أدوات السياسة الخارجية تكلفة وأشدّها خطورة وأنطلاقاً من ذلك يكون من الطبيعى الالتجأ اليها الدول لأكحل اخير اذا اما فشلت بقية الادوات الاخرى كالداده الدبلوماسية والادارة الاقتصادية والاداه الدعائية .. ويرى أساتذة العلاقات الدولية أن التدرج الطبيعى فى المفاضلة بين أدوات

السياسة الخارجية عادتها يكون على النحو التالي :

١- اللجوء الى اسلوب الاقتاع .

٢- اللجوء الى اسلوب الاعزاء .

٣- اللجوء الى اسلوب العقوبات .

٤- اللجوء الى التهديد باستخدام القوة العسكرية .

٥- الاستخدام الفعلى للقوة العسكرية .

وتعتمد المفاضلة بين هذه الادوات او الاساليب على العديد من العوامل كما تحكمه اعتبارات عديدة ومتباينة منها اهمية الهدف محل الصراع - وطبيعة العلاقات بين الدولتين "أوالدول المتصارعة - ومستوى القوة والقدرة المتاح لكل طرف من اطراف الصراع... وتجدر الاشارة في هذا ، الصدد أيضاً الى أثر عنصر التطور التكنولوجى الذى انعكس بصورة واضحة على القدرات التدميرية للأسلحة الحديثة ولاسيما ما يعرف بأسلحة الدمار الشامل كالأسلحة الذرية والنووية ... وقد أدت هذه التطورات الى زيادة مخاطر الحروب أو الصراعات المسلحة مما أدى الى نوع من التحييد لهذه الأسلحة نظراً لعدم امكانية استخدامها من الناحية الواقعية ..

وتجدر الاشارة الى ان ثمة أساليب مختلفة لاستخدام القوة العسكرية في مجال السياسة الخارجية ، فهي قد تستخدم في اطار العلاقات مع الحلفاء أو الاصدقاء من خلال ابرام الاتفاقات العسكرية بالقتال الى جانبهم اذا اما تعرضوا لعدوان خارجى وامدادهم بـأسلحة والمعدات العسكرية التى يحتاجونها

ومن ناحية اخرى فقد تستخدم الاداة العسكرية في مواجهة الاعداء أو الخصوم ، وفي هذه

الحالة قد تتمثل الاهداف السياسية لهذا الاستخدام في إحدى صورتين :

الاستخدام الأول ، يتمثل في التأثير في ارادة الخصم بهدف حمله على القيام بموقف معين .

الاستخدام الثاني ، يتمثل في التأثير في قدرات الخصم بهدف اضعاف قدراته العسكرية أو القضاء على عوامل القوة المتاحة لديه وغنى عن البيان انه اذا كان مجرد التهديد باستخدام القوة العسكرية يعد كافيا في بعض الاحيان - لتحقيق الاهداف من النوع الاول ، فان تحقيق الاهداف من النوع الثاني يتطلب الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة .

هذا وتتنوع الاهداف التي تسعى الدول الى تحقيقها من خلال اللجوء الى الاداة العسكرية ومن هذه الاهداف : تحقيق الامن والدفاع عن سلامة الكيان الاقليمي للدولة وحماية سيادتها الوطنية .. وزيادة المكانة الدولية وتحقيق توسعات اقليمية ، وتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية او استراتيجية ... أو اسقاط نظام سياسى مناوئ لمصالح الدولة .. أو دعم الحلفاء في مواجهة خطر يهددهم.....

و في هذا الاطار يمكننا ان نمثل الاهداف السياسية للاداة العسكرية من ثانيا الاستخدامات التالية للقوة للعسكرية .

أولاً: القوة العسكرية كقوة دفاعية :

ويكون استخدام القوة العسكرية في هذه الحالة استخدام دفاعياً يتمثل في عدم التجاء الدولة الى استخدام القوة العسكرية الا اذا اضطرت الى ذلك اما دفاعاً عن أمنها وسيادتها ضد هجوم موجه اليها أو دفاعاً للتهديد الذى تتعرض له مصالحها الحيوية .

وعلى ذلك فان استخدام القوة العسكرية في هذه الحالة يتم في أطار تبنى السياسات السعي تهدف الى الابقاء على الأوضاع الراهنة انطلاقاً من رغبته في الابقاء على صورة توزيع القوة القائمة في فترة زمنية معينة وفي نسق دولي معين وعدم رغبته في تبديلها أو التعديل فيها ... وتهدف هذه السياسات الى استقرار العلاقات الدولية السائدة ، ومن ثم يمكن وصف هذه السياسات بأنها ذات طابع دفاعي من المنظور العسكري أو الاستراتيجي .

فالدول التي تنتهج هذه السياسات ذات الطبيعة الدفاعية عادة ما تقبل دخول الحرب كضرورة من الضرورات التي تحتّمها عليها طبيعة البيئة الدولية والتي تتصف بسيطرة القوة العسكرية كأداة لفض المنازعات ، ومن ثم فإن الدولة في هذه الحالة تقبل الصراع كضرورة حتمية للبقاء في إطار هذه البيئة ، لذا فعندما ما تضرها الأوضاع الدولية الخبطة بها الى الدخول في صراع مسلح ما فإنها عادة ما تستهدف احتواء هذا الصراع وتسعى الى تهدئة هذه الاوضاع ومحاولتها إيجاد تسوية سلمية سريعة لها تفاديا لمزيد من التوترات الدولية على ان كثيرون يعتقدون أن هذا النوع من السياسات الدفاعية بعد ذا طبيعة سلبية -- ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع على اعتبار أن التخطيط الدفاعي لا يضمن للدولة في كافة الأحوال الحماية الفعالة ضد القدرات الهجومية لأعدائها المحتملين.

وعادة ماتتسم سياسات الابقاء على الوضع الراهن بالتحفظ والحذر ، ذلك فضلا عن أن العلاقات الدولية التي يسودها هذا النوع من السياسات تتصف بالهدوء والاستقرار ..

ومن أهم النماذج التطبيقية على استخدام الاداة العسكرية كأداة دفاعية ١- الحروب العربية التي اضطرت اليها الدول العربية دفاعاً عن حقوقها المغتصبة وأراضها التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٤٨

٢- التدخلات الامريكية في لبنان ١٩٥٨ وفيتنام ١٩٦٤-١٩٧٣

٣- سياسة الاحتواء الامريكية التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية في مواجهة التهديدات الشيوعية السوفيتية والتي استندت الى اماليب التحالفات العسكرية .

٤- التدخل العسكري من جانب الائتلاف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية لاعادة اسرة

الصباح الحاكمة في الكويت في اعقاب الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠ .

ثانياً : القوة العسكرية كقوة هجومية :

وفي هذه الحالة تلجأ الدولة الى استخدام القوة العسكرية بأسلوب عدواني قد يتمثل في انتهاكها للسيادة الاقليمية لدولة اخرى أو الاعتداء على استقلال دولة ما أو المساس بسلامة كيانها الاقليمي ومحاولة تغييره بالقوة أو محاولة فرض صورة جديدة لعوامل القوة في المجال الدولي .

كذلك فقد تستهدف الدولة من خلال هذا الاسلوب الهجومي لقوتها العسكرية تحقيق بعض المكاسب الاستراتيجية أو الاقليمية أو الاقتصادية أو السياسية كالعامل على اسقاط نظام سياسى مناوئ لمصالحها .

ونجد الاشارة الى ان استخدام القوة العسكرية بهذا الشكل يتم في إطار تبني الدولة لسياسات تستهدف التعديل في الاوضاع الدولية القائمة أو في صورة توزيع القوى فيها... لما في هذا التعديل من تطور موقع الدولة على سلم تدرج القوى الدولية فضلاً عن دعم مصالحها وأهدافها ومكانتها الدولية .

وعلى ذلك يمكن القول بأن هذه السياسات ذات الطابع الهجومي تتصف برفض الاوضاع الدولية القائمة والتمرد عليها .. وأن الدول التى تنتهج هذه السياسات دائماً ما تعارض أية مقترحات تفرضها الدولة المسيطرة على عوامل القوة في المجال الدولي . باعتبار أن هذه المقترحات تخدم فقط مصالح وأهداف الدول الكبرى وبالتالي تمثل قيداً على حرية تلك الدول في التحرك وفي العمل على حماية مصالحها وأهدافها الحيوية .

ومن ثم فإن الدول التى تنتهج هذه السياسات الهجومية تلجأ الى هذه السياسات ذات الطابع الثورى باعتبارها الوسيلة التى تمكنها من تحسين موقعها النسبى على سلم تدرج القوى الدولي .

وتشير الملاحظة التاريخية الى ان غالبية الحروب والصراعات الدولية تترد في نشأتها الى تسبى بعض الدول لهذا النوع من السياسات .

وتتسم الفترات التاريخية التى يسودها هذا النوع من السياسات بدرجة مرتفعة من عدم الاستقرار والتوتر الدولى ويمكن وصف العلاقات الدولية التى تسودها هذه السياسات بأنها علاقات ذات طبيعة ثورية حيث تكون التغيرات متلاحقة وجذرية .

وعلى جانب آخر يوفر الاسلوب الهجومى للقوة العسكرية مزايا هامة للدول التى تلجأ اليه ، ومن ذلك مثلاً أن الدولة المهاجمة هى التى تختار التوقيت الذى يناسبها لبدء هجومها كما انها قد تستفيد من المزايا التى يحققها عنصر المفاجأة ، إذ أن الهجوم المباغت يشل مقاومة الطرف المستهدف به وعلى الرغم من ذلك فإن الطرف المهاجم عادة ما يتعرض للإدانة الدولية إنطلاقاً من تجريم اللجوء الى القوة وفقاً لأحكام القانون الدولى ونصوص ميثاق الأمم المتحدة . السق تدين وترفض إستخدام القوة المسلحة فى فض المنازعات الدولية

ذلك فضلاً عن ان الإستخدام الهجومى للقوة العسكرية قد يهى الفرصة لقيام تكتلات او تحالفات مضادة .

وذلك الى جانب إمكانية أن تستثير العدوان الأطراف الاخيدة وهناك العديد من الأمثلة التطبيقية على الإستخدام الهجومى للقوة العسكرية على مر الفترات التاريخية نذكر منها :

– تمثل السياسة الألمانية النازية التوسعية فى أوروبا نموذجاً واضحاً على إستخدام القوة العسكرية بصورة هجومية والتى كانت إذناً بنشوب الحرب العالمية الثانية .

– العدوان الإسرائيلى على الدول العربية عام ١٩٦٧

- العدوان الثلاثي من إنجلترا - فرنسا - إسرائيل عام ١٩٥٦ على مصر خلال أزمة السويس
- بهدف إسقاط نظام الرئيس عبد الناصر المنحاز للمصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط
- الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ بهدف السيطرة على الثروات البترولية الكويتية
- والتوسع الإقليمي للعراق .

سياسة التوسع الإسرائيلي في الجنوب اللبناني :

حدود وضوابط استخدام الدولة لقوتها العسكرية :

وعلى الرغم من ان كل دولة تعمل على تحقيق أهدافها وحماية مصالحها من خلال استخدامها لقوتها القومية بالأساليب المختلفة السابقة إلا أن هذا الاستخدام ليس مطلقاً . لأن هناك بعض الإعتبارات التي ينبغي على الدولة أن تراعيها في سلوكياتها الخارجية في المجال الدولي .. إلا أن تأثيرها قد يكون ضعيفا من الناحية الواقعية فكما نعلم فإن العلاقات الدولية هي علاقات صراع بين عديد من القوى الدولية في غيبة سلطة أو حكم أعلى ، وهذه القوى ذات الأهداف والمصالح المتعارضة لا تنتظم علاقاتها بصورة واقعية إلا من خلال وجود عنصر القوة والذي يحدد شكل وطبيعة بيئة العلاقات الدولية على أساس من توازن قواها

أما الإعتبارات الأخرى السياسية والأخلاقية والقانونية والتي تراعى الحفاظ على شكل النظام الدولي وأمنه ، فلا تلجأ إليها الدول في الغالب إلا إذا كانت تتفق مع مصالحها وأهدافها أما إذا تعارضت هذه الإعتبارات مع مصالح الدول التي تمتلك من القوة ما يمكنها من تجاهل هذه القيود دون أن تخشى أى رد فعل مؤثر عليها فإنها عادة ما تتجاهل مثل هذه الإعتبارات ولا تأخذها في الإعتبار .

ومع ذلك فليست صورة العلاقات الدولية بهذا الشكل المتطرف فما زالت معظم الدول حتى
القوية منها تسعى الى الظهور أمام المجتمع الدولي بشكل يحترم ويراعى تلك الإعتبارات الدولية .

١ - السيادة الوطنية الدولية :

الأصل في في السيادة أنها مفهوم قانوني وكان المفكر جان بودان أول من إبتدع هذه المفهوم
ليصف واقعاً سياسياً معيناً يعنى القوة العليا التي تترجم إرادة الدولة الى صيغ قانونية نافذة .. وعلى
أساس أن السيادة مرادفة للقوة المطلقة والسيادة هي إحدى الخصائص الكيفية التي راحت تسود
المجتمع السياسى الحديث فإضحى يوصف بأنه الدولة القومية ويشير المعنى الدقيق للسيادة بأنها
القدرة الفعلية على الإنفراد بإصدار القرار السياسى داخل الدولة ومن ثم القدرة على إحتكار
أدوات الإكراه المادى في الدولة بصفة شرعية وعلى وجه النهائية في خارجها ورفض الإمتثال لأية
سلطة تأتيها من الخارج .

وعلى ذلك فإن السيادة كمفهوم قانوني تعبر عن الوصف القانوني للقوة العليا في الدولة .
ومن هنا كان الارتباط بين مفهومى القوة والسيادة وان كانت مفهوم قانوني منظم وإحدى الصفات
القانونية للصيقة بالدولة المعاصرة إلا أنها كانت أيضا من خصائص المجتمعات السياسية على مر
العصور التاريخية وان لم تصغ بطريقة قانونية منظمة فلقد إتسمت الامبراطوريات القديمة بصفة
السيادة المرتبطة بالملوك والأمراء أو ماكان يطلق عليها " السيادة الملكية " على أن الدولة في
العصر الحديث تمارس سيادتها أو سلطتها العامة إما من خلال القوة أو إرادة الأمة أو باستخدامها
معا أما طبيعة ممارسة هذه السلطة فهي ترجع أساسا الى بناء الدولة ومدى النضج السياسى الذى
تعيشه الدولة ففي الحكم المطلق المستبد تميل الطبقة الحاكمة الى إستخدام وتأكيد دورها.

ولكن في الدول الديمقراطية التي يتم فيها إختيار النخبة الحاكمة من خلال الانتخاب يضعف دور القوة الى حد ما ويظهر دور القانون كمعبر عن الارادة العامة للمجتمع .

وقد حدد لنا - بودان - صفات السيادة بأنها أولا دائمة وثانيا أنها لا تفوض وغير قابلة للتجزئة .

ثالثا : اختصاص للتقادم :

والصفة الأصلية للسيادة هي سلطة وضع القوانين وهناك صلاحيات أخرى للسيادة كسلطة إعلان الحرب وعقد معاهدات السلام .

خطائص السيادة :

أ - إن السيادة في الدولة كما تناولتها وجهة النظر القانونية هي سيادة مطلقة لا تخضع لحدود ولا توجد في الدولة قوة تعلو تلك القوة ويرى بعض الباحثين أن هناك قيودا على سيادة الدولة المعاصرة أهمها مبدأ سيادة القانون.

ب - إن سيادة الدولة دائمة ومستمرة وأى تغيير في حكومة الدولة لايعنى إخلالا باستمرار سيادة الدولة .

ج - سيادة الدولة عامة وشاملة والمقصود بذلك أنها تغطي كافة الهيئات والمواطنين في نطاق الدولة.

د - السيادة خاصة ملازمة لوجود الدولة .

هـ - إذن سيادة الدولة غير قابلة للتقسيم أو التجزئة ومعنى ذلك أنه في دولة واحدة ليس هناك مجال سوى لسلطة عليا واحدة أيا كان شكل التنظيم القانوني لهذه الدول.

والحقيقة المؤكدة أن للدولة سلطة تقرير كل مايتصل بالدفاع عن مصالحها كما أن لها الحق في حماية استقلالها وسلامة كيائها الاقليمي وحماية سيادتها بدون أى تدخل خارجي وبالطبع فان ذلك يتم في اطار احترام قواعد القانون الدولي والأخلاقيات الدولية واحترام حقوق الدول الأخرى والوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الأخرى .

وعلى الرغم من القول بأن كل الدول المستقلة كاملة السيادة الا أن ذلك صحيح من الناحية القانونية فقط . أما من الناحية الواقعية فان الدول كاملة السيادة فعلا هي الدول التي تملك القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تمكنها من مواجهة أى ضغوط ورفض أى تدخلات خارجياً أو أى تأثير على سياستها الخارجية الا أن يكون ذلك بمحض ارادتها وهذه حالات قليلة في المجتمع الدولي تقتصر على الدول القوية والمتقدمة أما بقية الدول التي تفرض عليها ظروفها ضرورة الاعتماد على دول أخرى للحصول مساعدات اقتصادية أو عسكرية فغالبا ماتفقد جزء من سيادتها ولا تكون لها الحرية الكاملة في اتخاذ قراراتها المصرية المستقلة أو رسم سياستها الخارجية - حيث أن هذه المساعدات غالبا ما تكون ذات شروط ... وهذا يجعل من مفهوم السيادة الوطنية مجرد مفهوم قانوني يمت كذلك فالدول العظمى والكبرى التي قامت بمفاوضات حول نزع الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل وأظهرت رغبتها في تجنب اللجوء الى استخدام القوة في علاقتها المتبادلة فانها لاتعتبر متنازلة عن جزء من سيادتها القومية حيث أنها قبلت بكامل ارادتها وضع قيود على استخدامها للأسلحة الغير تقليدية وذلك تجنباً للدخول في صراعات قد تؤدي الى دمار شامل على مستوى العالم ككل .

٢- أحكام القانون الدولي كقيد على استخدام الدولت لقوتها العسكرية :

ويقصد بداية بالقانون الدولي مجموعة القواعد التي تنظم علاقات الدول فيما بينهما في حالات السلم والحرب والحياد وعلاقتها بالمنظمات الدولية .

وينظم القانون الدولي طوائف مختلفة من العلاقات الدولية فهو يعنى ببيان أشخاص المجتمع الدولي فيحدد العناصر التي يجب توافرها في الدولة حتى تكتسب الشخصية الدولية ، ويقسم الدول في هذا الخصوص الى دول كاملة السيادة. ودول ناقصة السيادة بحيث يكون لكل منها مركز خاص في المجال الدولي .

كما ينظم القانون الدولي حقوق الدولة وواجباتها في علاقتها بالدول الأخرى وطرق التمثيل الدبلوماسي والقنصلي بين الدول وأيضاً أحكام المعاهدات والاتفاقات التي تبرم بينها الوسائل التي يجب أن تتبعها لفض المنازعات فيما بينها بالطرق الودية كالمفاوضات والوساطة والتحكيم الدولي .. كذلك يوضح القانون الدولي أحكام مسؤولية الدولة تجاه الدول الأخرى ..

وفي حالة الحرب - War ينظم هذا القانون علاقات الدول لمتحاربة فيبين طريقة إعلان الحرب و الأسلحة التي يجوز استخدامها وكيفية معاملة الأسرى والجرحى والمعتقلين من المدنيين وطريقة المفاوضات أثناء الحرب ووسائل انهاء الحرب كالمهنة والصلح وتسمى القواعد المنظمة لهذه العلاقات بقانون الحرب أما الدول الأخرى التي لاتدخل الحرب فتكون علاقاتها بالدول المتحاربة علاقة الحياد .

وعلى ذلك يمكن القول بأن القانون الدولى يعد ضمن القيود المتعددة لاستخدام الدولة لقوتها العسكرية حيث أنه منع استخدام القوة لحل المنازعات الدولية الا في حالة الدفاع الشرعى عن سلامة الدولة واستقلالها كما أنه جرم استخدام أنواع معينة من الاسلحة الغير تقليدية.

وتأكيد لذلك ينص ميثاق الأمم المتحدة في أحد مواده على أن يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً بعلاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضى أو الاستقلال السياسى لآية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد " الأمم المتحدة " .

وينص الميثاق أيضا في أحد بنوده عل أن للجمعية العامة أن تسترعى نظر مجلس الأمن الى الأحوال التى تحتمل أ، تعرض السلم والأمن الدولى للخطر " وعلى أساس أن مجلس الأمن هو المنوط به حفظ السلم والأمن الدوليين وصاحب الاختصاص الأصيل في ذلك.

ولكن على الرغم من المحاولات المتكررة والمستمرة التى جرت لدفع الدول الى احترام أحكام القانون الدولى الا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح الى حد كبير حيث أن المنازعات الدولية غالبا ماتوقد الى جدل فقهى قانونى تسعى من خلاله كل دولة لتبرير مواقفها كما أن هناك بعض المسائل لم يستطع القانون الدولى أن يحسمها بشكل قاطع وذلك مثل تقديم تعريف محدد للعدوان.

كما ان عدم وجود سلطة عليا في المجتمع الدولى يؤدى الى أن الدول القوية تستطيع أن تتجاهل أحكام القانون الدولة اذا ماتوافرت لديها عناصر القوة التى يمكنها من مواجهة عواقب ذلك.

لذلك نستطيع القول بأنه ليس هناك مساواة في تطبيق القانون الدولي على كافة الدول
وبنفس المستوى.

كما أن الدوافع والمصالح السياسية وعلاقات الصداقة الدولية وعلاقات التحالف السياسي
والاستراتيجي قد تدفع بعض الدول الى التغاضي عن انتهاكات القانون الدولي التي تقوم دولة صديقة
أو حليفة لها حتى لا تثير استفزازها أو تؤدي الى الاضرار بالعلاقات الخاصة فيما بينهما .

وعلى الرغم من ذلك فلا أحد يستطيع إنكار أهمية التأثير الأدبي والضغط المعنوي بل
والجزاء المادى في بعض الأحيان الذى يقع على الدول التي تخالف قواعد القانون الدولي وهذا
ما يدفع الدول الى احترام هذا القانون أو الأقل التظاهر باحترامه والخضوع له ولو من سبيل الدعاية
وتحسين صورة الدولة حتى تظهر مظهر الدولة المتحضرة أمام المجتمع الدولي.

وعلى أى حال فإن ضعف التأثير الذى تقوم به قواعد القانون الدولي على تصرفات بعض
الدول يجب الا يجعلنا نفقد الثقة في قوته تماما لأن هناك جهود أو محاولات دولية مستمرة لزيادة
فاعليته وتأثيره بدرجة اكبر مما هو عليه حاليا.

٣- الرأى العام العالمى كقيد معنوى على إستخدام الدول لقونها لعسكريه:

وهو الرأى السائد الذى تتفق عليه غالبية دول العالم ويوجد بينها تجاه بعض القضايا أو
الأزمات المطروحة في السياسة الدولية.

وقد يظهر الرأى العام العالمى في صورة رد فعل تلقائى مؤقت ازاء تصرف دولي معين وقد
يمتد تأثير رد الفعل في هذا ليقترن بتوقيع عقوبات دولية على الدولة أو الدول المخالفة.

ولقد اختلفت آراء علماء العلاقات حول أهمية تأثير الرأى العام العالمى فبعضهم يؤكد على فعالية تأثيره لأنه كان سببا فى ظهور المنظمات الدولية المعنية بحفظ السلام والأمن الدوليين مثل منظمة عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى ومنظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

بينما يرى البعض الآخر أن الرأى العام العالمى ليس له دور فعال فى إنشاء بعض الدول عن التصرفات الدولية الجائرة وأن هناك أمثله عديدة على ذلك مثل فشل الرأى العام العالمى فى التأثير على سياسة ألمانيا التوسعية فى أوروبا والتي كانت ايزانا بنشوب لحرب العالمية الثانية وأيضا فشل الرأى العام العالمى فى إيقاف التدخل السوفيتى المسلح فى الجمر وبولندا عام ١٩٥٦ .

وأيضا فشل الرأى العام العالمى فى التأثير على الولايات المتحدة الأمريكية بعدم التدخل فى فيتنام عام ١٩٦٤ .

وعلى ذلك يمكن القول بأن أهمية دور الرأى العام العالمى تختلف تبعا للمتغيرات والمواقف الدولية فقد يكون له تأثير إيجابي وقد لا يكون له أى تأثير. الا أنه بصفة عامة فان غالبية الدول حتى القوية منها لايمكنها تجاهل الرأى العالمى بل تسعى دائما لتبرير موقفها على الساحة الدولية واقناع الرأى العام العالمى بسياستها .

ومن جهة أخرى تاتثر وحدة اتجاهات الرأى العام العالمى بمدى وجود حداً أدنى من الوحدة النفسية التى تولد نوعا من الاعتقاد العام والمشارك فى عدد من القيم والمبادئ التى لاتتأثر بالاختلاف القومية أو العنصرية أو البيئية وأن أى انتهاك لهذه القيم يعتبر تحدياً يدفع دول العالم الى استنكاره وادانته مما يؤدى الى خلق رأى عام عالمى موحد تتفق عليه هذه الدول . وتاتثر وحدة اتجاهات الرأى العام العالمى على جانب آخر بما يطلق عليه ثوره الاتصالات التكنولوجية ، فلقد أدى التطور الهائل فى وسائل الاتصالات الى تقريب المسافات وتسهيل عمليات الاتصال بين الدول مما أدى امكانية نقل مختلف آراء الدول وتفاعلها تجاه بعضها .

وعلى الرغم من تأثير النزعات القومية على اتجاهات الرأى العام العالمى الا انه لا يمكن اغفال أهمية هذه التطورات التكنولوجية فى ربط دول العالم .. فالأقمار الصناعية وأجهزة الكمبيوتر والانترنت مثلاً أدت الى ان اى حدث سياسى أو عسكرى .. يقع فى اى منطقة من العالم مهما كانت بعيدة أو نائية يخلق ردود فعل فورية وعلى المستوى العالمى ككل وهى ما يطلق عليها اتجاهات الرأى العام العالمى .

ويفرق علماء العلاقات الدولية بين نوعين من الرأى العام العالمى :

الرأى العام العالمى الرسمى :

وهو الذى يعبر عن وجهة النظر الرسمية للدولة تجاه قضية أو أزمة عالمية .الرأى العام العالمى.

الرأى العام غير الرسمى :

وهو الذى يعبر عن آراء الجهات غير الرسمية فى مختلف دول العالم مثل الاحزاب والنقابات

المهنية .

الرأى العام القومى :

ويجدر بنا حتى تكتمل ملامح التحليل الذى نحن بصددته ونقصد " تحليل الرأى العام كقيد على استخدام القومة العسكرية " - أن نبحت فى دراسة اصول الرأى العام على المستوى القومى وأبعادها بالإضافة الى أهمية وأثر الرأى العام على عملية صنع القرار السياسى على المستوى القومى أيضاً .

وبداية تبرز أهمية دراسة الرأى العام وتحليل مقوماته لما أكد عليه الباحثين والمفكرين السياسين والاجتماعيين من بروز الدور الحيوى الذى يقوم به الرأى العام فى تدعيم الديمقراطية فى العصر الحديث والمعاصر .

"مفهوم الراى العام " :

وفى دراسة اجراها - والتربليمان **Walter Lippman** أكد على أثر البيئة الانسانية على عملية تكوين الراى العام وأن أفكار الفرد السياسية تتكون الى حد كبير من خلال المعلومات والانطباعات التى تحيط به .. وعلى الرغم من اختلاف الباحثين حول تحديد مفهوم عام لمضمون الراى العام ، الا أن اهم ملامح هذا الاختلاف تمثلت فى ان الراى العام ليس رأى موحد للجماعة وليس رأى الشعب بأكمله ..

أن الراى العام هو أقرب ووضح تعبيراً عن " التيارات والحركات الاجتماعية " وان الراى العام ينتج عن تفاعل أفكار واتجاهات الأفراد المتضاربة .

وعلى ذلك يمكن القول أن الراى العام هو محصلة أفكار واتجاهات ومعتقدات الأفراد ، وهو أيضاً يعبر عن محصلة التيارات الفكرية والسياسية فى المجتمع تجاه قضايا معينة .

وفى مؤلفة " الراى العام والحرب النفسية " عرف الاشتاذ مختار الهاسى - الراى العام بأنه " الراى السائد بين اغلبية الشعب الواعية فى فترة معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يستخدم حولها الجمدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمتها الانسانية الأساسية " .

ولقد أجمع كثيرة من الباحثين على أن الراى العام **Public Opinion** يمثل ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد نشأت مرتبطة بالبناء الاجتماعى للمجتمع بما فيه من نظم ومؤسسات مختلفة تؤثر بدورها على تكوين اتجاهات الفرد منذ مرحلة التنشئة الاجتماعية **Socialization** ومن اهم هذه المؤسسات الاجتماعية الامرة حيث يتلقى الفرد خبراته الأولى من خلال تلك الجماعة الأولية .

وتعتبر المؤسسة المدرسية من اهم المؤسسات التى تؤثر فى تكوين قسيم وسلوكيات واتجاهات الأفراد .

كما تعتبر المؤسسة الدينية من بين النظم الاجتماعية الهامة التى تؤثر ايضا فى تكوين القسيم والمعتقدات والاتجاهات .. وكان لهذه المؤسسة دوراً تاريخياً بالنسبة للقضايا السياسية والثقافية والاجتماعية على أن الرأى العام كظاهرة اجتماعية له عدة ابعاد هي :

أ - البعد التاريخي :

حيث تمثل ظاهرة الرأى العام تعبيراً عن تطور معين لجماعة ارتبطت باقليم محدد فى فترة زمنية معينة خاضت تجارب عديدة ، وهذا المعنى يعبر الرأى العام عن التابع الزمنى للوقائع .

ب - البعد السياسي :

وطبقاً لهذا البعد يصبح الرأى العام بمثابة رد فعل تجاه أزمة أو قبضة معينة .

ج - البعد الاقتصادي :

ويهتم هذا البعد بأثر عمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك على الرأى العام خاصة فى أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية .

د - البعد السيكولوجي :

ويعبر هذا البعد الروح المعنوية التى تصاحب الرأى العام وأيضاً يعبر هذا البعد عن درجة " الوعى بالأزمة " .

وإذا كان الرأي العام في الدولة لا يعكس رأى جماعة متجانسة فكرياً فإنه

ينبغي التمييز بين :

١- رأى صفوة الفكر " قادة الرأي " :

وهو رأى الفئة الأكثر تأثيراً في توجيهات الرأى العام حيث أنهم على دراية متعمقة بموضوعات السياسة الخارجية فضلاً عن أنهم عادة ما يشغلون مواقع وظيفية عليا تتيح لهم مخاطبة الجماهير والتأثير في آرائهم وأفكارهم واتجاهاتهم وتشكيلها .. ومن أمثلتهم العاملين في وسائل الاعلام **Communication** على كافة أنواعها .

٢- رأى الفئة المثقفة :

وهو رأى الفئة المتابعة لتطورات الأحداث والمواقف الدولية وآثارها وانعكاساتها ومن ثم يكون هؤلاء القدرة على بناء تصورات محددة واتجاهات مسبقة حول قضايا السياسة الخارجية .

٣- رأى الجماهير :

وهو رأى عامة الشعب وهؤلاء لا يكونوا على دراية كافية بموضوعات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية عادة ، ومن ثم يسهل توجيه اتجاهاتهم وآرائهم من قبل الفئات الأخرى .

ويرتبط الرأى العام من الناحية السياسية بمسألة المشاركة السياسية خاصة في الدول

الديموقراطية ، ويمكن القول أنه يمكن قياس الفرق بين الديمقراطية **Democracy** والديكتاتورية عن طريق معرفة مدى مشاركة المواطنين في صنع القرارات .

وبمعنى آخر يختلف تأثير الرأى العام على عملية صنع القرار فيما بين الدول الديمقراطية ،

والدول الشمولية أو الديكتاتورية .

ففى ظل النظم السياسية ذات الحكم الاستبدادى عادة ما يكون الرأى العام رأياً منقاداً أى موجهاً وتابعاً لسلطة صنع القرار السياسى ، ويرجع ذلك الى انخفاض مستويات التعليم وتفشى الامية وبالتالي انعدام الوعى السياسى بالإضافة الى تقييد حرية التعبير عن الرأى فى هذه الدول وايضاً عدم توافر المعلومات الصحيحة والحقائق المتصلة بالسياسات العامة أمام الجماهير .. فضلاً عن انشغال المواطنين فى هذه الدول عادة بقضايا حياتها اليومية كذلك فعادة ما تسيطر الحكومة المركزية بصورة كاملة على المؤسسات الاعلامية بكافة صورها ومن ثم يصبح الشعب مجرد اداة فى يد صانعى القرار الذين يقومون بتوجيهه واقتناعه بوجهة النظر الرسمية للحكومة من خلال وسائل الاتصال الملية والمسموعة والمقرؤة .

غير أن التطورات السياسية والاجتماعية التى شهدتها العالم خلال هذا القرن قد ماعدت على نمو درجات الوعى السياسى الى حد كبير .

وقد ساعد على ذلك أيضاً تطور وسائل الاتصالات المختلفة أو ما يطلق عليه ثورة الاتصالات التكنولوجية والتى أتاحت لشعوب العالم متابعة الاحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية .. ومن ثم تأثير الرأى العام فى مختلف دول العالم وحتى الدول النامية على عملية صنع القرار السياسى وعملية رسم السياسات العامة للدولة بصفة عامة .

ويمكننا أن نشير فى هذا الصدد الى الدور الذى تقوم به الاذاعات الخارجية الموجهة فى تشكيل اتجاهات الرأى العام فى الدول الأخرى المتلقية لرسائلها الاعلامية .. ونذكر على سبيل المثال دور اذاعة صوت العرب فى منتصف الخمسينيات فى التأثير على الرأى العام فى العديد من الدول العربية وهلاهما على مناهضة سياسيه الارتباط بالاحلاف التى اقامتها الدول الكبرى فى منطقة الشرق الاوسط ومنها حلف بغداد .

أما في ظل السياسة الديمقراطية فإن تأثير الرأى العام يكون بشكل أوضح في عملية صنع القرار ويتضح ذلك من خلال أن الرأى العام في النظم الديمقراطية قد شكل قيد على البدائل المطروحة أمام متخذى القرار ومن أمثلة ذلك " أن تصاعد حده انتقاد الرأى العام الأمريكى للسياسة الخارجية الأمريكية " بعد ما ثبت حجم الخسائر في حرب فيتنام أدى الى تجنب القيادة السياسية المزيد من التصعيد والتورط في هذا الصراع .

وقد يكون للرأى العام في الدول الديمقراطية دوراً أكثر إيجابية يتمثل في تحديد توجهات السياسة الخارجية ومن أمثلة ذلك أن توجهات الرأى العام في بريطانيا الرافضة للحرب خلال الثلاثينات هى التى حملت الحكومة البريطانية على تبنى سياسات التهدئة أو المهادنة في مواجهة تطلعات الزعيم الالماني هتلر وسياساته التوسعية في اوروبا .

وقد يتمثل دور الرأى العام في تدعيم موقف السلطة تجاه قرار خارجى معين ويتضح ذلك خلال أوقات الأزمات ومثال ذلك أن الروح المعنوية العالية للشعب البريطانى شكلت دعماً كبيراً ومسانداً لموقف حكومته ضد هتلر على امتداد سنوات الحرب العالمية الثانية وذلك على الرغم من طول فترة الحرب وفداحة الخسائر والأعباء التى تحملها الشعب البريطانى .

وتجدر الإشارة الى أن رغبة بعض متخذى القرار في تعبئة الرأى العام خلفهم قد تدفعهم الى افعال بعض الأزمات الداخلية .

الفصل السادس

الديمقراطية

Democracy

الديمقراطية

Democracy

يشير المفهوم القديم لمصطلح الديمقراطية الى انما كلمة يونانية الأصل تتكون من لفظين هما Demos ومعناها الشعب و Kratos وتعني الحكم أو السلطة وبذلك يصبح معنى المصطلح - حكم الشعب أو سلطة الشعب وعلى هذا يكون لكافة المواطنين الحق في المشاركة الكاملة في ممارسة الحكم.

غير أن هذا المصطلح حينما انتقل إلينا من اليونان القديمة كان يقصد به ذلك النظام السائد في المدن اليونانية والتي كان حجم السكان فيها يسمح بالاجتماع لمباشرة شئون دولة المدينة هناك.... ولقد كانت الديمقراطية بصورتها المباشرة تبدو أوضح ماتكون في المدن اليونانية القديمة. والديمقراطية بمعناها العام تعني طريقة أو أسلوب في الحياة يعتقد كل فرد من خلاله أن لديه حرية المشاركة في قيم المجتمع.

وإذا أخذنا الديمقراطية بمعنى أضيق نجد أنها تعني الفرص المتاحة لأعضاء المجتمع للمشاركة بحرية في اتخاذ القرارات الحاسمة التي تخص أمور حياتهم.

أما المعنى المحدود للديمقراطية فإنه يتحدث عن فرصة أعضاء المجتمع في المشاركة في القرارات السياسية.

ولقد تطور استخدام المصطلح الى أن أصبح يشير الى الترتيبات التنظيمية التي تسمح بحرية مشاركة أعضاء المجتمع في عملية مراقبة وضبط السلطة السياسية العليا.

والديمقراطية نسق سياسى قائم على مبدأ ممارسة الحكم من خلال موافقة المحكومين وتقبلهم له. ذلك أن الحكومة فى النظام الديمقراطى تستمد شرعيتها من ارادة غالبية أعضاء المجتمع والديمقراطية وإن كانت نظام للحكم يقوم على مبدأ المساواة السياسية والقانونية ويكفل الحقوق والحريات الفردية.

الا أنها أيضا تشير الى مذهب فلسفى يعنى أن الأمة هى مصدر السلطة والقوة وأن ارادة الأمة هى منبع السيادة ومصدرها فى الدولة حيث أن السيادة لاتوصف بالشرعية الا اذا كانت منبعثة عن ارادة الأمة .

وعلى ذلك نستطيع القول بأن الديمقراطية السياسية كنظام للحكم وكمذهب فلسفى ايضا هى إحدى دعائم الاستقرار السياسى والأمن القومى فى الوحدة السياسية " الدولة " .

على أن التوصل الى المعنى الحقيقى لمصطلح الديمقراطية يتطلب توضيح أمرين أساسين فمن الضروري أولا أن نعرف على الهدف من الديمقراطية ومن الضرورى ثانيا أن تكون وسائل تحقيق هذا الهدف واضحة فالديمقراطية تستهدف تحقيق السيادة الشعبية باعتبار أن تحقيقها يكفل الحرية والمساواة السياسية بين أعضاء المجتمع وأيضا المساواة الاجتماعية.

أما بخصوص وسائل تحقيق الديمقراطية فهى لاتقتصر على مجرد تقرير مبدأ السيادة الشعبية وإنشاء برلمان منتخب مباشرة بواسطة الشعب .

وانما من الضرورى أيضا وجود رقابة الرأى العام على ممارسات الحكم... فالرأى العام هو واجهة الحكم الديمقراطى ورقابة الرأى العام هى الفاصل بين الحكم الديمقراطى والحكم الدكتاتورى وهى المؤشر الواضح على رسوخ مبدأ المشاركة السياسية.

وإذا كان الشعب هو الذى يراقب الحكومة فى النظام الديمقراطى إلا أن ذلك لا يعنى أن كل الشعب يمارس هذه لمراقبة فذلك أمر لا يطابق الواقع ... فمن غير الممكن أن يباشر كافة المواطنين أمور السيادة فى الدولة .. وذلك لصعوبة أن يجمع الناس على رأى واحد لأن تباين الآراء من طبائع البشر ثم إن إتساع نطاق الدولة الحديثة يجعل من الخال إتاحة الفرصة أمام جميع المواطنين للمشاركة فى إدارة الحكم .

من هنا ينتقد كثير من الباحثين مفهوم الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب " حيث أن الديمقراطية بهذا المعنى تبعد عن الواقع السياسى ويقصد بهذا المفهوم مجرد الدعاية السياسية.

ان الديمقراطية بهذا المعنى لا ولن توجد أذ تحقيقها على هذا النحو يقتضى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه أو على الأقل أن تحكم الأغلبية وتكون الأقلية هى الحكومة وهو أمر لا يستقيم ومنطق الأشياء.

ولنح نطلق المصطلح الديمقراطية على النظام السياسى الذى يكون من شأنه تعيين الحكام بواسطة المحكومين عن طريق الانتخاب أو بمعنى آخر فإن الديمقراطية فى رأينا هى حكم الشعب بواسطة ممثلى الشعب.

على أن نجاح الديمقراطية يتطلب توافر عدة أسس او دعائم...

☒ يمثل التجانس القومى والوحدة الوطنية مطلباً أساسياً لقيام نموذج الدولة الديمقراطية.

☒ ضرورة الاتفاق الفكرى على القضايا العامة التى تواجه المجتمع.

☒ القدرة على الموازنة بين المصالح العامة والمصالح الخاصة هى من القيم الأساسية التى يحتاجها

المجتمع حتى يمكن للديمقراطية أن توجد وتتحقق بنجاح

☒ يعد مبدأ المساواة أمام القانون من أهم المبادئ لتحقيق الديمقراطية ذلك أن القانون واحد بالنسبة لكافة المواطنين ومن الطبيعي ألا يكون هناك تمييز بين الأفراد أو الطبقات الاجتماعية من حيث خضوعها للقانون.

☒ تستند الديمقراطية دائما الى مبدأ الأغلبية..... ويعنى هذا المبدأ الاتفاق الجماعى على قبول ا لقرار الصادر عن الأغلبية بوصفه قرار يمثل الكل والالتزام به.

☒ تدعو الديمقراطية الى ضرورة احترام الأديان والحقوق الفردية وتؤكد على خصوصيتها.

☒ ومن أهم الدعائم التى تقوم عليها الديمقراطية ضرورة توفر - الوعى العام لدى فئات المجتمع السياسى ويقصد بذلك أن يكون عامة الشعب مدركين تماما لمصالح وأهداف مجتمهم ... وهكذا يقال أن الديمقراطية لاتتمو أو تزدهر فى مجتمع لايفهمها وعلى ذلك بعد التعليم والثقافة من الشروط الضرورية للديمقراطية الناجحة بالإضافة الى ضرورة وجود الصحافة الحرة المستنيرة وحرية الاتصال والاجتماع وحرية النشر والمناقشة والحوار.

أكبريت كإحدى دعائم الديمقراطية :

والحرية وان كانت ركيزه من ركانز الديمقراطية فهى فى ذات الوقت هدفا أساسيا تسعى الديمقراطية الى تحقيقه.

والحرية كلمة ذات طابع سحرى قامت من أجلها حركات ثورية عديدة على مر التاريخ ... وهذه الحركات نحو الحرية كانت تعنى فى جوهرها توفير المناخ الاجتماعى والسياسى اللائم لكى يعبر الأفراد عن ذواتهم والحرية كمفهوم سياسى تعنى أنعدام القهر أو التسلط على الأفراد أو الجماعات بحيث أنهم يتصرفون بوحى من ارادتهم الخاصة.

والحرية في الدولة الحديثة هي حرية نسبية ذلك ان الارادة الخاصة بالفرد ورغباته الذاتية قد تعارض مع ارادة ورغبات غيره من الأفراد بحيث اذا تصرف كل فرد بدون ضوابط لحيته لأدى ذلك الى الصراعات الاجتماعية وانعدام الاستقرار في المجتمع وو يمكن القول أن الديمقراطية الحقيقية هي التي تستطيع التنسيق بين حماية الحريات الفردية وتدعيم التضامن الاجتماعي.

ونحن نفق مع كثير من الباحثين في أن الحرية المطلقة في المجتمع الحديث قد تؤدي الى الفوضى المطلقة .

وعلى ذلك فإننا نرى أن الحرية في المجتمع الديمقراطي الحديث.

ننضبط بعدة ضوابط هي كالتالي :

- ١- الضوابط الاجتماعية وهي التي تتعلق بالقيم والمعتقدات السائدة في المجتمع .
- ٢- الضوابط القانونية وهي مجموعة القواعد القانونية التي يتصرف في نطاقها الأفراد وفقا لمبادئ القانون.
- ٣- الضوابط السياسية والتي تتعلق باحترام النظام السياسي ومؤسساته الدستورية.
- ٤- الضوابط الدينية وهي التي تتعلق بالقيم الدينية التي تدعو الى احترام حريات الآخرين ورغباتهم وعدم المساس بها .

والحرية وان كانت تعني توافر المناخ الذي يجد فيه الأفراد ذواتهم وهي في ذاتها انما تعد نتاجا للحقوق التي يمنحها المجتمع للأفراد فإنها تعد في نفس الوقت شعور سيكولوجي.

ويرى فريق من الباحثين أن للحرية بعدين هما البعد الشخصي أو المدني و البعد السياسي ... وتشير الحرية الشخصية أو المدنية الى توفير الأمن الاجتماعي للفرد فيما يتعلق بحياته الشخصية فله أن يتمتع بحرية الملكية الشخصية وحرية التنقل ، وحرية التعبير وله أن يتمتع أيضا بحرية الفكر العقيدة.

أما الحرية السياسية فهي تعنى أن الفرد كمواطن في الدولة له حق انتخاب ممثلى الشعب في البرلمان . أى انه يسهم في تشكيل الحكومة ومراقبتها.

والى جانب الحرية المدنية والحرية السياسية هناك الحرية الاقتصادية أى حرية العمل والانتاج والتي تدخل في رأينا - في نطاق الحرية المدنية وعلى جانب آخر فإن المشكلة الأساسية التي واجهت الديمقراطية فهي تتمثل في التوفيق بين الحرية والسلطة ذلك أن الديمقراطية فهي تتمثل في التوفيق بين الحرية والسلطة ، ذلك ان الديمقراطية تنفر من القهر وتشجع الحرية دائما ... ومع ذلك فإن الحكومات الديمقراطية عليها أن تمارس مسئوليتها في إطار القانون .

والواقع أن الصراع بين تحقيق المصلحة العامة وحماية حقوق الأفراد هو صراع تاريخي قائم منذ فترات بعيدة ... ولهذا يرى البعض أن الحلول النهائية لنظرية حقوق الأفراد وحررياتهم العامة تتوقف الى حد كبير على نتيجة هذا الصراع .

وعلى ما ينتهى إليه التنظيم السياسى فيما يتصل بالعلاقة بين الفرد والجماعة وفيما يتصل بالتوازن بين الحرية والسلطة .

على أن البحث عن هذا التوازن ليس أمراً هيناً فظاهرة الحرية ليست حالة معنوية بقدر ما هى حالة واقعية يتوقف الحل الملائم لها على التفاعل بين المتغيرات والمؤثرات السياسية - العسكرية - والإجتماعية والإقتصادية في المجتمع ولهذا كله يتغير معنى التوازن بين الحرية والسلطة بتغير الزمان والمكان وعلى اية حال فإن التوازن بين الحرية والسلطة يستند إلى حقيقتين أساسيتين أولاً التسليم بأهمية وجود السلطة لكل مجتمع مع تدعيم هذه السلطة وتقويتها في اطار للسيادة والقانون على نحو يكفل تحقيق الحرية والامن والسلام .

ثانياً : عدم المغالاة في دعم السلطة حتى لا ينتهى الامر إلى ان تصبح السلطة قوة مادية استبدادية تطيح بحقوق الافراد ... ولهذا يتعين ان تكون هناك ضمانات لعدم انحراف السلطة عن اهدافها .

وما من شك في ان الديمقراطية كأسلوب للحكم هى المناخ الملائم لنمو الحريات في المجال السياسى لانها تشترط توفر ارادة حرة لدى المحكومين لقيام السلطة على امس سليمة . والحرية وان كانت تهدف إلى الاستقلال الذاتى للافراد فإن بذلك لا يعنى ابدأ انطواء الافراد وانما الاستقلال هنا مستمد من طبيعة النظام الاجتماعى والسياسى الذى تحميه وتدعمه الدولة .

والديمقراطية ليست مسألة اغلبية عديدة فحسب وانما هى طريقة في التفكير وفي تناول الامور من خلال مناقشات حرة فهى بالتالى توفر حرية الفكر والمناقشة والحوار .

اشكال الديمقراطية

وتشترك نظم الحكم الديمقراطية المختلفة في خاصية اساسية وهى انها ترجع السلطة العامة إلى الشعب باعتبارها صاحب السيادة وعلى ذلك يمكن التاكيد على الحقيقة الاساسية في هذا الصدد والى مؤداها ان الشعب يمكن ان يياشر بنفسه العملية السياسية عن طريق المشاركة المباشرة ... وبإمكاننا ايضا ان نتصور ان الشعب له الحق في ان ينيب عنه بعض الافراد في ادارة الحكم معينين عن سيادة الشعب .

وهكذا نستطيع ان نفرق بين صورتين للحكم الديمقراطى هما :

١ - الديمقراطية المباشرة :

وهى اقدم صور النظام الديمقراطى وتعنى ان يشترك اكبر عدد من الافراد في ادارة شئون الحكم دون وساطة ... ولقد شهدت المدن اليونانية القديمة هذا النوع من الديمقراطية والى كان المواطنون فيها يتولون في الواقع رسم سياسة الدولة ووضع خططها .

على ان الديمقراطية المباشرة تفترض بعض الظروف او الشروط التى يصعب ان تتوافر في الدول الحديثة ، اذ يتعين ان تكون الدولة محدودة الاقليم وتضم عدداً قليلاً نسبياً من المواطنين حتى يستطيع الشعب ممارسة الحكم .

وعلى ذلك فإذا كان النظام الديمقراطي المباشر ينطوى على ميزة هامة وهى ان يحقق مبدأ سيادة الشعب تحقيقاً مثالياً .

إلا انه يعاني من بعض اوجه القصور ومن ذلك البعد عن الواقعية حتى لا يمكن باى حال تطبيقه في الدول الحديثة والكبرى والتي تتصف بالمساحات الكبيرة وتضاعف أعداد السكان بما قد يهين لضعف التجانس الاجتماعى والسياسى وما قد يؤدي اليه من صراعات سياسية وطبقية هذا فضلا عن تعقد النظم الاقتصادية الحديثة .

واذا كانت المدن اليونانية القديمة قد مارست الديمقراطية المباشرة فإنها لا توجد الان الا في بعض المقاطعات السويسرية المحدودة المساحة والسكان والافراد الذين يمارسون العملية السياسية في هذه المقاطعات يطلق عليهم " المواطنون العاملين " وهؤلاء يجتمعون سنوياً في صورة جمعية شعبية للتصديق على القوانين ويعرف هذا النظام السياسى باسم نظام حكومة الجمعية "

٢ - الديمقراطية النيابية :

وهى نظام للحكم الديمقراطي يقوم على اساس ان الشعب ينتخب نواباً او ممثلين عنه يمارسون السلطة باسمه ونياابة عنه وذلك خلال مدة معينة يحددها الدستور
إن الديمقراطية النيابية اذا نظام سياسى قوامه البرلمان الذى يتولى وظائف الحكم ويتألف من اعضاء يعينهم مجلس الشعب بالانتخاب ويستند الحكم النيابي إلى عدة مبادئ .

١- ضرورة وجود برلمان منتخب بواسطة الشعب .

٢- ان يمثل عضو البرلمان الشعب كله لا لناخبي دائرة فحسب

٣- ان يستقل عضو البرلمان عن ناخبيه اiban نيابة فلا يكلف بتقديم كشف حساب لهم عن اعمالة وليس لهؤلاء حق عزلة .

٤- ان يكون للبرلمان اختصاصات تشريعية هي سن القوانين ، واختصاصات مالية هي الموافقة على الميزانية واختصاص سياسي هو مراقبة السلطة التنفيذية .

٥- ان ينتخب عضو البرلمان لمدة معينة يحددها الدستور .

٦- من الضروري عمل الانتخابات الحرة العامة بصفة دورية او ما يطلق عليه تجديد البرلمان بحيث يعيد الشعب انتخاب مائثلى وذلك تحقيقاً لمبدأ الرقابة الشعبية على نوابه .

ولذلك يتعين ان تكون مدة النيابة محدودة .

وهناك صورة اخرى لنظام الحكم الديمقراطي هي - الديمقراطية شبه المباشرة والتي تعد شكلا وسطا بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية ويؤمن هذا النظام بحق الشعب في التدخل بصورة مباشرة في الشئون العامة والتشريع - في ظروف معينة في نفس الوقت الذي ينتخب فيه الشعب برلماناً ينوب عنه ومعنى ذلك بعبارة اخرى ان النظام الديمقراطي شبه المباشر يحول للشعب ، وهيئة الناخبين حق مراقبة البرلمان .

وتفسير لذلك فإن للنظام الديمقراطي شبه المباشر عدة مظاهر هي :

أ- حق الاستفتاء الشعبي والتي يقصد به استفتاء الشعب على امر من الامور العامة فإذا تعلق الاستفتاء بالقانون سمي استفتاء تشريعياً وذلك يعرض القانون على الشعب لاقتراره بالقبول أو الرفض بعد ان يتم عرضه على البرلمان و اذا كان الاستفتاء لاقرار سياسية جديدة او تدعيماً لمركز رئيس الدولة سمي استفتاء سياسياً .

ب - حق الاقتراح الشعبي حيث قد يخول نظام الحكم لعدد من الناخبين حق اقتراح القوانين وذلك ان يتقدموا إلى البرلمان بمشروع قانون فليتزم البرلمان بمناقشته وعلى ذلك تظهر مساهمة الشعب فعلياً في التشريع .

ج- حق الاعتراض الشعبي ويقصد به حق عدد من الناخبين في الاعتراض على بعض القوانين الصادرة من البرلمان خلال مدة معينة من تاريخ نشرة ... ولا يترتب على هذا الاعتراض سقوط القانون وانما يوقف تنفيذه إلى ان يتم استفتاء الشعب عليه .

٥- حق المطالبة بإقالة نائب البرلمان ، وهذا الحق تقرر بعض الدساتير .

٦- حق الحل الشعبي : وبمقتضى هذا الحق يجوز للناخبين المطالبة بحل الهيئة البرلمانية ... وهنا يجب

ان يعرض الامر على الشعب للاستفتاء

وهذه هي الاسس والاركان التي يسند اليها النظام الديمقراطي شبه المباشر والذي يعد اقرب

النظم الديمقراطية إلى الواقعية طالما ان الديمقراطية المباشرة تكاد تكون مستحيلة عملياً ... وان

الديمقراطية النيابية تجعل السيادة الفعلية في قبضة البرلمان

وللديمقراطية شبه المباشرة مميزات هامة ... فهي تحكم مراقبة الشعب على البرلمان ... وهي

تحول دون استبداد الاغلبية البرلمانية بعد توزيع السلطات التشريعية بين البرلمان والشعب .

كما ان القوانين تجي معبرة تماماً عن ميول الشعب ورغباته ...

ومع ذلك كله لا تنأى الديمقراطية شبه المباشرة عن بعض اوجه القصور ... إذ ان اشراك

الشعب في العملية السياسية على ذلك النحو يفترض ان لديه درجة كافية من الوعي السياسي ...

وهو امر لا يتحقق في كل الاحوال خاصة في مجتمعات الدولة النامية .

ثم ان الاستفتاء الشعبي على القوانين عادة لا تسبق مناقشات كافية تسمح لفئات الشعب

المختلفة بالوقوف على مختلف وجهات النظر السياسية التي تحيط بالموضوع مما يجعل امر الحكم عليه

صعباً في اغلب الاحيان .

الفصل السابع

النّمية الاقتصادية والاجتماعية

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

مداخل :

مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية اتضحت معالم نسق عالمى ثنائى القطبية احدهما الكتلة الغربية
بزعامة الولايات المتحدة الامريكية وثانيهما الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتى .. وكان من
نتائج ذلك تخلص عدد كبير من دول العالم من السيطرة الاستعمارية وتفكك النظام الاستعمارى ..
ومنذ ذلك التاريخ تزايد الاهتمام بموضوع التنمية الاقتصادية خاصة فى الدول الفقيرة والى حصلت
على الاستقلال السياسى والسيادة الكاملة بعد عهود طويلة من التبعية السياسية والاقتصادية للدول
الاستعمارية .. وهكذا انقسم العالم الى دول متقدمة يتمتع شعوبها بنصيب كبير من الدخل العالمى ،
ودول فقيرة أو متخلفة لا تحصل شعوبها الا على نسبة ضئيلة من هذا الدخل... واذا كانت ظاهرة
التخلف الاقتصادى والحضارى هى ظاهرة تاريخية قديمة متصلة فى دول كثيرة الا ان الجديد فى
الأمر هو ادراك خطورتها ورغبة الدول الفقيرة فى التخلص من آثارها وكان ذلك بمثابة الخطوة
الاولى فى الاهتمام بعملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية .. ومما يزيد أهمية هذه العملية
بالنسبة للدول النامية ليس فقط التفاوت الواضح بين مستويات الدخل الفردية فيها مقارنة بالدول
المتقدمة ، وانما لميل هذا التفاوت الى الانفعال باستمرار كنتيجة لاتساع الفجوة التكنولوجية بين
مجموعة الدول النامية والدول المتقدمة .. وهكذا نجد أن المشكلة التى تواجه تلك المجموعة من الدول
فى الوقت الحاضر لا تنحصر فقط فى وضع برامج وخطط تنموية لزيادة متوسط دخل الفرد فيها ،
وانما تعدى ذلك الى ضرورة تضيق الفجوة التكنولوجية والتفاوت الاقتصادى والاجتماعى بينها
وبين الدول المتقدمة .

والواقع أن الاهتمام بمشكلة التنمية ، لم يعد مقصوراً على مجهودات الدول النامية وحدها ، بل تعدى ذلك إلى المستوى الدولى حتى أصبح هناك اتجاهات دولياً بأهمية التزام الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية .

ومن مظاهر الاهتمام الدولى بقضية التنمية فى الدول النامية ما قررتة الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى عام ١٩٦١ من اعتبار عقد السنين " عقد الأمم المتحدة للتنمية " .. لكن واقع الأمر ان اهتمام الأمم المتحدة بقضية التنمية كان قبل ذلك بسنوات عديدة .. فخلال السنوات الاولى لنشأة المنظمة الدولية كانت الموارد المالية تحت تصرف المنظمة ووكالاتها المتخصصة لشن حرمها على الفقر والمرض والجهل محدودة للغاية . وكان " البرنامج الموسع للمساعدات الفنية " الذى أقرته الجمعية العامة فى عام ١٩٤٩ كان يعتمد على تبرعات الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة .. وكان البرنامج يهدف إلى تقديم الخبرة فى مجالات الصحة والتعليم والتدريب الفنى والنقل والاتصالات .. وهذه المساعدات الفنية للدول النامية كانت حيوية لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . ولكن هذا المساعدات الفنية وحدها لم تكن كافية حيث لم تساندها رؤوس أموال كافية .

ولقد كانت اقامة البنك الدولى للانشاء والتعمير كإحدى ثمار اتفاقية - بريتون وودز عام ١٩٤٤ لاصلاح ما خلفته الحرب العالمية الثانية من تدمير فى الاموال والارواح فضلاً عن التدهور فى المبادلات التجارية الدولية .. ولقد ظهر من بين دواعى حفظ السلام العالمى فى تلك الفترة ضرورة العمل على تضيق الفوارق الشاسعة فى مستويات المعيشة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، الأمر الذى جعل تنمية اقتصاديات البلاد النامية أحد الأهداف الاساسية لفكرة قيام البنك الدولى والذى بدأ أعماله فى يونيو ١٩٤٦ .

وكان من أهم اختصاصات تلك المؤسسات الدولية :

مساعدة الدول الأعضاء على التعمير والتنمية عن طريق تسهيل الاستثمار في المشروعات

الانتاجية ، وتنشيط وتنمية التجارة الدولية .

ومن أنشطة البنك الرئيسية التي تزايدت في الفترة الاخيرة تقديم المعونة الفنية للأعضاء كدراسات الجدوى وخدمات الخبراء والمستشارين الاجانب وايفاد العاملين الوطنيين للتدريب في الخارج وغير ذلك من أوجه المعونة الفنية التي قد تفوق في أهميتها للدول النامية الامول التي حصل عليها تلك الدول من البنك الدولي I.B.R.D. ويضطلع البنك بتلك المهمة بحكم ما يتوافر له في ميدان التنمية الدولية من خبرات ومعارف الأعضاء مما يستطيع تكريسه لخدمة أى بلد يطلب المشورة في مسائل السياسات الاقتصادية العامة والتخطيط والادارة والتدريب وتعبئة راس المال الوطنى وترشيد استخدام الموارد البشرية فضلاً عن تطوير الخدمات الاحصائية .. كما يتبع البنك معهد للتنمية الاقتصادية يتولى تدريب المسؤولين من الدول النامية في شئون التنمية هذا فضلاً عن برامج الابحاث التي ينظمها البنك في مجالات التخطيط الاقتصادى في التنمية الريفية والتمويل والتجارة الدولية والصناعة والمؤسسات التمويلية والتنمية الاقليمية ونمسياً مع اتجاه البنك في تكثيف مساعداته للدول النامية فقد تم انشاء مؤستان هامتان تابعتان للبنك هما :

١ - هيئة التنمية الدولي I.D.A :

ويطلق عليها أيضاً الوكالة الدولية للتنمية والتي تأسست عام ١٩٦٠ بهدف توفير القروض للدول الفقيرة بشروط أكثر سهولة من شروط البنك الدولي ذاتة .. فقد قامت الهيئة بمبادرة من الولايات المتحدة الامريكية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة .. وتقدم الهيئة الائتمان للسدول

الراغبة بدون فائدة لمدة خمسين عاماً .. ويبدأ السداد بعد فترة سماح مدتها عشر سنوات .. ولقد ساهمت هيئة التنمية الدولية الى حد كبير في توسيع نطاق المعونات والقروض التي يقدمها البنك الدولي .

ب - مؤسست التمويل الدولي :

وانشئت قبل هيئة التنمية الدولية وتحديدًا في عام ١٩٥٦ وتمثل هذه المؤسسة مصدرًا هامًا من مصادر القروض السهلة وذات الشروط المقبولة مثل انخفاض فوائد قروضها وطول آجالها .. ومهمة هذه المؤسسة هي المساعدة في تنمية اقتصاديات البلدان الأقل تقدماً

أما مجال التمويل الذي تساهم فيه المؤسسة فهو المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة ..

وقروض مؤسسة التمويل الدولية لامتحن الا للدول النامية شديدة الفقر - وكانت من أهم الدول المتلقية لمعونات مؤسسة التمويل الدولية دول افريقيا شبة الصحراوية وعلى جانب آخر انتقدت الدول النامية منظمة التجارة العالمية CATT المنشأة عام ١٩٤٧ رغم ما أنجزته في مجال تحرير التجارة الدولية الا ان المنظمة لم تراعى تلك الدول بخصوص احتياجاتها في مجال التجارة مع الاسواق الخارجية للدول الصناعية وكانت الدول النامية على اقتناع متزايد بضرورة اعادة تشكيل نظام التجارة العالمية لحل مشاكلها وكان هذا محور اهتمام - مؤتمر التجارة والتنمية " الانكساد UNCTAD " والذي عقد في جنيف عام ١٩٦٤ وحضر المؤتمر ممثلو مائة وعشرون دولة منها سبع وسبعون دولة نامية ..

ولقد توصل المؤتمر الى توصيات تؤدى عند الأخذ بها الى مساعدة الدول النامية على زيادة عائداتها من التجارة وتثبيت العائدات ، وكذلك تؤدى الى زيادة صادراتها من المنتجات المصنعة ، والحصول على راس المال اللازم للتنمية .

وتقرر أن يصبح المؤتمر ذاته بمثابة أحد أجهزة الجمعية العامة للأمم المتحدة ويعقد دوراته على فترات لاتزيد عن الثلاث سنوات .

وباختصار تقرر أن يقوم المؤتمر باصدار توصيات في المسائل المتصلة بالتجارة والتنمية وذلك بالتعاون مع الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعى تحقيقاً للتنسيق داخل اطار الأمم المتحدة .

وقد شهد العالم بالفعل العديد من المؤتمرات التى تناقش قضية التجارة والتنمية تحت مظلة الأمم المتحدة .. الأمر الذى يدل على ازدياد الاهتمام العالمى بمشكلة تنمية البلدان النامية وأعتراف الدول المتقدمة بأن التنمية الاقتصادية مسئولية مشتركة تقع على عاتق كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

ولكن مع ذلك لم تكن المساعدات الدولية للدول النامية في هذا المجال على مستوى الأموال المعقودة على دور الدول المتقدمة من أجل تحقيق التنمية .

فقد طالبت الدول النامية بالتزام الدول المتقدمة بتخصيص ١% من إجمالي ناتجها القومى لمساعدة التمية في الدول الفقيرة وضرورة وضع تعريفات جركية تفضيلية للدول النامية لمساعدتها في زيادة صادراتها لأسواق الدول المتقدمة وحتى تزداد حصيلة الدول النامية من العملات الحرة التى تساعد على زيادة واردتها من الدول المتقدمة خاصة الآلات والمعدات التى تحتاجها في عملية التنمية..

والواقع ان مجموع ما تدفق من رؤوس أموال من الدول المتقدمة الى الدول النامية قد ازداد بصورة ملحوظة منذ عقد الستينات ، الا أن هذه الموارد المتدفقة لم تزد بنفس معدل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة .. ولكن على الرغم من ذلك فإن معدلات النمو التي حققتها الدول النامية في العقدين الآخرين كانت أسرع من مثيلاتها في الدول الصناعية المتقدمة خلال المراحل المماثلة من تاريخها ، الامر الذي يشير الى مقدرة الدول النامية على مواجهة مشكلاتها الاقتصادية وتحقيق جهود كبيرة في مجالات التنمية ..

ومما هو جدير بالذكر أن هناك العديد من المؤشرات التي تدل على تزايد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في البلدان النامية فلقد استطاعت العديد منها أن تحقق تقدماً كبيراً في مواجهة كثير من العقبات التي تعترض سبيل تقدمها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية .. ومن أهم المؤشرات على ذلك أن بعض الدول النامية استطاعت أن تحقق معدلات في ناتجها القومي الحقيقي خلال العقود الاخيرة ، كما استطاعت هذه الدول أيضاً أن تحدث تغييراً جوهرياً في هيكلها الاقتصادية باعطاء أهمية أكبر للتصنيع والصادرات الصناعية واصبح لهذه الدول الآن دوراً كبيراً في الاقتصاد الدولي وتسمى هذه الدول حالياً بالدول الصناعية الحديثة ومن امثلتها البرازيل وهونج كونج وكوريا الجنوبية وسنغافورة ودول شرق آسيا " آسيان " .

التنمية الاقتصادية

كثيراً ما يستخدم في دراسات الاقتصاد والتخطيط القومي مصطلحي التنمية **Development - والنمو Growth** بمعنى واحد وكمترادفين للتعبير عن معدل الزيادة في الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي ليجتمع معين خلال فترة زمنية معينة .. ولكن في واقع الامر يختلف تماماً المعنى الدقيق لكل مصطلح عن الآخر ..

فالنمو الاقتصادى حالة تعبر عن حدوث زيادة مستمرة فى الناتج القومى الاجمالى للمجتمع وأيضاً فى متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج والذي يمكن الحصول عليه بقسمة الدخل القومى على عدد السكان .. ويلاحظ أن مفهوم النمو الاقتصادى بالمعنى المتقدم يتطلب ضرورة ارتفاع معدل نمو الدخل القومى فى المجتمع عن معدل نمو السكان فيه ، فإذا زاد الدخل القومى بمعدل أقل من معدل الزيادة السكانية فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى سوف ينخفض وبالتالي سوف ينخفض مستوى المعيشة للأفراد وهو ما يعبر عنه بخلف الاقتصادى .

وهناك ثلاث حالات للنمو الاقتصادى :

١ - النمو التلقائى :

ويقصد به الزيادة المستمرة فى الدخل القومى الحقيقى بمعدل يفوق معدل السكان فى المجتمع .

ويحدث هذا النمو نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية فى المجتمع بطريقة تلقائية دون الاعتماد على وضع الخطط الاقتصادية أو التخطيط القومى .

ب - النمو العابر :

ويحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة " عادة ما تكون خارجية " ويزول بزوالها . وهذا النمو ليس له صفة الاستمرار وقد عرف هذا النوع فى بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات فى تجارتها الخارجية ولكن آثار هذا النمو كانت محدودة بسبب عدم استمرار أو انتظام العوامل السق أدت اليه وأيضاً كان لجمود النسق الاجتماعى والثقافى فى تلك الدول دوراً كبيراً فى عدم استيعاب هذا النمو .

ج - النمو المخطط :

وهذا النوع من النمو يحدث نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع استراتيجية للتخطيط الاقتصادى .. وعلى ذلك فإن فاعلية هذا النمو ترتبط ارتباطاً وثيقاً بواقعية الخطط الاقتصادية ومراحلها ومرونة السياسات الادارية والاقتصادية المتبعة والنمو المخطط يعتبر ثغراً ذاتى الحركة مثله فى ذلك مثل النمو الطبيعى ، ولكنه بمعدلات أسرع .. وذلك على عكس النمو العابر الذى يعد ثغراً تابعاً ولا يملك الحركة الذاتية .

والنمو المخطط يصور المسار الذى سارت عليه دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى والصين خلال القرن الماضى .

أما مفهوم التنمية الاقتصادية :

فيشير إلى معنى أوسع مما يتضمنه مفهوم النمو الاقتصادى مفهوم التنمية الاقتصادية لا يقتصر فقط على حدوث زيادة فى الدخل الحقيقى وفى متوسط نصيب الفرد منه فى المجتمع ، بل يتضمن الى جانب ذلك حدوث تغير جذرى فى هيكل الانتاج وفى البنية الاقتصادية للمجتمع وتطوير وسائل وطرق الانتاج .

وأيضاً تغير هيكل العمالة " نوعيتها " وتغير أنواع السلع المنتجة كما يتضمن أيضاً تغير الاطار الاجتماعى والثقافى للمجتمع ...

الهم مظاهر التنمية الاقتصادية :

ان عملية التنمية الاقتصادية تعد عملية متعددة الجوانب تشمل على اعادة تنظيم وتغيير النظام الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع ككل وذلك من خلال احداث تغير جذرى لهذا النظام بما يتضمن توسيع الطاقة الانتاجية ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية .

وأن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية ذات مراحل طويلة الجبل وليست مؤقتة أو عارضة وبالتالي فإن التغيير في الهيكل الاقتصادى والاجتماعى يجب أن يتم بطريقة تدريجية حتى يتحقق ثمار التنمية .

ثم انه مع ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى يجب مراعاة أن يقترن ذلك بعدالة توزيع الدخل لصالح أفراد الطبقة الفقيرة .ويعنى آخر ضرورة إعادة توزيع الدخل بطريقة تضمن ارتفاع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لهذه الطبقة والتي تشكل غالبية السكان فى معظم الدول النامية وعلى كل ما تقدم يمكن القول ان مفهوم التنمية الاقتصادية يشير الى معنى أوسع من معنى النمو الاقتصادى ، ومن ثم فمن الممكن حدوث نمو اقتصادى فى دولة ما بالرغم من عدم حدوث تنمية اقتصادية فيه .. فقد أثبت بعض الدراسات أن العديد من الدول النامية قد حققت معدلات نمو اقتصادى مرتفعة خلال فترة زمنية معينة الا أن ذلك لم يترتب عليه تغيرات جذرية فى النشاط الاقتصادى ولكن على العكس فإن التنمية الاقتصادية تنطوى على النمو الاقتصادى وتحتوية .. اذا أن حدوث تغير فى هيكل الانتاج وهيكل العمالة وتغيير نوعه السلع والخدمات المنتجة يؤدى الى حدوث زيادة مستمرة فى الدخل القومى الحقيقى وفى متوسط نصيب الفرد منه ومن ثم حدوث نمو اقتصادى ملحوظ .

وبصفة عامه فإن عملية التنمية الاقتصادية تهدف الى القضاء على معالم التخلف الاقتصادى والاجتماعى مثل انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض معدلات الانتاج واختلال الهياكل الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة وتفشى الامية التعليمية وارتفاع الديون الخارجية ، والتبعية التكنولوجية ..

ولكن مما لاشك فيه أن نجاح الدول النامية في تحقيق معدلات تنمية اقتصادية عالية يتوقف على نوع التنظيم الاقتصادى الذى تتم من خلاله عمليات التنمية ، الأمر الذى يتطلب معه بداية تحديد نموذج أو استراتيجية التنمية الملائمة لدول مثل دول العالم النامى ..

وتشير تجارب التنمية في دول العالم المتقدم مثل بعض دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية الى أنما حققت معدلات نمو عالية من خلال اتباع نظام المشروعات الخاصة أو ما يسمى بنظام الحرية الاقتصادية في بداية مراحل انطلاقها نحو ثورة التصنيع ويقوم نظام المشروعات الحرة على عدة دعائم أهمها تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادى وترك عملية التنمية الى آليات السوق تبعاً للعرض والطلب ، وتعظيم المصلحة الاقتصادية " الربح المادى كهدف أساسى " وزيادة معدلات الاستثمار في التصنيع تبعاً لبدأ المنافسة الاقتصادية الحرة .. ويطلق على هذا النظام " النموذج الرأسمالى " في التنمية الاقتصادية أو اقتصاد السوق واهم ملامح هذا النموذج الاقتصادى الملكية الخاصة لادوات الانتاج وتعتبر الملكية الخاصة في النظام الرأسمالى هى اساس النشاط الاقتصادى او بمعنى آخر شأن الملكية الخاصة هى روح النظام الرأسمالى .

والفرد في هذا النظام هو الخلية الاقتصادية الاساسية في كل ميادين النشاط الاقتصادى .. أما النموذج المقابل للنموذج الرأسمالى فكان النموذج الاشتراكى والذى كان يقوم على نظام الملكية الجماعية لادوات الانتاج وهو نظام اقتصادى ذو توجه مركزي مخطط وقد ساد في دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى في القرن التاسع عشر .

وتشير التجارب التنموية للدول المتقدمة التى اتخذت طريق التنمية الرأسمالية أو التى اتخذت طريق التنمية الاشتراكية المركزية المخططة أن عملية التنمية الاقتصادية تقتضى توافر عنصر اساسى لايمكن تجاهله الا وهو عنصر " الارادة التنموية " تلك الارادة التى يجب أن تشمل فئات المجتمع ككل .

ويقتضى توافر ارادة التنمية تغير جذرى فى الأفكار والاتجاهات والسلوكيات السائدة فى المجتمع - كما تقتضى تغييراً جوهرياً فى العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ولعل الوعي بأبعاد وخصائص حالة التخلف الاقتصادى ، وضرورة التخلص منه بآليات اللازمة لذلك يعتبر صلب الارادة التنموية فى أى مجتمع .

وليس هناك شك فى ان تأخر تجارب التنمية الدول النامية فى حقبة الخمسينات وما بعدها من القرن العشرين انما يرجع الى عدة مبررات وحقائق كان من اهمها غياب ارادة التنمية الحقيقية فى هذه المجتمعات مما اتضح معه غياب استراتيجية واضحة المعالم للتنمية فى تلك المجتمعات واذا كانت الارادة التنموية على هذه الدرجة العالية من الاهمية حتى يمكن للمجتمعات النامية أن تسير بخطى ثابتة نحو التقدم الاقتصادى والاجتماعى .. فإنه يتعين بداية تحليل ارادة التنمية لدى النخبة الحاكمة فى هذه المجتمعات وأيضاً لدى شعوبها .

فإنعدام التنمية فى هذه المجتمعات اما ان يرجع الى عدم توافرها لدى النخبة الحاكمة ، وإما أن يرجع الى عدم توافرها فى شعوب هذه المجتمعات .

أما فيما يتعلق بالنخبة فهى القيادات السياسية والإدارية والثقافية وبدراسة ارادة التنمية لدى هذه النخبة يتضح لنا أنماطاً معينة لهذه القيادات . النمط الأول هو تلك القيادات الواعية والمدركة لقضية التخلف والتنمية الا أن عملية التنمية قد تضر بمصالحها ولا تتفق وطموحها الشخصية ويسود هذا النمط حيث تكون السلطة السياسية بمنزلة لمصالح الاقطاع وكبار الملاك ويسود هذا النمط أيضاً فى المجتمعات التى تقوم على النشاط التجارى والاقتصادى وفى هذه الحالة فإن التنمية الاقتصادية وما تفرضه من شروط وقيد تنظيمية تضر بمصالح هذه الفئة وبالتالي فإنها تكون عائقاً أمام عملية التنمية.

وهناك نمط آخر من القيادات التي يتوافر لديها أرادة التنمية ولكن بصفة جزئية وهذه القيادات على وعى تام بقضية التخلف الاقتصادى وابعادها لكنها على جانب آخر غير واعية بأبعاد عملية التنمية وأهميتها وأيضاً غير واعية بأساليبها وادواتها وهذا النمط من القيادات شائع فى عديد من الدول النامية .

وأخيراً هناك نمطاً من أنماط القيادات فى الدول النامية لا يقل أهمية عن الأنماط الأخرى إن لم يكن أهمها فى رأينا .

وهو نمط قيادات التحرر الوطنى وهى قيادات وطنية قادت معاك التحرير والاستقلال الوطنى واضطلعت هذه القيادات بمهام عملية التغير والتنمية الاقتصادية بعد أن قضت على القيادات الاستعمارية السابقة .

ولقد توافر لهذا القيادات الوعى بقضية التخلف وضرورة التخلص منها مع الوعى بأهمية عملية التنمية و أبعادها .

الا أنها فشلت فى نقل هذه الارادة نحو شعوبها ويرجع ذلك الى اعتماد هذه القيادات على شعارات براقية مثل بناء الدولة العصرية والدولة الحضارية ولم تترجم هذه الشعارات الى حقائق واقعية.

حيث أن تخطيط السياسات التنموية فى مجتمع معين يتطلب أكثر من مجرد رفع هذه الشعارات .. فرسم استراتيجية للتنمية الاقتصادية يلتزم تنفيذها المجتمع ككل تفترض تصوراً واضحاً لطبيعة الاهداف المطلوب الوصول اليها ثم لطبيعة النظام الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع وتركيبه وطبيعة القيم والاتجاهات السائدة وأنماط العلاقات الاجتماعية فيه .. والحق أن تلك

التصورات لم تكن واضحة تماماً لدى هذه النخبة وترتب على غموض تلك التصورات نتائج متعددة منها التخابر في رسم سياسات التنمية وتناقضها وعدم اتفاقها مع حاجات المجتمع .. ولعل أهمها أيضاً عدم القدرة على الارتباط باستراتيجية واضحة المعالم للتنمية ومن ثم الفشل في تعبئة الجماهير حول أهداف واضحة .

وكان من أسباب عدم قدرة هذه القيادات على وضع رؤيا سليمة لطبيعة المجتمع المستهدف أنما رفضت لأنماط الحضارة الأوروبية في التنمية سواء الرأسمالية أو الاشتراكية ، وحاولت خلق نمط " مختلط " في التنمية يتلائم مع طبيعة مجتمعاتهم ، هذا بالرغم من أن مفهوم عملية التنمية ذاتة كما تبنته هذه القيادات هو مفهوم منقول من قيم الحضارة الأوربية .

وبالنال كان لابد وأن يظهر التناقض والخلط فى انماط التنمية .

ولقد كان رفض الاطار الحضارى الأوربى هو نتاج تطور تاريخى أدى فيما يعد الى ما يسمى بأزمة الاختيار المتعلقة ببلدان العالم النامى ..

فحينما بدأ الاحتكاك الحضارى بين مجتمعات البلدان النامية والحضارة الأوربية وهو احتكاك أخذ صورة الغزو الحضارى أخذت كثيراً من الاطارات الحضارية السائدة في هذه المجتمعات في التحلل والتفكك .

وكان ذلك ايداناً بدأ مرحلة الانبهار الحضارى والى أفقدت تلك المجتمعات ثقفتها في تاريخها وتراثها وحضارتها وجعلتها تهافت على نقل معالم الحضارة الأوربية وتقليدها .

ثم كانت المرحلة اللاحقة وهى مرحلة بزوغ وانتشار حركات التحرر الوطنى لتحقيق الاستقلال السياسى والسيادة القومية ، وهى ما يمكن أن يطلق عليها مرحلة رد الفعل العكسى ،

وفى هذه المرحلة زال الانبهار الحضارى وبدأت عملية الصراع مع الحضارة الغازية .

ولقد تميزت هذه المرحلة بسمه أساسية هى محاولة هذه الحركات الرجوع الى التاريخ والتراث وحياة من جديد .

ويحتل هذه المجتمعات على الإستقلال السياسى جاءت:

المرحلة الثالثة وهى المرحلة التى حاولت فيها النخبة فى البلدان النامية أن تبدأ فى عمليات تنمية مجتمعاتها ، فعلى الرغم من تنبها قيمياً فى التنمية الاقتصادية مستقاه من الحضارة الغربية إلا أنها رفضت تماماً الاطار الحضارى الغربى وقد كان هذا الرفض راجعاً ربما الى عوامل سيكولوجية ترجع الى الطريقة التى فرضت بها تلك الحضارة على مجتمعاتهم فى مرحلة تاريخية معينة .

غير ان هذه القيادات كانت على وعى تام بأن تحقيق الانجازات الاقتصادية يفرض عليها أدوات جديدة وقيماً جديدة فى العمل والانتاج واسلوب الحياة .. ومن ثم كان لابد من " الاختيار " ومن هنا كانت هذه الازمة .. وكان الحل لهذه الازمة هو خلق طريق جديد يلائم طبيعة مجتمعاتهم ، ومن هنا ظهر طريق جديد فى التنمية هو طريق " مختلط " فيه من الجديد شكله وبقي من القديم مضمونه ..

ولقد ترتب على هذه الازمة لدى قيادات البلدان النامية عدم تمكنها من وضع تصور واضح لابعاد الاسلوب الجديد فى التنمية ونعنى " الاسلوب المختلط " .. ونتيجة لذلك فقدت الدول النامية استراتيجية واضحة المعالم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد ترتب على غياب استراتيجية واضحة المعالم للتنمية نتيجتان أساسيتان مرتبطتان تمام الارتباط . اما النتيجة الاولى فهى أن سياسات التنمية طالما أنها لاتتبع من كل واحد ولاتخدم غرضاً واحداً فلا بد وأن تتسم بالتناقض والتخبط . والنتيجة الثانية أنه يصعب تجميع وتعبئة شعوب المجتمعات النامية حول قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تصبح القضية مجرد شعارات

ترفع دون مضمون حقيقى واقعى .. لان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لايمكن نجاحها بدون اقتناع الشعوب بضرورتها ثم أنه في حالة عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم للتنمية يصبح التنظيم السياسى خالياً من المضمون ويتحول الى شبه ادارة حكومية بيروقراطية غير قادرة على قيادة الجماهير نحو عملية التغيير بل وتفقد الجماهير ثقتها به ومن هنا تأتي سلبيةها .

فالتنظيم السياسى الفعال لابد وأن يستند الى ايدولوجية واضحة وهو ما لم يتحقق لمجتمعات الدول النامية ومن هنا كان عجز التنظيمات السياسية عن قيادة جماهير مجتمعات الدول النامية نحو عملية التغيير .

ولقد ساعد على ذلك أن هذه التنظيمات كان يقوم عليها فئات اجتماعية ترفض الارتباط بأيدولوجية معينة وترفض مشاركة الجماهير معها في اتخاذ القرارات ، ومن هنا كانت سلبية الجماهير وانعدام ثقتها بهذه التنظيمات .. ولقد كان من اسباب انعدام الثقة أيضاً أن بعض قيادات هذه التنظيمات كان لها أنماط حياة استهلاكية ، بعيدة كل البعد عن متطلبات عملية التنمية ولاتلائم مع شعارات التنمية والتغير الاجتماعى التى رفعتها تلك القيادات .. وذلك على خلاف القيادات التى قادت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول أوروبا في القرن التاسع عشر والتي ولدت في عصر النهضة الأوروبية ومنها النظر الى الادخار بوصفه قيمة اجتماعية والعمل المنتج بوصفه ضرورة اجتماعية واقتصادية .. وعلى ذلك يمكن القول أن هذه الفئة من القيادات توافر لديها والى حد كبير الارادة التنموية والكفاءة التنظيمية والقدرة على تعبئة الجماهير نحو عملية التطور والتغيير .

غير أن الامر قد اختلف فيما يتعلق بمجتمعات الدول النامية وقيادتها التنظيمية والتي لم تلعب نفس الدور القيادي التي لعبتها في دول العالم المتقدم .. ويرجع ذلك لعوامل تاريخية وسياسية واقتصادية منها بقايا الرواسب الاقطاعية ، والبحث عن اوجة الربح السريع والخوف من المخاطر في الاستثمار الصناعي .

وهكذا نرى أن النخبة في معظم الدول النامية افقرت الى ارادة التنمية وبالتالي افقرت اليها أيضاً جماهير تلك الدول . على أن هذا الفشل لا يرجع في جميع الاحوال الى طبيعة هذه القيادات أو الى عوامل داخلية ترتبط بتكوين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول ، لأن بعض التجارب الاثمانية كان يسير بنجاح الا أن بعضها واجهت التعثر نتيجة لبعض العوامل الخارجية ومنها العقوبات الاقتصادية الدولية مثل الحصار الاقتصادي ومنها ربط اقتصاديات بعض الدول النامية باقتصاديات الدول الاستعمارية أو ما يطلق عليها التبعية الاقتصادية .

واذا كانت قيادات المجتمعات النامية فشلت في أن تبلور ارادة واضحة للتنمية وأن تقلبها لجماهير هذه المجتمعات ، فإن أحد مظاهر فشل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها قد يرجع الى التركيز الكامل على الاهتمام بالجانب الاقتصادي لعملية التنمية مع إغفال وتجاهل الهيكل الاجتماعي والثقافي السائد .

ولقد أثبتت بعض تجارب التنمية ان هذه المؤسسات تلعب في بعض الاحيان دوراً فعالاً في مواكبة أو عرقلة عملية التنمية .

ومن ثم فإن الاهتمام المتوازن بالاطار الاجتماعي والثقافي يصبح ذا أهمية استراتيجية في النجاح خطط التنمية الشاملة .

وهناك أمثلة متعددة على انماط النظم والعادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية السائدة تؤثر بشكل او بآخر على توجهات عملية التنمية الاقتصادية ومن المؤسسات الاجتماعية السائدة في بعض البلدان النامية نظام الطوائف الاجتماعية وهو نظام يتصف بالجمود في التقسيم الاجتماعى ولعل دولة مثل الهند أبرز مثال على سيادة هذا النظام فيها ويسود المجتمع الهندى نظام هرمى جامد للطوائف ينقسم بموجبه المجتمع الهندى الى آلاف الطوائف الرئيسية والفرعية وهذا النظام يجبر الانسان على ان يمتحن مهنة أبيه وأجداده .. وهو يخلق نوعاً جامداً لتقسيم العمل الوراثى والغير منتج .

ويؤدى نظام الطوائف الاجتماعية الى انعدام الحراك الاجتماعى أى قدرة الفرد على الانتقال من طبقة او فئة اجتماعية الى فئة أخرى ومن مهنة الى مهنة أخرى . اذ بموجب هذا التقسيم الغير مرن يتعذر بل يمتنع الاتصال والانتقال بين الطوائف الاجتماعية والمهنية .. ويؤدى هذا النظام بهذا الشكل الى اهدار للموارد البشرية المتاحة للمجتمع وعدم الاستخدام الامثل لها عن طريق قتله للكفاءات ولامهارات المختلفة .

ففى المجتمع الهندى تأتى طائفة " البراهما " فى اسفل الهرم الاجتماعى لنظام الطوائف ، وهى طائفة يزيد عددها على سبعون مليون نسمة ، ومع ذلك لايسمح لأفرادها الابداء بعض المهن المتدنية ويعتبر هذا النظام مما لاشك فيه عائقاً أمام عملية التنمية .

ولقد ألغت الحكومة الهندية هذا النظام فى اعقاب الاستقلال الا ان القيم والتقاليد الهندية ساعدت على استمرارة .

ومن المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر بشكل أو بآخر على حركة التنمية والتطور في البلدان النامية تلك التنظيمات القبلية حيث ترسخ العلاقات العائلية فيها ويكون الولاء لها وبالتالي تقاس مكانة الفرد بانتانة القبلي أولاً ، ويؤثر ذلك بدرجة كبيرة على طرق إختيار الأفراد للوظائف الادارية الهامة مما يعكس مبدأ " اهل الثقة " كمبدأ سائد في هذه المجتمعات .

ففي هذه الحالة يكون معيار الاختيار للوظائف هو معيار الانتماء القبلي أو العائلي وليس معيار الكفاءة ، وبالتالي تكون الفرصة مهيئة للفساد الاداري وضعف الادارة .

ولقد أجريت دراسات متعددة على مدى تأثير العلاقات الاجتماعية دون الكفاءة الفردية في اختيار الفرد في وظيفة معينة في بعض بلدان افريقيا وآسيا ولقد أكدت الدراسات أن التنظيمات الحزبية في هذه البلدان تعكس والى حد كبير التنظيمات القبلية أو الطائفية في تلك البلدان .

ويمك القول ان البناء الاجتماعي القائم على هذا العلاقات والذي يركز على الولاء الى العائلة أو القبيلة يضعف روح التضامن الاجتماعي ويؤدي الى الخسوية والمحاباه ويقوى غمط العلاقات الشخصية ويؤثر في قدرة الأفراد على اتخاذ القرارات الموضوعية وعلى جانب آخر تؤثر القيم والمعتقدات والتقاليد السائدة في مجتمع ما على استعداد افراد المجتمع لتقبل حركة التطور والتنمية بل و تؤثر بشكل مباشر على عملية التنمية ذاتها .. فنظام القيم والتقاليد السائد يخضع يخضع لمؤثرات متعددة منها الاديان والمعتقدات الاخرى السائدة التي ارتبطت بها والتي اصبح لها قداستها بالنسبة للأفراد وتؤثر في سلوكياتهم واتجاهاتهم .. ومثال ذلك ما يجرمة الدين الهندوسى من ذبح للأبقار والدعوة الى تقديسها مع حيوانات اخرى كالقرود ويجرم أيضاً استخدام الأبقار في الزراعة أو استخدام مستخرجاتها كسماد للأرض .. ويقدر البعض عدد رؤوس الأبقار في الهند

بحوالى ثلث عدد الأبقار فى العالم ، ونستطيع بذلك تصور مدى الفقر والموارد والثروة الحيوانية الذى يترتب على مثل هذه التقاليد بالإضافة الى أن تقديس الحيوانات وعدم السماح بذبحها الى جعلها وسيلة لنقل عديد من الأمراض والأوبئة وبالتالي تؤثر على مستوى الصحة العامة .

ومن ناحية أخرى يؤثر نسق القيم والمعتقدات السائدة فى انماط الاستهلاك والاستثمار ومثال ذلك التوسع فى الانفاق الاستهلاكية على الطقوس والافراح والاعياد وتأثر أيضاً دوافع العمل فى المجتمعات التقليدية بنسق القيم والعادات السائدة ، فإذا علمنا أن حاجات الفرد فى هذه المجتمعات محددة فإن ذلك يجعله يترك العمل حين يتوفر لديه المال الذى يكفيه .. و يترتب على ذلك انخفاض عرض العمل بعد الوصول الى مستوى معين من الدخل ، وبالتالي يتصف عرض العمل فى هذه المجتمعات بأنه منحدر للخلف .. ويرجع ذلك الى أن فكرة تجميع الثروة غير قائمة ولا تثير فى ذهن الفرد الصورة التى تثيرها فى ذهن عامل آخر فى مجتمع صناعى متقدم . وعلى ذلك يؤدى ضعف الحافز على تكوين الثروات الى ضعف بذل الجهد مما يؤثر سلباً على حركة تطور وتنمية المجتمع وإذا كانت قيمة الفرد فى بعض المجتمعات النامية لاتتحدد طبقاً لما يكسبه من دخل أو طبقاً لما لديه من ثروة ولكن تتحدد من خلال عوامل اجتماعية أخرى فإن ذلك يؤدى الى شيوع القدرية والتسليم بالواقع المادى المحيط بالفرد كقدر محتم لا يستطيع الفرد تغييره ومن ثم ينشأ ضعف الحافز الى تغيير هذا الواقع .

وتؤدى سيادة بعض القيم والمعتقدات المرتبطة بالنمط الاجتماعى الذى يعيش فيه الفرد الى خلق نوع التقديس للامطار المادى الذى يرتبط به ومن ثم عدم استعدادة لقبول التغيير .

ويساعد انخفاض مستوى التعليم على رسوخ مثل هذه القيم والمعتقدات وبالتالي تنخفض رغبة الفرد في التغيير واستعداده لقبول فنونا انتاجية جديدة أو أنماط حياه جديدة أو طرق جديدة للعمل ، فبالرغم من ثبات نجاح الحراث الحديدى وارتفاع كفاءته بالنسبة للمحراث الخشبي القديم الا ان المزارع الهندي في بعض مقاطعات الهند رفض استخدامه وذلك اعتقاداً منه بقديسية الارض واعتقاده بأن الحراث الحديدى سوف يقابل كرم الارض بقسوة عن طريق تحطيمه لمكونات التربة اما الحراث الخشبي فهو أكثر لطفاً في معاملتها .

واعتقاداً في قدسية الارض أيضاً يرفض بعض المزارعين استخدام السماد الكيماوى أو البذور الجديدة بالرغم من ثبات فوائدها وقدرتها على زيادة الانتاجية .

ويؤدى انخفاض مستوى التعليم وسيادة المعتقدات والقيم التقليدية البالية الى انعدام العقلانية في مباشرة السلوك وتقييم المواقف وانعدام الرشد في ممارسة النشاط الاقتصادى .

مراجع الكتاب

- دراسات سياسية وقومية عام الاجتماع
د/محمد طه - محمد طلعت الخنيمى ١٩٦٣
د. قسطنطين عارف غيث
- فلسفة القومية
احمد خاكي دار المعارف القاهرة
- تاريخ الحركات القومية
نور الدين حاطوم
- محاضرات في نشوء الفكرة القومية
مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٥
- محاضرات في المياسة الخارجية
الاصراعات العرقية واستقرار العالم المعاق
دممدوح منصور محمد
د. احمد وهبان
- عام الاجتماع السياسي
د.محمد علي محمد دار المعرفة الجامعية ١٩٨٤
- النظم والحياة السياسية
د.محمد طه بدوي - د. ايلي أمين موسى
- الاقتصاد والمجتمع
د.محمد عاطف غيث
- محاضرات في الاستراتيجية
د. زكريا حسين
- المرجع في المصطلحات السياسية والدبلوماسية
هشام محمود الاقداحي
- معالم الدولة القومية الحديثة
هشام محمود الاقداحي

Biblioteca Alexan. de Tring



0545957